

أَقَامِ ابْنِ الشَّيْبَانِيِّ

هَيْبَةُ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمَّزَةَ

الْحَسَنِيِّ الْعَلَوِيِّ

(١٤٥٠ هـ - ١٥٤٢ هـ)

تحقيق ودراسة

الدكتور محمود محمد الطناحي

الجزء الأول

الناشر مكتبة النخاسجي بالقاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تشتمل الأمل على أربعة وثمانين مجلساً ، تقدّمت بتسعة وأربعين مجلساً منها ، مع دراسة بعنوان (ابن الشجرى وآراؤه النحوية) إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة للحصول على درجة الدكتوراه ، من قسم النحو والصرف والعروض ، بها . وقد نُوقشت الرسالة يوم الأربعاء ١٨ من شوال ١٣٩٨ هـ = ٢٠ من سبتمبر ١٩٧٨ م .

وناقشها الأساتذة :

الدكتور عبد الله درويش - رحمه الله - مشرفاً ، والدكتور حسن عون - رحمه الله - عضواً ، والدكتور محمد بدوى الختون - حفظه الله - عضواً .
وأجيزت الرسالة بمرتبة الشرف الأولى .

هذا ، وقد كان أمر تلك الرسالة فى مراحلها الأولى بيد أستاذى الفاضل النبيل الدكتور تمام حسان . ثم حال سفره دون أن يمضى بها إلى نهايتها ، فحُرمتُ خيراً كثيراً :

مدحتك بالحقّ الذى أنت أهله . ومن مدج الأقوام حقّ وباطل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ذي العِزَّة والجلال ، والطَّوِيل والإِنعام ، أحمده سبحانه على توالي مِنِّه ، حمداً يبلغُ رضاه ، ويوافقُ نِعَمَه ويُكَافِئُ مزيده . وأصَلِّى وأسَلِّمُ على خيبرِ خلقِ الله ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله ، اللهم صلِّ وسلم وبارك عليه ، وعلى إخوانه المُصْطَفَيْنِ الأَحْيَارِ ، وآلِهِ الأطهار ، وصَحْبِهِ الأبرار ، وعلى كلِّ من سلك سبيلَه وسيلهم إلى يوم الدين .

ثم أما بعد :

فهذا إمامٌ من أئمة العربية ، وكتابه أصلٌ من أصولها ، لم يؤتَ حظُّه من الدرس والتأمُّل ، وكاد الرجوع إليه ينحصر في دائرة تخرِج الشعر وتوثيقه . ومن عجبٍ أن يظَلَّ هذا الكتابُ بعيداً عن ميدان الدراسات النحوية^(١) ، مع أنه اشتمل على جملة صالحة من أصول النحو وفروعه ، بل إنه عَرَضَ لمسائل منه لا تكاد توجد في كتب النحو المتداولة . ولعلَّ الذي صَرَفَ دارسِي النحو عنه ما يوحى به عنوانه من أنه خالصٌ للأدب ؛ لِذَلِكَ سَبَقَ به أبو عليّ القالي ، رحمه الله . وما أَكثَرَ العنوناتِ الخادعة في مكتبتنا العربية لمن لا يُحسن النظر والتأمُّل ، ثم ما أَكثَرَ النحو المُفرِّق في كتب العربية المختلفة ... وهذا حديثٌ طويل :

فَدَعُ عَنْكَ نَهَباً صَيِّحاً فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرُّوَاهِلِ

وقد كان من صنَعِ الله لي وتوفيقه إِيَّاي أَنْ تقدمت بتحقيق الجزء الأول (تسعة وأربعون مجلداً) من أمالي ابن الشجري إلى قسم النحو والصرف والعروض ، بكلية دار العلوم للحصول على درجة الدكتوراه .

(١) من الدراسات الجامعية التي تناولت ابن الشجري نحويّاً دراسة بعنوان (ابن الشجري ومنهجه في النحو) للزميل عبد المنعم أحمد التكريتي . حصل بها على درجة الماجستير من جامعة بغداد ، ونشرها ببغداد سنة ١٩٧٥ م كما أن هناك رسالة ماجستير بكلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٧١ م بعنوان (ابن الشجري اللغوي الأديب) للزميل العراق علي عبود السَّاهِي .

وقد قدّمت لهذا التحقيق بدراسةٍ أدرّتها على ثلاثة أبواب :

تحدثت في الباب الأول عن حياة ابن الشجرى وتقلّبه في العالمين . ولم أُسْرِف في الحديث عن التحولات السياسيّة والاجتماعية التي طرأت على المجتمع البغداديّ في العصر الذي عاش فيه ابنُ الشجرى - وهو عصر السلاجقة - إذ كان ذلك ممّا يُلتَمَس من مَظانّه من كتب التاريخ . ثمّ إنّي لم أحاول أيضاً أن أتصيّد مظاهر علوّ لهذا العصر الذي عاشه ابنُ الشجرى ، ذلك أن كثيراً من الدارسين يخطئون حين يسرفون في تقسيم عصور الفكر العربيّ إلى عصور علوّ وعصور انحطاط . وإن المتتبّع لحركة الفكر العربيّ في عصوره المختلفة يروعه هذا الحشدُ الهائل من العلماء وطلاب المعرفة ، فلم يكد ينتصف القرن الثاني الهجرى ، وأظّل عصرُ التدوين والتسجيل حتى اندفع العلماء في التصنيف والجمع ، وعمّرت حلقات الدّرس بالطلاب ، وزخّرت المكتبات بالمصنّفات في شتى فروع الثقافة . وقد شمل هذا النشاطُ العالم الإسلاميّ كلّهُ ، مشرقه ومغربهُ ، ولم يفضّل عصرٌ أو مصرٌ سواهما إلاّ ما يكون من بعض الفروق الهينة التي تفرضها طبائعُ الزمان والمكان ، أمّا حركة العقل العربيّ من حيث هي فلم تخمد جذوتها ، ولم تسكن جذّتها ، بتغيّر الحكام وتبدّل الأيام ، وإن أردت أن تعرف صديق ما أقول فانظر إلى ما اشتمل عليه القرنان السادس والسابع من كبار المفكرين والعلماء ، وأنت تعلم أن هذين القرنين قد شهدا أعنف هجوم تعرّضت له الأمة الإسلاميّة : الحروب الصليبية ، والغزوة التتريّة ، وقد كان هذا الهجوم الكاسح كفيلاً بالقضاء على هذه الأمة الإسلاميّة لولا دفعُ الله وصيائته ، بما أودعه في رُوح العقيدة الإسلاميّة من عوامل النماء والبقاء والازدهار .

أمّا ما تسمعه الآن من ثرثرة حول الحروب ، وما تُحدثه من إحباط وانكسار ، فهو من التعلّات الباطلة ، والكذب على النفس ، وكلُّ أولئك مما يلجأ إليه الضعفة ويحتسى به الكسالى ، وإنما هو فسادُ الزمان وسقوطُ الهمم .

ودعك من الدراسات الحديثة التي تعكس وجهات نظر أصحابها ، واصبر نفسك مع تلك الكتب التراثية الموسوعيّة في فنّ التراجم - وليس كالتراجم كاشفاً لتاريخنا الحضاريّ ، ومسيرتنا الثقافيّة - مثل سير أعلام النبلاء ، لأبي عبد الله الذهبيّ

(٧٤٨ هـ) ، والواقى بالوفيات ، لصالح الدين الصفدى (٧٦٤ هـ) ، وطبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي (٧٧١ هـ) واقراً على مهل وثوذة ، وأعطى نفسك حظها من التأمل والتدبير ، ولمح الأشباه ، ورصد النظائر ، وسترى أن مفكرينا وعلماءنا ، رضى الله عنهم ، كانوا يعملون فى الحل والترحال ، وعلى المنشط والمكروه ، وفى اليسر والعسر ، بل إن بعضهم كان يُدعى مع تراحم العلل عليه ، وتقسم نفسه مع الأوصاب والأوجاع والصوارف ... وهذا أيضاً حديث طويل (١) .

والباب الثانى - وهو لبُ الرسالة وعصبتها - وقفته على آراء ابن الشجرى النحوية ، وقد سلكت سبيلين فى التعرف إلى تلك الآراء : ما ذكره هو نفسه من قوله :

وهذا ما خطر لى ، أو : والقول عندى كذا ، أو : والصحيح كذا ، والاختيار كذا ، أو : فتأمل ما استنبطته لك . ونحو ذلك . ثم ما أورده النحاة المتأخرون ، كابن هشام والمرادى والسبوطى والبغدادى ، من أقوال وآراء نسبوها إلى ابن الشجرى .

وأريد أن أتبه بادية ذى بدء ، إلى أنى وجدت فى « الأمالى » آراء كثيرة فى النحو والصرف واللغة ، ساقها ابن الشجرى غير معزوة إلى أحد ، ولم أقطع بنسبتها إليه ، لاحتمال وجودها فى كلام غيره ممن سبقه ، وقد أمكنتنى عون الله وتوفيقه أن أردد بعض هذه الآراء إلى أصحابها .

وقد وجدت بعضاً ممن يدرسون علماً من الأعلام يحشدون آراءه حشداً ، دون فصل بين ما قال وما حكى ، وبعض مصنفى الكتب القديمة لم يُعنوا بعزو كل رأى إلى قائله ، خوفاً من الإملال والإطالة . هذا أمر ، وأمر آخر أن حركة التأليف العربى عرفت لوئاً من ألوان التصنيف ، تمثل فى تلك الرسائل والكتب الصغيرة التى

(١) انظر كتابى : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ص ٢٠ وما بعدها ، ثم انظر كتابى الصغير : الموجز فى مراجع التراجم والبلدان ص ٢٤ وما بعدها ، فقد ناقشت هناك باختصار فكرة العصور ، وأن العصور المتأخرة فى تاريخنا الثقافى هى عصور تكرر واجترار !

التقمتها الكتبُ الكبار ، فصاعت في غمارها ، وطويت في لُجتها ، وحين جاء أصحابُ الموسوعات النحوية شغل بعضهم بما انتهى إليهم من هذه الكتب الكبار ، ففسبوا الآراء إلى أصحاب هذه الكتب ، ثم نسج على نولهم من جاء بعدهم .

على أتى في ذكر آراء ابن الشجري لم أحاول أن أضعه في غير موضعه ، أو أرتفع به على من سبقوه ، فإن من آفات البحث العلمي العصبية الطائشة للشخصية المدروسة . فقد جاء ابن الشجري وقد استوى النحو العربي على سوقه أو كاد ، فقد فرغ النحاة الأوائل من وضع الأصول وتمهيد الفروع ، ولم يكد أبو الفتح بن جنى يضع قلمه المبدع بعد هذه التصانيف الجياد التي نفذ بها إلى أسرار العربية ، حتى كان هذا إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من التصنيف النحوي ، يعكف فيها النحاة على هذا الموروث العظيم الذي آل إليهم : كشفاً عن أسراره ، ونفاذاً إلى دقائقه ، وتبيينها على غوامضه ، واستدراكاً لفائته .

ونعم كان للجيل الذي تلا ابن جنى آراءً مبتكرة ، والعربية فسيحة الأرجاء ، متراحة الأطراف ، وقد يفتح الله على الأواخر بما لم يفتح به على الأوائل ، ولكن يظل الفرق بين هؤلاء وهؤلاء كما ترى من الفرق بين الجدول الصغير والبحر الزخار ، ولو أتيح لكل مصنفات الأوائل أن تذيب وتنتشر - وخاصة تصانيف أبي على الفارسي - لظهر لك صدق هذا الكلام .

وابن الشجري واحد من هذا الثغر الكريم الذين عرفوا للغة حقها من دقة النظر ، وحسن الفقه ، وكريم الرعاية . ولقد عكف على ذلك الحصاد الطيب الذي سبق به الأوائل : شارحاً ومفسراً ، ومتعباً وناقداً ، ومضيفاً ومستديراً .

وقد جمعت له أربعة وستين رأياً ، ذكرتها وأوردت ما قيل حولها من آراء النحاة ، استحساناً أو نقداً ، وناقشته وناقشتهم في بعضها .

وقد وقفت عند ظاهرتين غلبتا على أمالي ابن الشجري ، ولم يكد يخلو منهما مجلس من مجالسه ، وهما ظاهرة الإعراب وظاهرة الحنوف ، وقد رأيت أن أفرد كل ظاهرة منهما بكلمة ، إذ كان جمهور مسائل النحو راجعاً إليهما ومبنيًا عليهما ، ثم

لأن هاتين الظاهرتين قد ثار حولهما لفظٌ كثير ، وتناولهما بعض الدارسين بكثير من السهولة واليسر ، دون مراجعة الأصول واستقراء النصوص .

ولمّا كان ابنُ الشجري من أهم من عرضوا لمبحث الأدوات : معانيها وعملها وشواهدِها ، ودخول بعضها مكانَ بعض ، فقد تكلمت عن الكتب التي عالجت هذا المبحث ، وعن مكان ابن الشجري وكتابه بين هذه الكتب .

ثم درستُ الشواهدَ عند ابن الشجريّ (القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والأثر ، والشعر) ، وقد ظهر لي أن ابن الشجريّ لم يعرض لأصل من الأصول ، أو قاعدةً من القواعد إلا استشهد لها بآية أو أكثر من الكتاب العزيز ، وقد استشهد بالقراءات السبعية ، ووجه بعض القراءات الشاذة .

ثم وقفت وقفةً طويلة عند شواهد الشعر عند ابن الشجريّ ، وقد ظهر لي أن كتابه ضمّ قُلُوباً ضخمًا من الشواهد الشعرية ، فقد بلغت شواهدُه أكثر من مائة وألف بيت ، غير المكرّر . وشاهدُ ابن الشجريّ منتزعة من شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والمحدثين ، والاستشهاد بشعر هذه الطبقة الأخيرة محلّ خلاف كبير ، وقد استكثر ابنُ الشجريّ من شعر هذه الطبقة ، من أمثال دُعبل الخزاعيّ ، ومروان بن أبي حفصة ، وابن المعتزّ ، وأبي تمام ، والبُحتريّ ومَن إليهم ، بل إنه احتفل احتفالاً زائدًا بشعر أبي الطيب المتنبّي ، ممّا يجعله من شُرّاحه البارزين . وقد أوردت جُمعة ملاحظات حول منهج ابن الشجريّ في رواية الشواهد ونسبتها .

ثم تحدثت عن مصادر ابن الشجري وموارده في تأليف « الأمل » مبتدئاً بإمام النحاة سيبويه ، ومنتهيًا بالخطيب التبريزي . وقد نقل ابن الشجري كثيرًا عن أعلام النحو واللغة المتقدّمين . وتظهر أهمية هذه الثّقول فيما حكاه عن كتبهم المفقودة ، من مثل كتاب « الأوسط » للأخفش سعيد بن مسعدة ، وكتاب « الواسط » لأبي بكر بن الأنباري ، وبعض كتب أبي عليّ الفارسيّ ، ثم فيما حكاه عن سيبويه والمبرد ، مما ليس يوجد في المطبوع من « الكتاب » و « المقتضب والكمال » .

ولم أذكر من أعلام النحاة من نقل عنهم ابنُ الشجريّ الرأى والرأين ، وإنما

ذَكَرْتُ مَنْ أَكْثَرَ مِنَ النُّقْلِ عَنْهُمْ وَالْإِنْتِصَارِ لَهُمْ ، وَالْإِسْتِدْرَاكِ عَلَيْهِمْ ، بِمَا يَجْلُو
شَخْصِيَّتَهُ النُّحَوِيَّةَ ، وَيُفْرِزُ مَوْقِفَهُ مِنْ مَصْنُفَاتِ الْأَوَائِلِ ، وَهُوَ مَوْقِفُ ذُو ثَلَاثِ شُعَبٍ
كَأَنَّهَا تَرَى .

وَالْحَدِيثَ عَنْ مَصَادِرِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ وَمَوَارِدِهِ مُفَضِّضًا إِلَى الْحَدِيثِ عَنْ أَثَرِهِ فِيمَنْ
جَاءَ بَعْدَهُ مِنَ النَّحَاةِ . وَيُمَثِّلُ ابْنَ الشَّجَرِيِّ وَمَنْ إِلَيْهِ مِنْ نَحَاةِ الْقَرْنَيْنِ الْخَامِسِ
وَالسَّادِسِ حَلْقَةَ الْوَصْلِ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ النَّحَاةِ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ، فَقَدْ كَانَ لِقُرْبِ هَذَا
الْجَيْلِ مِنَ الْمَنَابِعِ الْأُولَى بِالتَّلَقِّيِّ وَالْمَشَافَهَةِ ، وَمَا ظَفَرَ بِهِ نَحَاةُ هَذَا الْجَيْلِ أَيْضًا مِنْ
الْكَتَبِ وَالْمَصْنُفَاتِ الَّتِي عَمَّرَتْ بِهَا دُورُ الْعِلْمِ وَخَزَائِنِ الْمَكْتَبَاتِ ، قَبْلَ أَنْ تَعْصِفَ بِهَا
عَوَادِي النَّاسِ وَالْأَيَّامِ ، كَانَ لِذَلِكَ كَلَّهُ فَضْلٌ حَفِظَ آرَاءَ الْمُتَقَدِّمِينَ ، مِمَّا أَمَدَّ النَّحَاةَ
الْمُتَأَخِّرِينَ بِذَلِكَ الْفَيْضِ الزَّائِرِ مِنَ الْوَجْهِ وَالْآرَاءِ .

وَقَدْ تَبَعْتُ ابْنَ الشَّجَرِيِّ فِي مَصْنُفَاتِ النُّحَوِيِّينَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، بِاسْتِقْرَاءِ أَرْجُو
أَلَّا يَكُونَ فَاتِنِي مَعَهُ شَيْءٌ ، ثُمَّ أَفْضَى تَخْرِيجُ شَوَاهِدِهِ مِنْ كِتَابِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى تَأَثُّرِ خَفِيِّ
مِنْ أَصْحَابِ هَذِهِ الْكَتَبِ ، لَمْ يَصْرُحُوا بِهِ ، وَقَدْ ابْتَدَأَتْ بِأَبِي الْبِرْكَاتِ الْأَنْبَارِيِّ ،
وَاتَهَيْتُ بِالْمُرْتَضِيِّ الرَّيْدِيِّ .

وَفِي خَتَامِ هَذَا الْبَابِ أَبْنَتْ عَنْ مَذْهَبِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ النَّحَوِيِّ ، وَاتَهَيْتُ إِلَى
أَنَّهُ بَصْرِيٌّ خَالِصٌ ، وَقَدْ قَوَّى حُجْجَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَانْتَصَرَ لَهُمْ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مِنْ
الْأُمَالِيِّ ، بَلْ إِنْ كَثُرَ مِنْ حُجْجِ الْبَصْرِيِّينَ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْأَنْبَارِيُّ
فِي كِتَابِهِ « الْإِنْصَافِ » مُنْتَزَعَةً مِنْ كَلَامِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ .

أَمَّا الْبَابُ الثَّلَاثُ فَقَدْ قَصَرْتُهُ عَلَى كِتَابِ « الْأُمَالِيِّ » فَتَحَدَّثْتُ عَنْ مَعْنَى
الْأُمَالِيِّ ، وَالْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَجَالِسِ ، وَذَكَرْتُ الْأُمَالِيَّ الْمَصْنُفَةَ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ قَبْلَ
أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ، وَبَيَّنْتُ أَنَّ هَذِهِ انْفَرَدَتْ بِظَاهِرَةٍ لَمْ تُعْرَفْ فِي الْأُمَالِيِّ الْأُخْرَى ،
وَهِيَ ظَاهِرَةُ التَّأْرِيخِ لِلْمَجَالِسِ ، ثُمَّ تَكَلَّمْتُ عَلَى مَنَهِجِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ فِي أُمَالِيهِ ، وَأَنَّهُ
مَعَ طَوْلِ الْأُمَالِيِّ وَتَشَعُّبِ الْقَوْلِ فِيهَا يَبْدُو مَتَنِبًا لِبَعْضِ الْمَوْضُوعَاتِ الَّتِي عَالَجَهَا مِنْ
قَبْلُ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ احْتَشَدَ لِلْأُمَالِيِّ احْتِشَادًا ، فَلَيْسَتْ آرَاءُ يُمْلِكُهَا عَلَى الطَّلِبَةِ ثُمَّ
يَفْرُغُ مِنْهَا .

ثم تحدّثت عن علوم العربية في الأمالي ، وذكرت أن ابن الشجري أفسح أماليه لمسائل من اللغة والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والأخبار والجغرافية والبلدان . وقد ظهر لي أن أهمّ فنّ عالجه ابنُ الشجريّ بعد النحو والصرف هو فنّ اللغة ، فقد عُني ابن الشجريّ عنايةً فائقةً باللغة : دلالةً واشتقاقاً ، ثم عرض لقضايا وظواهر لغوية كثيرة ، كالمشترك اللفظي ، وتركب اللغات وتداخلها ، ولغة العامة ولهجات القبائل ، والأصوات ومخارج الحروف ، وتطوّر دلالات الألفاظ .

وفي ختام هذا الباب تحدّثت عن نُسخ الأمالي المخطوطة ، ثم أفردت كلمةً عن النسخة التي اتخذتها أصلاً ، وهي نسخة مكتوبة بخطّ نسخي نفيس جداً ، تمّ نسخها في سنة إحدى وثمانين وخمسمائة ، أي بعد وفاة ابن الشجريّ بتسع وثلاثين سنة . والنسخة مقابلة على أصلها ، وبآخرها سماعٌ لعلماء القرنين : السادس والسابع ، وجاء بحواشيها تعليقاتٌ جيدة ، وقد تضمنت هذه التعليقات فوائد كثيرة منها النصُّ على أوهام ابن الشجري ، ونسبة بعض الأقوال إلى أصحابها ، وتصحيح نسبة بعض الشواهد . وبعضُ هذه التعليقات لأبي اليُمن الكندي ، تلميذ ابن الشجري ، وبعضها لأحد تلاميذ ابن هشام .

وقد انتهت من خلال دراستي لابن الشجريّ وأماليه إلى هذه النتائج :

أولاً : يُعدُّ كتابُ الأمالي من كتب الدراسات القرآنية ، حيث بسط ابنُ الشجريّ الكلامَ فيه على مسائل من تفسير القرآن وإعرابه وحذوفه ومشكّله .

ثانياً : يُعدُّ ابنُ الشجريّ من شُراح سيبويه وأبي عليّ الفارسيّ ، وقد حفظ لنا نُصوصاً وشواهدَ عن سيبويه ليست في المطبوع من « الكتاب » . ومعروفٌ عند الدارسين أنّ بين أصول « الكتاب » القديمة اختلافاً في عدّة الآيات ، وأن بعضها ربّما انفرد بشواهدٍ أُخِلَّ بها غيره ، وقد صرّح ابنُ الشجريّ نفسه بأن لكتاب سيبويه أكثر من نسخة . ثم عرض ابنُ الشجريّ لشرح مسائل كثيرة من كلام سيبويه وأبي عليّ الفارسيّ ، وذكر أن الشُراح قصّروا في الإبانة عن مرامي أبي عليّ .

ثالثا : حفظ لنا ابنُ الشجرى نُصوصاً من كتبٍ مفقودة ، مثل كتاب « الأوسط » . للأخفش سعيد بن مسعدة . و « الواسط » لأبي بكر بن الأنباري ، وبعض كتب أبي عليّ الفارسي .

رابعا : يُعتبر كتاب الأملّ على رأس الكتب التي تحدّثت عن الحذوف ، وعالجت مسائل الإعراب ، وتحدّثت عن الأدوات وحروف المعاني .

خامسا : يمثل ابنُ الشجرى الخطوات الأولى للنحو التعليمي الذي يُعنى ببسط العبارة ، وكثرة التنظير ، والبُعد عن التكلّف والتعقيد .

سادسا : يحتلّ كتابُ الأملّ مكانةً طيبة في ميدان الدراسات اللغوية : دلالةً واشتقاقاً .

سابعا : وسّع ابنُ الشجرى دائرة الاستشهاد بالشعر على مسائل النحو ، ولم يقف كما وقف غيره عند إبراهيم بن هرمة والعصر الأمويّ .

ثامنا : احتفظت الأملّ بنصوص شعرية ، ليست في دواوين الشعراء المطبوعة ، مثل الأخطل وكثير ، وأبي دؤاد الإيادي ، وأبي حية التميمي .

تاسعا : حقّق ابنُ الشجرى الأمانة التي نادى بها كثير من الدارسين ، وهي أن تُعالج مسائل النحو من خلال النصوص الأدبية ؛ خروجاً من دائرة التجريد .

عاشرًا : يُعدُّ ابنُ الشجرى من شُراح المتنبي ، وقد ذكره في خمسة وثمانين موضعاً من الأملّ ، عدا المجلس الأخير الذي نبّه فيه على فضائله ، وأورد فيه عُرراً من حكمه وشعره الذي يُتمثّل به .

وقد أورد ابنُ الشجرى شعر المتنبي ، مستشهداً به على إعراب أو قاعدة ، ومتعقباً شُراحه ، وشارحاً ومعرباً ما أغفله هؤلاء الشُراح . وهذا الذي ذكره ابنُ الشجرى حول شعر المتنبي ينهض كتاباً مستقلاً يُضمُّ إلى ما كتب عن أبي الطيب .

وبعد : فإذا كان لصاحب هذه الدراسة أن يقترح ، فإنه يرى أن تُجمع مسائل النحو من بطون كتب العربية المختلفة ، فإن مجاز كتب العربية مجاز الكتاب

الواحد ، ففي كتب التفسير وعلوم القرآن نحو كثير ، وفي معاجم اللغة وكتب الأدب والبلاغة نحو كثير ، بل إنك واجدٌ في كتب أصول الفقه والسِّير والتاريخ ، والمعارف العامة ، من أصول النحو وفروعه ما لا تكاد تجده في كتب النحو المتداولة ، والأمثلة عندي حاضرة كثيرة ، لا داعي للإطالة بذكرها ، وحسبي أن أشير إلى مثالين : الأول أني خرجت مسألةً نحويةً من كتاب « مثالب الوزيرين » لأبي حيان التوحيدي ، وبأبعد ما بين كتابه وكتب النحو ! والمثال الثاني طريفٌ جداً : وهو أن الشاهد النحوي المعروف « أكلوني البراغيث » لم أجده منسوباً لقائل في كتاب من كتب النحو التي أعرفها ، على حين وجدته منسوباً في كتاب أبي عبيدة « مجاز القرآن » .

والاقتراح الثاني : أن تُفهرسَ مسائلُ النحو فهرسةً دقيقةً ، تجمع الأشباه والنظائر ، ثم تُرتَّب أبوابُ النحو ومسائلُه ترتيباً هجائياً ؛ فإن كتب النحو الأولى ترتَّب مسائلُ النحو ، وتضع لها عنواناتٍ تخالف ما ألقه الطلبة والدارسون في أيامنا هذه ، بعد ما سادت طريقة ابن مالك وشُرحه . ويمثل هذا الجمع والفهرسة تظهر صورةُ النحو العربي على وجهها الصحيح ، وتستقيم دراسته وتمضي إلى مايراد لها من كمال .

أما تحقيق الكتاب فقد مضيت فيه وفق مناهج التوثيق والتحقيق التي ارتضاها شيوخ الصنعة ، وقد حرصتُ على تتبع مسائل الكتاب وشواهدِه في كتب العربية المختلفة ؛ للذي ذكرته من قبل ، من أن مجاز هذه الكتب مجازُ الكتاب الواحد ، وأريد أن أنبه إلى أنني وجدت في حواشي بعض الكتب تحقيقات وتخریجات جيدة ، أفدتُ منها وأحلَّتُ عليها ، ولم أستبح لنفسي أن أنسبها إلى جهدي - كما يفعل كثير من الناس في زمان السوء هذا - ذلك لأنني لم أرد أن أتسبَّع بما لم أعط فأكون كلابس ثوبي زور . وأيضاً :

فإن الدرهم المضروب باسمي أحبُّ إليَّ من دينار غوري
وثالثةٌ يقوها أبو منصور الأزهري :

« ولقليل لا يُخزى صاحبه خبيرٌ من كثيرٍ يفضُّحه » .

ولن أَدع مقامى هذا حتى أقدمُ أصدقَ الشكر وأخلصه إلى الأستاذ الدكتور عبد الله درويش ، الذى تفضل فقبل الإشراف على هذه الرسالة العلمية ، ثم إلى الأستاذين الفاضلين : الدكتور حسن عون - برّده الله مضجعه ، ورحمه رحمة واسعة - سابعة - والدكتور محمد بدوى المختون ، بارك الله فى أيامه ، ومتّعه بالصحة والعافية ، لتفضّلهما بقبول مناقشة الرسالة ، وإخلاصهما فى النصّح والتوجيه والنقد .

ودعاء بالمغفرة والرضوان للشاعر المبدع ، والمحقق الثبت الأستاذ حسن كامل الصيرفى ، هذا الرجل الذى عبّر دنياه كنسمة هادئة ، والذى عاش حياته كلّها محبّاً ودوداً ، بارّاً كريماً ، لم يسع إلى جاه ، ولم يركض خلف شهرة ، ووقف هادئاً يرقب الناس وهم يتوثبون ويقفزون ، مخلصاً لفنّه الشعريّ ، باذلاً أقصى جهده فى إخراج نصوص التراث (١) . ولهذا الرجل الكريم فضلٌ علىّى سايبغ ، فى بداياتى العلمية ، ثم فضلٌ آخرٌ على هذه الرسالة ، فقد فتح لى قلبه ومكتبته الحافلة بنوادى كتب الأدب والشعر ، أوثّق منها شواهد أمالى ابن الشجرى . رحمه الله ورضى عنه .

أما شيخ العربية ، أبو فهر محمود محمد شاكر ، هذا الإمام الجليل : فإن له علىّ أيدى كثيرة أعدّ منها ولا أعدّها ، كما يقول صاحبه أبو الطيّب ، وحسبّه أنه أشعر قلبى حبّ هذا التراث والعصبيّة له ، وتلقّيه بما ينبغى له من الجلال والحيطّة والحذر . ثم إنه قد وقف خلفى فى هذه الرسالة ، يستحثنى ويطلب عجلتى ، ويتولّى عنى ما يؤودنى ويثقل كاهلى ، بل إنه كان يفتح علىّ اتّصالاً هاتفياً مع عصر كلّ يوم (٢) ؛ يرقب خطوى ويجبر نقصى ... إلى أشياء أخرى ، لا يحبّ أن أذكرها ، ولا أحبّ أن أخالف عن أمره . جزاه الله خير الجزاء .

(١) من أعماله العظيمة فى مجال تحقيق النصوص : ديوان البحترى ، وهو غاية فى الصبر على الجمع والتوثيق . وطيف الخيال ، للشريف المرتضى . ولطائف المعارف ، للثعالبي ، ودواوين : عمرو بن قميّة ، والمتلمّس الضبعى ، والمتنقّب العبدىّ ، وقد جرى فى إخراج هذه الدواوين على نهج معجّب فى التخرّيج والتحقيق .

(٢) ليس هذا من التفصيل المُجمل ، ولكنه تاريخ ينبغى أن يسجّل لهؤلاء الشيوخ العظام ، وما يبذلونه لتلاميذهم ، سخية نفوسهم ، طيبة قلوبهم . ولم يكن هذا صنيع الشيخ معى وحدى ، بل كان هذا دأبه ودَيْدنه مع سائر تلاميذه ومحبيه ، ولكنّ أكثر الناس يجحلون .

اللهم اغفر زَلَّاتِي وآمِنَ رَوْعَاتِي ، واجْبُرْنِي وَعَافِنِي واعْفُ عَنِّي ، وباركْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ، وزِدْنِي عِلْمًا ، وتَقَبَّلْ مِنِّي صَالِحَ عَمَلِي ، وتَجَاوِزْ لِي عَن سَيِّئِهِ ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لَكَ ، بِيَدِكَ الْخَيْرُ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

وآخِرُ دَعْوَانَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَسَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

وكتب

أبو محمد

محمود محمد الطناحي

٦ شارع بشار بن برد - المنطقة السادسة - مدينة نصر - القاهرة
في يوم : الجمعة ٢٨ من جمادى الآخرة ١٤١٢ هـ
٣ من يناير ١٩٩٢ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباب الأول

ابن الشجري

حياته وعصره

هو الشريف (١) ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة ، ينتهي نسبه إلى الحسن (٢) بن علي بن أبي طالب ، رضى الله عنهما . ويعرف بابن الشجري . وقد اختلف في هذه النسبة ، فقال ياقوت : « نسبة إلى بيت الشجري من قبل أمه » وقال ابن خلكان : « هذه النسبة إلى شجرة ، وهى قرية من أعمال المدينة ، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، وشجرة أيضا : اسم رجل ، وقد سمى به العرب ومن بعدها ، وقد انتسب إليه خلق كثير من العلماء وغيرهم ، ولا أدرى إلى من ينتسب الشريف المذكور منهما ، هل هو نسبة إلى القرية ، أم إلى أحد أجداده ، كان اسمه شجرة ، والله أعلم . »

(١) ترجمته فى : نزهة الألباء ص ٤٠٤ - ٤٠٦ ، وأيضا ص ٣٩٢ (فى أثناء ترجمة الرمحشرى) ، وخريدة القصر (قسم العراق) الجزء الثالث - المجلد الأول ص ٥٢ - ٥٤ ، والمنظم ١٣٠/١٠ ، ومعجم الأدباء ٢٨٢/١٩ - ٢٨٤ ، وإنباه الرواة ٣/٣٥٦ ، ٣٥٧ ، وتذيب الأسماء واللغات ، الجزء الثانى من القسم الثانى ص ١٣٢ (فصل « ما » من حرف الميم) ووفيات الأعيان ٩٦/٥ - ١٠٠ ، والعبر ١١٦/٤ ، والمشتبه ص ٣٥٤ ، وتاريخ الإسلام ١١٥/١٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٩٤/٢٠ ، والبدر السافر ، ورقة ٢١٩ ، والواقى بالوفيات ١٢٢/٢٧ - ١٢٤ ، وفوات الوفيات ٦١٠/٢ - ٦١٤ ، والترجمة فيه منتزعة من وفيات الأعيان ومراة الجنان ٣/٢٧٥ ، ٢٧٦ ، والبداية والنهاية ١٢/٢٢٣ ، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص ٢٤٨ ، والبلغة فى تاريخ أئمة اللغة ص ٢٧٨ ، وعمدة الطالب فى أنساب آل أبى طالب ص ١٨٨ ، والنجوم الزاهرة ٥/٢٨١ ، وبغية الوعاة ٢/٣٢٤ ، والمزهر ٢/٤٦٨ ، وشذرات الذهب ٤/١٣٢ - ١٣٤ ، وكشف الظنون صفحات ١٦٢ ، ١٧٤ ، ٤١٣ ، ٦٩٢ ، ١٥٦٣ ، ١٥٧٣ ، والدرجات الرفيعة فى طبقات الشيعة ص ٥١٦ - ٥١٩ ، وتاج العروس (شجر) ١٢/١٣٨ ، وأعيان الشيعة ٥١/٤٨ .

(٢) وصل بعضهم النسب إلى الحسن رضى الله عنه ، ووقع بينهم اختلاف فى سلسلة النسب ، ولذلك اكتفيت بما اكتفى به أبو البركات الأنبارى ، وابن الجوزى ، والقفطى ، وابن خلكان .

ونقل الصفدى عن بعضهم أنه كانت في دارهم شجرة ، ليس في البصرة
غيرها ، ومثل هذا حكى السيوطى ، لكن عنده : « ليس في البلد غيرها » .
وجاء بهامش مطبوع عمدة الطالب ، نقلا عن مخطوطته : « الشجرى
منسوب إلى شجرة ، وهى قرية مشرفة على الوادى ، على سبعة أميال من المدينة » .
ولد ابن الشجرى ببغداد فى شهر رمضان ، سنة خمسين وأربعمائة ، وتوفى بها
فى شهر رمضان ^(١) سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة . ودفن من الغد فى داره بالكرخ ،
وأُمّ الناس فى الصلاة عليه أبو الحسن على بن الحسين الغزنوى الواعظ .
ولم تذكر كتب التراجم شيئا عن أسرة ابن الشجرى ، سوى أن والده كان
نقيا للطالبيين بالكرخ ، ثم ذكر ابن عنبّة فى « عمدة الطالب » أن عقب ابن
الشجرى انقرض ، وأن لأخيه بقية بالنيل والجلّة .

(١) اختلف المترجمون فى تحديد يوم الوفاة ، لكنهم أجمعوا على أنه توفى فى شهر رمضان .

عصر ابن الشجري

عاصر ابن الشجري من خلفاء بني العباس : القائم بأمر الله (٤٦٧ هـ) ،
والمقتدى بأمر الله (٤٨٧ هـ) ، والمستظهر بالله (٥١٢ هـ) ، والمسترشد بالله
(٥٢٩ هـ) ، والراشد بالله (٥٣٢ هـ) والمقتفى لأمر الله (٥٥٥ هـ) .

وقد ولد ابن الشجري ومات ببغداد ، كما ترى ، وبغداد يومئذ تحت سلطان
السلجقة الذين دخلوها (١) عام سبعة وأربعين وأربعمائة ، بقيادة محمد بن ميكائيل
ابن سلجوق المعروف بطغرل بك ، الذي عمل مع جنده على إعادة الخليفة العباسي
القائم بأمر الله ، من الحديثة إلى بغداد ، ورجع الخطبة باسمه ، ثم أزال ملك بني بويه
من العراق وغيره .

وقد أفاض المؤرخون في الحديث عن التحولات السياسية والاجتماعية التي
طرأت على المجتمع البغدادي في ظل الدولة السلجوقية ، والذي يعيننا في هذا المجال
حركة الفكر والثقافة ، وأود أن أشير إلى أمر هام ، يغفل عنه كثير من الدارسين ،
حين يسرفون في تقسيم العصور إلى عصور علو وعصور انحطاط ، فالمتتبع لحركة
الفكر العربي في عصوره المختلفة يروعه هذا الحشد الهائل من العلماء وطلاب المعرفة ،
فلم يكد ينتصف القرن الثاني الهجري حتى اندفع العلماء في الجمع والتصنيف ،
فعمرت حلقات الدرس بالطلاب ، وزخرت المكتبات بالتأليف في شتى فروع
الثقافة ، وقد شمل هذا النشاط العالم الإسلامي كله ، مشرقه ومغربه ، ولم يفضل
عصر أو مصر سواهما إلا ما يكون من بعض الفروق الهيئية التي تفرضها طبائع
الزمان والمكان ، أما حركة العقل العربي من حيث هي فلم تخمد جنوتها ، ولم تسكن
حدتها ، بتغير الحكام أو تبدل الأيام ، وإن أردت أن تعرف صدق ما أقول فانظر إلى
ما اشتمل عليه القرنان السادس والسابع ، من كبار المفكرين والعلماء ، مع أن هذين
القرنين قد شهدا أعنف هجوم تعرضت له الأمة الإسلامية : الحروب الصليبية والغزوة
التركية ، وقد كان هذا الهجوم الكاسح كفيلا بالقضاء على الأمة الإسلامية ، لولا دفع
الله وصيانتته ، بما أودعه في روح العقيدة الإسلامية من عوامل النماء والبقاء والازدهار .

(١) تاريخ دولة آل سلجوق ص ٩ .

فهذا العصر السلجوقي الذي عاش فيه ابن الشجري لم يتميز على غيره من العصور ، من حيث وفرة العلماء وكثرة التصنيف ، إلا ما كان من التوسع في إنشاء المدارس ، فلم يُعد المسجد هو المكان الوحيد الذي يتحلّق فيه التلاميذ وطلاب المعرفة ، بل ظهر إلى جواره المدارسُ التي تنافس سلاطين السلاجقة ووزرائها في بنائها ، ويبرز من بين رجالات هذا العصر وزير كبير ، هو نظام الملك الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي ، المولود في سنة ثمان وأربعمائة ، والمقتول بيد الباطنية سنة خمس وثمانين وأربعمائة . وهذا الرجل كان من جِلّة الوزراء . « وكانت مجالسه معمورة بالعلماء ، مأهولة بالأئمة والزهاد ، لم يتفق غيره ما اتفق له من ازدحام العلماء عليه ، وتردادهم إلى بابه ، وثنائهم على عدله ، وتصنيفهم الكتب باسمه (١) » .

وقد بنى نظام الملك أشهر مدرسة في تاريخ المدارس الإسلامية ، وهي المدرسة النظامية ببغداد ، سنة ٤٥٧ ، ثم بنى مدارس أخرى في عواصم كثيرة ، فيقال : إن له في كل مدينة بالعراق وخراسان مدرسة . وقد أقام نظام الملك هذه المدارس على أسس مذهب السنة ، ليحارب المذاهب الأخرى كالشيعة والباطنية ، ثم وقف عليها ضياعا وحمامات ودكاكين للإنفاق عليها ، ويقال : إن نظام الملك هو أول من قدّر المعاليم للطلبة (٢) .

ثم تنافس وزراء السلاجقة بعد ذلك في تأسيس المدارس وجلب العلماء إليها . وقد شهد هذا العصر كوكبة من أفذاذ الفقهاء والعلماء في مختلف فروع الفكر الإسلامي ، أذكر منهم إمام الحرمين الجويني وأبا إسحاق الشيرازي والقشيري وأبا حامد الغزالي وأبا الوفاء بن عقيل والدامغاني والزوزني وعبد القاهر الجرجاني والخطيب البغدادي وأبا سعد السمعاني والميداني والتبريزي والزنجشري والجواليقي وابن الخشاب وأبا البركات الأنباري .

وقد كان لابن الشجري خصوصية ببعض هؤلاء الأعلام : فقد تلمذ للتبريزي ، وأخذ عنه اللغة والأدب ، ثم كان شيخا لابن الخشاب وأبي البركات

(١) طبقات الشافعية ٤/٣١٣ .

(٢) المصدر السابق .

الأنبأرى ، وحقى ابن خللكان فى ترجمه ابن الشجرى ، قال : « وذكره الحافظ أبو سعد السمعانى فى كتاب الذيل ^(١) ، وقال : اجتمعنا فى دار الوزير أبى القاسم على بن طراد الزينبى وقت قراءتى عليه الحديث ، وعلقت عنه شيئا من الشعر فى المدرسة ، ثم مضيت إليه وقرأت عليه جزءا من أمالى أبى العباس ثعلب النحوى » .
 أما الإمام الزمخشرى ، فقد ذكر أبو البركات الأنبارى فى ترجمته ^(٢) ، قال : « وقدم إلى بغداد للحج ، فجاءه شيخنا الشريف ابن الشجرى ، مهنتاً له بقدمه ، فلما جالسه أنشده الشريف ، فقال :

كانت مساءلة الركبان تخبرنى
 عن أحمد بن دؤادٍ أطيّب الخبير ^(٣)
 حتى التقينا فلا والله ما سمعت
 أذنى بأحسن ممّا قد رأى بصرى
 وأنشده أيضا :

وأستكثر الأخبار قبل لقاءه
 فلما التقينا صغّر الخبير الخبير ^(٤)

وأثنى عليه ، ولم ينطق الزمخشرى حتى فرغ الشريف من كلامه ، فلما فرغ ، شكر الشريف وعظّمه وتصاغر له ، وقال : إن زيد الخليل دخل على رسول الله ﷺ ، فحين بصر بالنبى ﷺ رفع صوته بالشهادة ، فقال له الرسول ﷺ : « يا زيد الخليل ، كل رجل وُصف لى وجدته دون الصفة ، إلا أنت ، فإنك فوق ما وُصفت » ، وكذلك أنت يا أيها الشريف ^(٥) ، ودعا له وأثنى عليه . قال : فتعجب الحاضرون من كلامهما ، لأن الخبير كان أليق بالشريف ، والشعر أليق بالزمخشرى .

(١) يريد الذيل على تاريخ بغداد للخطيب البغدادى .

(٢) نزهة الألباء ، الموضوع المذكور من قبل .

(٣) البيتان ينسبان لابن هانىء الأندلسى ، يقولهما فى جعفر بن فلاح . راجع وفيات الأعيان ٣٦٢/١ ، ٩٧/٥ ، وأنشدهما من غير نسبة ابن الشجرى فى حماسته ص ٤٠٦ ، والرواية عنده وعند ابن خللكان : « عن جعفر بن فلاح أطيّب الخبير » .

ورواه شارح شواهد الكشاف ٣٤١/٤ : « عن أحمد بن سعيد » . وذكر القصة .

(٤) للمتنبى فى ديوانه ١٥٥/٢ .

(٥) فى نزهة الألباء : « وكذلك الشريف » وأثبت ما فى شرح شواهد الكشاف . وفى رواية ياقوت

فى معجم الأدباء ١٢٩/١٩ : « وكذلك سيدنا الشريف » .

شيوخه

تلمذ ابن الشجرى لمشيخة جليلة من علماء عصره ، وأنا ذاكرهم بترتيب وفياتهم :

١ - الشريف أبو المعرّ يحيى بن محمد بن طباطبا العلوى . كان عالماً بالشعر والأدب ، وإليه انتهت معرفة نسب الطالبين في وقته . توفى سنة ٤٧٨ هـ (١) .

٢ - أبو الحسن على بن فضال المجاشعى القيروانى . صاحب المصنفات في العربية والتفسير . توفى سنة ٤٧٩ هـ (٢) .

٣ - أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفى . من كبار الحفاظ ، يقال : كان عنده ألف جزء بخط الدارقطنى . توفى سنة ٥٠٠ هـ ، وقد روى ابن الشجرى عنه كتاب « المغازى » لسعيد بن يحيى الأموى ، كما ذكر الذهيبى في سير أعلام النبلاء (٣) .

٤ - أبو زكريا يحيى بن على الخطيب التبريزى . من أئمة النحو واللغة والأدب والعروض توفى سنة ٥٠٢ هـ ، وسأخصه بكلمة في حديثى عن مصادر ابن الشجرى . وقد ذكر صاحب كتاب (٤) « نصره الإغريض » شيئاً من مرويات ابن الشجرى عن شيخه التبريزى ، قال : « وروى لى الغزنوى عن هبة الله المعروف بابن الشجرى ، قال : حدثنى أبو زكريا التبريزى ، قال : كنت أسأل المعرى عن شعرٍ أقرؤه عليه ، فيقول لى : هذا نظم جيد ، فإذا مرّ به بيت جيد ، قال : يا أبا زكريا هذا هو الشعر » .

٥ - أبو على محمد بن سعيد بن نهبان الكرخى الكاتب ، مسند العراق ، وهو صاحب شعر وأدب ، وكان فيه تشيع . توفى سنة ٥١١ هـ (٥) .

(١) نزهة الألباء ص ٣٧٠ .

(٢) العبر ٢٩٥/٣ .

(٣) الموضوع المذكور فى صدر الترجمة .

(٤) نصره الإغريض ص ١١ .

(٥) العبر ٢٥/٤ .

٦ - أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد العلوي الزيدى الكوفي . من أئمة النحو واللغة والفقہ والحديث . توفي سنة ٥٣٩ هـ . قال القفطي في ترجمته (١) : « وسافر إلى الشام وأقام بدمشق مدة ، ثم بحلب مدة ، وقرأ بها « الإيضاح » لأبي علي الفارسي ، في سنة خمس وخمسين وأربعمائة ، على رجل يقال له : أبو القاسم زيد ابن علي الفارسي ، عن خاله أبي علي الفارسي ، وروى هذا الشريف الكتاب - أعنى الإيضاح - بهذا الطريق بالكوفة ، المدة الطويلة ، وأخذ عنه بهذا السبيل الجُم الغفير من علماء الرواة والنحاة » .

٧ - أبو الفرج سعيد بن علي السُّلال الكوفي . ذكر تلمذة ابن الشجري له : ياقوت والصفدي والسيوطي ، ولم أقف له على ترجمة ، وقد ذكره ابن الشجري في المجلس السادس والستين من الأمالي ، ونقل من خطه فائدة عن أبي العلاء المعري .

هؤلاء هم شيوخ ابن الشجري الذين ذكرهم مترجموه ، ولم يصرح ابن الشجري في « أماليه » بأبي منهم ، إلا بأبي الفرج السُّلال وأبي المعمر بن طباطبا ، والتبريزي ، أما ابن طباطبا ، فقد كان يفتخر به ، وقد ذكره مرة واحدة في الأمالي ، في إنشاد شعر لحاجب بن زرارة (٢) ، وأما التبريزي فقد صرح بالنقل عنه في غير موضع من الأمالي ، ثم تعقبه في بعض شروحه على شعر المتنبي ، ويأتي هذا - إن شاء الله - في الحديث عن مصادر ابن الشجري .

وقد أنشد ابن الشجري عن الطغرأئي شيئا من شعره (٣) . والطغرأئي هو إسماعيل بن علي ، وهو صاحب « لامية العجم » الشهيرة . توفي سنة ٥١٣ هـ . هذا وقد ذكر محققا كتاب « الجمان في تشبيهات القرآن » لابن نايقا البغدادي ، ذكرا أن ابن الشجري (٤) قد تلمذ لابن نايقا ، وأنه أثنى على مصنفاته ،

(١) إنباه الرواة ٣٢٤/٢ ، وانظر تلمذة ابن الشجري له في البيعة ٢١٥/٢ .

(٢) الأمالي - المجلس السابع عشر . وانظر معجم الأدياء ٣٣/٢٠ .

(٣) وفيات الأعيان - الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٤) مقدمة تحقيق « الجمان » للدكتورين عدنان زرزور ، ومحمد رضوان الداية . الكويت ١٩٦٨ م .

وأنه سمع منه كتابه « الجمان » ثم نقلا عن ابن الشجری قوله فی وصف ابن ناقتیا :
« شاعر مطبوع » ، ثم قوله فی وصف الكتاب : « سمعته منه ولم یسبق إلى مثله » .
ولست أعرف من أين جاء المحققان بهذا الكلام ، فقد تتبعت ترجمة ابن
الشجری ثم ترجمة ابن ناقتیا ، فلم أجد أحداً ذكر علاقة بین الرجلین ، ثم رأیت
الدكتور مصطفى الصاوی الجوینی قد نبّه علی هذا الوهم ، وذكر أن قائل هذا الكلام
فی وصف ابن ناقتیا ، وفی وصف كتابه هو أبو نصر هبة الله بن علی بن المجلی (١) .

(١) راجع مقدمة الدكتور الجوینی لتحقیق كتاب « الجمان » . الطبعة المصرية . منشأة المعارف
بالأسكندرية ١٩٧٤ م .

تلاميذه

جلس ابن الشجري للناس جلوساً عاماً ، حين أملى « الأملى » ، وقد أقرأ أيضاً كتابه « الانتصار » الذى ردَّ به على انتقادات ابن الخشاب ، ثم كانت له حلقة بجامع المنصور ، يوم الجمعة ، يقرئ فيها الأدب والنحو ، فكثرت تلاميذه والآخرون عنه ، على أن كتب التراجم قد أفردت بعض هؤلاء التلاميذ بالذكر ، فى ترجمة ابن الشجرى ، ثم فى تراجم هؤلاء التلاميذ أنفسهم ، وأنا ذاكرهم - كما صنعت فى ذكر شيوخه - بحسب وفياتهم :

١ - أبو منصور محمد بن إبراهيم بن زبرج العتّانى . له معرفة بالنحو واللغة وفنون الأدب . توفى سنة ٥٥٦ هـ (١) .

٢ - أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعانى . الحافظ الكبير ، صاحب كتاب « الأنساب » وغيره ، توفى سنة ٥٦٢ هـ ، وقد قرأ على ابن الشجرى جزءاً من « أملى ثعلب » كما سبق .

٣ - أبو الغنائم حبشى بن محمد بن شعيب الواسطى الضرير ، النحوى المقرئ ، توفى سنة ٥٦٥ هـ (٢) وقد ذكره ابن الشجرى فى المجلس الحادى والثلاثين من « الأملى » مجيباً له عن بعض مسائل من الإعراب ، وقد رأيت سماعاً لحبشى هذا على ابن الشجرى ، بأخر نسخة الرباط من « الأملى » وتاريخ هذا السماع سنة ٥٣٩ هـ .

٤ - أبو محمد عبد الله بن أحمد ، المعروف بابن الخشاب النحوى البغدادى ، من كبار النحاة المعاصرين لابن الشجرى ، وهو صاحب كتاب « المرتجل فى شرح الجمل » لعبد القاهر الجرجانى . أخذ عن ابن الشجرى ، ثم أورد عليه بعض الانتقادات ، يأتي ذكرها فى حديثى عن « الأملى » . توفى سنة ٥٦٧ هـ .

(١) معجم الأدباء ٢٥١/١٨ ، وفيات الأعيان ٢٢/٤ ، بغية الرواة ١٧٣/١ .

(٢) معجم الأدباء ٢١٤/٧ ، إنباه الرواة ٣٣٧/١ ، نكت الهميان ص ١٣٣ .

- ٥ - أبو الحسن علي بن أحمد بن بكرى - ويقال : علي بن عمر بن أحمد ابن عبد الباقي بن بكرى . خازن كتب المدرسة النظامية . توفى سنة ٥٧٥ هـ (١) .
- ٦ - أبو الحسن علي بن عبد الرحيم بن الحسن السلمى الرُّقى البغدادي المعروف بابن العصار . من علماء النحو واللغة . توفى سنة ٥٧٦ هـ (٢) .
- ٧ - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنبارى . صاحب « الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » . ومن كبار علماء العربية فى القرن السادس ، ومن أنه تلاميذ ابن الشجرى ، توفى سنة ٥٧٧ هـ ، وقد أفردته بكلمة فى حديثى عن أثر ابن الشجرى فى الدراسات النحوية .
- ٨ - أبو الفرج محمد بن أحمد بن حمزة بن جيا . الشاعر الأديب . توفى سنة ٥٧٩ هـ (٣) .
- ٩ - أبو العباس الخضر بن ثروان بن أحمد الثعلبى الضرير . توفى سنة ٥٨٠ هـ (٤) .
- ١٠ - أبو محمد الحسن بن علي بن بركة النحوى المقرئ الفرضى ، المعروف بابن عبيدة - بفتح العين - توفى سنة ٥٨٢ هـ (٥) .
- ١١ - أبو الفرج محمد بن الحسين بن علي الجفنى النحوى اللغوى ، المعروف بابن الدباغ . توفى سنة ٥٨٤ هـ (٦) .

(١) بغية الوعاة ١٤٢/٢ .

(٢) معجم الأدياء ١٠/١٤ ، إنباه الرواة ٣٣٧/١ ، وفيات الأعيان ٢٥/٣ .

(٣) معجم الأدياء ٢٧٠/١٧ ، المحملون من الشعراء ص ٤٧ ، بغية الوعاة ٢٣/١ .

(٤) معجم الأدياء ٥٩/١١ ، إنباه الرواة ٣٥٦/١ ، نكت الهميان ص ١٤٩ ، طبقات الشافعية

. ٨٢/٧

(٥) معجم الأدياء ٤٠/٩ ، إنباه الرواة ٣١٦/١ ، طبقات القراء ٢٢٤/١ .

(٦) إنباه الرواة ١١٣/٣ ، المحملون من الشعراء ص ٣٤٢ ، الواقي بالوفيات ٥/٣ .

١٢ - أبو الحسن علي بن المبارك بن علي القمّي ، المعروف بابن الزاهدة النحوى . توفى سنة ٥٩٤ هـ (١) .

١٣ - أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادي . من كبار الحفاظ ، توفى سنة ٦٠٧ هـ ، وقد روى « الأملى » عن ابن الشجرى ، وأقرأها بدمشق ، وترجمت له في صدر المجلس الأول من « الأملى » .

١٤ - أبو اليمن تاج الدين زيد بن الحسن الكندى ، الإمام النحوى اللغوى المقرئ المحدث الحافظ . توفى سنة ٦١٣ هـ . قال ابن الجزرى (٢) في ترجمته : « وتلقن القرآن على سبط الخياط وله نحو من سبع سنين ، وهذا عجيب ، وأعجب من ذلك أنه قرأ القراءات العشر وهو ابن عشر ، وهذا لا يُعرف لأحد قبله ، وأعجب من ذلك طول عمره وانفراده في الدنيا بعلو الإسناد في القراءات والحديث ، فعاش بعد أن أقرأ القراءات ثلاثا وثمانين سنة ، وهذا ما نعلمه وقع في الإسلام » .

وقد قرأ الكندى على ابن الشجرى « الإيضاح » لأبى علي الفارسي ، و « اللمع » لابن جنى ، وقد وجدت له تعليقات على مخطوطة « الأملى » نقلتها في حواشى التحقيق .

هذا وقد ذكر الذهبى في « سير أعلام النبلاء » تلاميذ آخرين لابن الشجرى ، لم أر فائدة من التطويل بذكرهم ، ولأنهم لم يشتهروا شهرة من ذكرتهم .

(١) معجم الأدباء ١٠٨/١٤ ، إنباه الرواة ٣١٨/٢ .

(٢) طبقات القراء ٢٩٧/١ ، وانظر إنباه الرواة ١٠/٢ .

علمه وخلقه

استفاضت كتب التراجم بالثناء على ابن الشجرى ، ووصفه بالجلالة وغزارة العلم ، فيصفه تلميذه أبو البركات الأنبارى بأنه « كان فريد عصره ووحيد دهره في علم النحو ، وكان تامّ المعرفة باللغة ، وكان فصيحاً حلو الكلام حسن البيان والإفهام » . ثم قال في آخر الترجمة : « وكان الشريف ابن الشجرى أنحى من رأينا من علماء العربية ، وآخر من شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم » .

وقال ياقوت عنه : « كان أوحد زمانه وفرد أوانه في علم العربية ، ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها ، متضلعا من الأدب ، كامل الفضل ... وأقرأ النحو سبعين سنة » .

ويقول ابن النجار - فيما حكى عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء - : « ابن الشجرى شيخ وقته في معرفة النحو ، درس الأدب طول عمره ، وكثر تلامذته وطال عمره » .

وقال الذهبي في « تاريخ الإسلام » : « أحد الأئمة الأعلام في علم اللسان ... وطال عمره ، وانتهى إليه علم النحو ، وتمعّ بجواسه وجوارحه » .

ويمثل هذه الأقوال قال كل من ترجم لابن الشجرى ، ثم امتدحوا « أماليه » بما أنا ذاكره في موضعه إن شاء الله . وقد تجلّى علم ابن الشجرى في هذه المعارف التى ملأ بها كتابه « الأمالى » ، والتي تدل على تبحره وعلوّ مقامه ، ويأتى الكلام على ذلك كلّه مبسوطاً في الباب الثانى من هذه الدراسة .

وكما أثنى المترجمون على علمه أثنوا على خلقه ، فيقول أبو البركات الأنبارى : « وكان وقوراً في مجلسه ، ذا سمت حسن ، لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس أو أدب درس ، ولقد اختصم إليه يوماً رجلان من العلويين ، فجعل أحدهما يشكو ويقول عن الآخر : إنه قال فى كذا وكذا ، فقال له الشريف : « يا بنى احتمل ، فإن الاحتمال قبر المعاييب » .

قال الأنبارى : « وهذه كلمة حسنة نافعة ، فإن كثيراً من الناس تكون لهم

عيوب ، فيغضون عن عيوب الناس ، ويسكتون عنها ، فتذهب عيوب لهم كانت فيهم ، وكثير من الناس يتعرضون لعيوب الناس ، فتصير لهم عيوب لم تكن فيهم .
ويقول عنه ابن النجار : « وكان حسن الخلق رفيقا » .

ولن يغض من هذا الوصف الكريم الذى وُصف به ابن الشجرى ما تراه فى « الأملى » من هجومه الجادّ وتجريحه العنيف لمن خالفهم أو خالفوه ، صنيعه مع مكى بن أبى طالب ، ثم مع تلميذه ابن الخشاب ، ومعاصره أبى نزار الحسن بن صافى ، المعروف بملك النحاة⁽¹⁾ ، وقد استعمل ابن الشجرى فى هجومه هذا ألفاظاً كان الأولى به الإمساك عنها ، ولكنها غضبة العالم حين يرى حداً من حدود العلم قد انتهك .

(1) حديث مكى تراه فيما يأتى عن مصادر ابن الشجرى ، وابن الخشاب فى الكلام على انتقادات « الأملى » وملك النحاة فى المجلس الثامن والخمسين من الأملى .

مذهبه

ابن الشجرى من ذرية جعفر بن الحسين بن الحسن بن على بن أبى طالب ،
رضى الله عنهم ، فهو حسنى علوى ، وقد عدّه مؤرخو (١) الشيعة من مشايخ الإمامية
وأكابر علمائهم . وقد تولى ابن الشجرى نقابة الطالبين بالكركخ نيابة عن والده (٢)
الطاهر ، وهو منصب دينى رفيع ، يكون لمن يتولاه رعاية شئون أتباعه وتفقد
أحوالهم ، وتقسيم الأموال عليهم ، وإليه معرفة أنسابهم وحفظها .

ومع انتماء ابن الشجرى للعلوية ، وكونه من أكابر علماء الإمامية ، لم يؤثر عنه
أنه ألف أو كتب شيئا عن عقيدة القوم وأصول مذهبهم ، بل دارت تصانيفه في فلك
النحو واللغة والأدب ، ولم يظهر في شيء من تصانيفه - وبخاصة الأمالي وهى أعظم
تصانيفه - شيء من عقائد الشيعة أو أصول الإمامية ، إلا ما كان من حكاية أقوال
سيدنا على بن أبى طالب (٣) رضى الله عنه ، وكلامه كرم الله وجهه في الذروة من
الفصاحة والبلاغة ، إذ كان مشتملا على كريم الألفاظ وشريف المعانى ، والاستشهاد
بكلام الإمام على ، ليس وقفا على الشيعة ، فأنت تراه في كتبهم وكتب مخالفينهم ،
من علماء اللغة والأدب والبلاغة .

على أن استشهاد ابن الشجرى بكلام الإمام لم يأت مفتعلا متكلفاً ، بل جاء
في حاقّ موضعه من الاستشهاد على مسائل النحو واللغة ، ثم إن ابن الشجرى قد
استشهد أيضا بكلام سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، على خروج النداء إلى
الاستغاثة (٤) ، ثم ترصّى عليه ، وعلى سيدنا أبى بكر الصديق ، وسيدنا عثمان بن
عفان ، رضى الله عنهم أجمعين (٥) .

(١) راجع الدرجات الرفيعة ، وأعيان الشيعة ، الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٢) جاء في بعض مصادر ترجمة ابن الشجرى : « نيابة عن ولد الطاهر » وفي بعضها : « نيابة عن

الطاهر » وقد صحح العلامة الشيخ محمد بهجة الأثرى أن الصواب : « والده الطاهر » كما في وفيات الأعيان وغيره .

راجع الموضع المذكور من الخريدة في صدر الترجمة .

(٣) راجع الأمالي - المجلس الخامس والثلاثين ، والثاني والستين (في موضعين) .

(٤) المجلس الخامس والثلاثون من الأمالي .

(٥) المجلس السادس والعشرون .

وليس من التشيع أيضا استشهاده بشعر الشريف الرضى (١) ، وشرحه المستفيض لقصيدة من قصائده الجياد ، فالشريف الرضى من فحول شعراء العربية ، وتأمل شعره وشرحه حق على كل ذى بيان .

ثم ليس من التشيع الخالص أخيرا ما حكاه ابن الشجرى من قول الإمام الحسن البصرى ، فى وصف سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، قال (٢) : « وقال رجل للحسن البصرى : ياأبا سعيد إن العامة تزعم أنك تُبغض عليا ، فأكب يبكى طويلا ، ثم رفع رأسه ، وقال : والله لقد فارقكم بالأمس رجل كان سهما من مرامى الله على أعدائه ، رباني هذه الأمة ، ذو شرفها وفضلها ، وذو قرابة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قريبة ، لم يكن بالتُّومة عن حق الله ، ولا بالغافل عن أمر الله ، ولا بالسروقة من مال الله ، أعطى القرآن عزائمہ فى ماله وعليه ، فأشرف منها على رياض مؤنقة وأعلام بيّنة ، ذلك على بن أبى طالب يالكع » .

فلو لم يكن فى هذا الكلام إلا ما تراه من حلاوة اللفظ وكال المعنى ، لكان ذلك من أقوى الأسباب إلى نشره وإذاعته .

(١) انظر ما يأتي عن الاستشهاد عند ابن الشجرى .

(٢) المجلس السابع والخمسون ، وساقه ابن الشجرى شاهدا على استعمال « يالكع » فى النداء .

هل كان ابن الشجري معتزلياً ؟

العلاقة وثيقة بين التشيع والاعتزال ، فقد ذكر كثير من الباحثين قديماً وحديثاً أن الشيعة وافقوا المعتزلة في كثير من أصولهم ، وذكروا أيضاً أن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - وهو رأس الشيعة الزيدية - قد تلمذ في الأصول لواصل بن عطاء ، رأس المعتزلة ، واقتبس منه علم الاعتزال .

ولم يذكر أحد من مترجمي ابن الشجري أنه معتزلي ، لكنك تجد في « الأمالي » شيئاً من مصطلحات المعتزلة وأفكارهم ، فمن ذلك استعمال ابن الشجري تعبير « المنزلة بين المنزلتين » ، وهو من مبادئ المعتزلة الخمسة المشهورة ، قال في رده على معاصره ملك النحاة ^(١) : « وقد كان شافهني هذا المتعدي طوره بهذا الهراء الذي ابتدعه ، والهذاء الذي اختلقه واخترعه ، فقلت له : إن ضمة المندادى لها منزلة بين منزلتين ، فقال منكراً لذلك : وما معنى المنزلة بين المنزلتين ؟ فجهل معنى هذا القول ، ولم يُحسَّ بأن هذا الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربية ، كهزمة بين بين ، التي هي بين الهزمة والألف ، أو الهزمة والياء ، أو الهزمة والواو ، وكألف الإمالة التي هي بين ألف التفخيم والياء ، وكالصاد المشربة صوت الزاي ، وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف » .

على أن استعمال ابن الشجري لذلك المصطلح المعتزلي في هذا السياق يؤذن بأنه استعمال لغوي ، بمعنى التوسط ، ليس غير .

وأصرح من ذلك ما ذكره ابن الشجري في تأويل قوله تعالى : ﴿ ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا ﴾ ، قال ^(٢) : « ومعنى أغفلنا قلبه : وجدناه غافلاً ، كقولك : لقيت فلاناً فأحمدته ، أي وجدته محموداً » .

(١) الأمالي - المجلس الثامن والخمسون . وانظر هذا المصطلح المعتزلي أيضاً في المجلس العاشر .

(٢) الأمالي - المجلس الثاني والعشرون .

وقد وجدت بهامش أصل الأملى حاشية ، تعليقا على هذا الذى ذكره ابن
الشجرى ، قال كاتب الحاشية : « قال شيخنا الإمام العلامة جمال الدين بن هشام ،
أبقاه الله سبحانه : هذه المقالة - أعنى كون « أغفلنا » بمعنى وجدناه غافلا ، تقدمه
إليها ابن جنى ، نص عليها فى « المحتسب » وغيره ، وحامله عليها الاعتزال » .
وابن هشام يشير إلى قاعدة المعتزلة المعروفة ، أن الله لا يخلق فعل الضلال
والمعصية ، وإنما ذلك من فعل العبد .

شعره

نظم ابن الشجري الشعر ، كما ينظم العلماء ، فجاء خالياً من النفس الشعريّ الذي يسرى في قصيد الشعراء ، وقد نبّه على هذا الأقدمون ، فيقول العماد الأصفهاني (١) : « فضله أعلى من شعره » ، وقال في موضع آخر (٢) : « وكان له شعرٌ مُقاربٌ » .

ويقول الأديفي (٣) : « وله نظم غير طائل »

وقد حكم عليه معاصره أبو محمد الحسن بن أحمد بن حَكِينَا (٤) ، الشاعر ، فكتب إليه :

ياسيدي والذي يُعينك من نظم قريض يصدا به الفِكرُ
ما فيك من جدك النبيّ سوى أنك ما ينبغي لك الشعرُ

ومن شعر ابن الشجري الذي أورده مترجموه ، قوله :

لا تمزحنّ فإن مزحت فلا يكن مزحاً تضاف به إلى سوء الأدب
واحذر ممازحةً تعود عداوةً إن المزاح على مقدّمة الغضب

وقوله ، وقد استجاده الأديفي :

هل الوجْدُ خافٍ والدموعُ شهودٌ وهل مكذبٌ قولُ الوشاةِ جحودٌ
وحتى متى تُفني شعثوك بالبكا وقد حدّ حدّاً للبكاء ليبدُ (٥)
وإني وإن لانت قناتي لضعفها لذو مرةً في النائبات شديدٌ

(١) الخريدة ، الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٢) الخريدة ، قسم العراق - الجزء الثاني ص ٢٣٥ ، في أثناء ترجمة ابن حَكِينَا .

(٣) البدر السافر ، الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٤) بكسر الحاء المهملة ، وكسر الكاف أيضاً مُشَدَّدة ، ويتصحّف في بعض الكتب بالجيم (جَكِينَا)

نبّه عليه العلامة الزركلي ، في الأعلام ١٩٥/٢ ، عن تاج العروس (حكن) .

(٥) يريد قول ليبد :

إلى الخول ثم اسم السلام عليكما ومن بيك حولاً كاملاً فقد اعتذر

وقوله :

وتجئب الظلم الذى هلكت به أممٌ تودّ لو أنّها لم تظلم
إياك والدينا الدنيّة إنّها دارٌ إذا سالمتها لم تسلّم
وهذا شعرٌ كما ترى .

ثمّ ذكروا له قصيدة طويلة فى مدح الوزير نظام الدين أبى نصر المظفر بن على
ابن محمد بن جهر ، أولها :

هذى السديرة والغدير الطافحُ فاحفظ فؤادك إننى لك ناصحُ (١)

ثمّ أورد له محققا (٢) الحماسة قصيدة غزلية ، أولها :

ليلة الرمل جددت لى وصالا

ولم يذكر المحققان مرجعا لهذه القصيدة ، ولم أجدها فيما بين يديّ من تراجم
ابن الشجرى . وقد أورد بهاء الدين العاملى (٣) قصيدة رثاء ، مطلعها :

كلُّ حىٍّ إلى الفناء يؤولُ فتزوّدُ إن المقام قليلُ

ونسبها إلى أبى السعادات الحسينى النحوى ، فهل هو ابن الشجرى ؟ فإن
كان العاملى يعنى ابن الشجرى فيكون الصواب « الحسنى » بغير ياء .

هذا وقد ذكر الأستاذ الزركلى (٤) أن لابن الشجرى ديوان شعرٍ مطبوعا ،
وهذا ما لم أعرفه ، ولا ذكره أحد من مترجمى ابن الشجرى .

(١) انظر تمامها فى وفيات الأعيان ، الموضع المذكور فى صدر الترجمة .

(٢) مقدمة تحقيق الحماسة (ز) .

(٣) الكشكول ١/١٤٠ .

(٤) الأعلام ٩/٦٢ .

مصنّفاته

طال عمر ابن الشجرى ، وتوفى عن اثنين وتسعين عاما ، ومع ذلك لم تكثر تصانيفه ، لاشتغاله بالتدريس والإقراء منذ صباه ، فقد ذكر ياقوت أنه أقرأ النحو سبعين سنة ، وقد دارت تأليفه في فلك النحو واللغة والأدب ، وهذا بيانها :

١ - الأملى : وهو أكثر مصنّفاته شهرةً وذيوعاً ، وهذه الدراسة معقودة لها .

٢ - الانتصار : وهو ردّه على انتقادات ابن الخشاب ^(١) على الأملى . قال

القفطى : « وهو كتاب على صغر جرمه في غاية الإفادة ، وملكته والحمد لله بخطه رحمه الله ، وقد قرأه عليه الناس » . وهذا الانتصار من الكتب المفقودة .

٣ - الحماسة : وهى مجموعة قصائد ^(٢) ومقطوعات وأبيات ، اختارها ابن

الشجرى على غرار ما فى الحماسات الأخرى ، ولاسيما حماسة أبى تمام ، لشعراء الجاهلية وصدر الإسلام والعصرين الأموى والعباسى . وقد أثنى العلماء على كتاب الحماسة ، فيقول ابن خلكان عنه : « ضاهى به حماسة أبى تمام الطائى ، وهو كتاب غريب مليح أحسن فيه » .

وقد نقل العلامة البغدادى فى موسوعته « الخزانة » عن حماسة ابن الشجرى ،

وامتدحها ، قال فى شرح قول مُضَرِّس بن رِبْعِي :

وليل يقول الناس من ظلماته
سواءً صحیحات العيون وعورها
كأن لنا منه بيوتاً حصينة
مُسُوْحاً أعاليها وساجاً كُسُورُها

« ^(٣) قال غلام ثعلب فى كتاب اليوم والليلة : يقال : إن أشعر ما قيل فى

الظلمة قول مضرس ... وكذلك قال الشريف ضياء الدين هبة الله بن على بن محمد

ابن حمزة الحسنى ، فى حماسته التى صنّفها كحماسة أبى تمام ، وزاد عليه أبوابا

كثيرة ، وأورد فيها أشعارا جيدة ، وقد أجاد فى الاختيار والنقد عندما أورد هذا الشعر فيها » .

(١) انظر ما يأتي عن انتقادات الأملى .

(٢) راجع مقدمة تحقيق الحماسة ، الطبعة الدمشقية .

(٣) خزانة الأدب ١٩/٥ .

وقد طبع كتاب الحماسة طبعة حجرية في مصر سنة ١٣٠٦ هـ ، ثم طبع بمصر أيضا سنة ١٣٢٦ هـ ، وفي حيدرآباد الدكن بالهند سنة ١٣٤٥ هـ بتصحيح المستشرق الألماني كرنكو ، وآخر طبعاته الطبعة التي أصدرتها وزارة الثقافة بدمشق سنة ١٩٧٠ م ، وهي طبعة جيدة ، قام على تحقيقها عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي .

ديوان مختارات الشعراء = مختارات أشعار العرب .

٤ - الردّ على أبي الكرم بن الدبّاس^(١) في كتابه الذي سماه « المعلم » وهذا الكتاب لم يذكره أحد ممن ترجموا لابن الشجري ، أو كتبوا عنه ، قديما وحديثا ، وقد ذكره هو في المجلس الثاني والثالثين من « الأملى » . وهذا « الردّ » من الكتب المفقودة ، وهو الكتاب الوحيد من بين مصنفات ابن الشجري الذي أشار إليه في « الأملى » .

٥ - شرح التصريف المملوكي ، لابن جنى ، وهو والذي بعده من الكتب المفقودة .

٦ - شرح اللمع ، لابن جنى أيضا .

٧ - ما اتفق لفظه واختلف معناه ، ومنه نسخة خطية ببرلين^(٢) ، برقم (٣١٤٢) باسم : معجم للمشارك اللفظي .

وقد وجدت في دفاتري القديمة اسم كتاب مخطوط لابن الشجري ، بعنوان « كتاب في اللغة » محفوظ بمكتبة إسماعيل صائب بأنقرة^(٣) ، ويحمل هذا المخطوط رقم (٢٤٥٩) فلعله هو كتاب « ما اتفق لفظه واختلف معناه » .

(١) هو المبارك بن الفاخر بن محمد النحوي البغدادي . توفي سنة ٥٠٠ هـ ، ترجمته في نزهة الألباء ص ٣٨٢ ، إنباه الرواة ٢٥٦/٣ ، وغير ذلك مما تراه في حواشي الإنباه .

(٢) تاريخ الأدب العربي ١٦٥/٥ .

(٣) رأيت هذا المخطوط في أثناء زيارتي لتركيا في شتاء عام ١٩٧٠ م ، ولم أكن بتأمل أبوابه ومنهجه ، إذ لم أكن وقتئذ معنيا بآبائ الشجري .

٨ - مختارات أشعار العرب ، ويسمى ديوان مختارات الشعراء ، ويعرف عند المحققين باسم مختارات ابن الشجري . وقد طبع هذا الكتاب بمصر سنة ١٣٠٦ هـ طبعة حجرية ، ثم في سنة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م بمصر أيضا ، بإشراف محمود حسن زناقي ، ثم أعاد نشره على محمد البجاوي بالقاهرة سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

ومن هذا الكتاب نسخة بخط ابن الشجري نفسه (١) ، وخطه نسخي نفيس ، يجرى على نمط خطوط القرن السادس الجيدة المضبوطة .

٩ - شرح لامية العرب ، للشنفرى .

وهذا الشرح لم يذكره أحد من الذين ترجموا لابن الشجري ، قديماً وحديثاً . وقد ذكره العلامة البغدادي ، في حديثه عن اللامية ، لكنه ذكر أنه لم يره (٢) . وقد وقفت على نقل عنه ، في كتاب « الإكسير في علم التفسير » لنجم الدين الطوفى الحنبلى ، المتوفى سنة (٧١٦) ، قال : « وابن الشجري من أعيان أهل الأدب ، حُكى عن شرحه لامية العرب ، أنه قال فيه في قوله :

« وأستفّ ترب الأرض » إن أصله أستفعل . وقد عيب [عليه] لأنه وهم قبيح ... ووزن أستف : أفعل . والسّين أصل (٣) » .

* * *

وهناك ملاحظة عامة على كتب ابن الشجري المطبوعة : الأملى والحماسة والمختارات ، وهى أنها كلها خلت من مقدمة ، كالتى نراها فى أول المصنفات ، تُبين عن منهج المؤلف ، والدافع له إلى تأليف كتابه . وقد يدل هذا على أن ابن الشجري كان يميل مصنفاته إملاءً .

* * *

(١) انظر نموذجاً منه فى الأعلام ٣٢/٩ - الصفحة المقابلة .

(٢) الخزانة ٣٤١/٣ .

(٣) الإكسير ص ٤٨ ، ٤٩ ، ومما ينبغى التنبيه عليه أن ابن الشجري أورد « لامية الشنفرى » فى مختاراته ص ٧٢ - ١٠٦ ، وذكر بعض الشروح اللغوية ، وليس منها هذا الذى حكاه الطوفى .

الباب الثاني

آراء ابن الشجري النحوية

سلكت سبيلين في التعرف على آراء ابن الشجري : ما ذكره هو نفسه من قوله : وهذا ما خطر لي ، أو : والقول عندي كذا ، أو : والصحيح كذا والاختيار كذا ، أو : فتأمل ما استنبطته لك ، ونحو ذلك . ثم ما أورده النحاة المتأخرون ، كابن هشام والمرادى والسيوطى والبغدادى ، من أقوال وآراء نسبوها إلى ابن الشجري .

وأريد أن أنه بادية ذى بدء إلى أنى وجدت في « الأملى » آراءً كثيرة في النحو والصرف واللغة ، ساقها ابن الشجري غير معزوة إلى أحد ممن تقدمه ، ولم أقطع بنسبتها إليه ، لاحتمال وجودها في كلام غيره ممن سبقه ، وقد أمكننى عون الله وتوفيقه أن أرد بعض هذه الآراء إلى أصحابها ، وإذا كنت قد وقفت عند بعض هذه الآراء التى نسبها ابن الشجري إلى نفسه أو نسبت إليه وردتها إلى أصحابها من النحاة المتقدمين ، فما ظنك بهذه الآراء التى جاءت في « الأملى » غير معزوة ولا منسوبة ؟

وقد وجدت كثيراً ممن يدرسون علماً من الأعلام يحشدون آراءه حشداً ، دون فصل بين ما قال وما حكى ، وبعض مصنفى الكتب القديمة لم يُعزوا بعزو كل رأى إلى قائله ، خوفاً من الإملال والإطالة ، ولا نظراً بهم إلا خيراً ، هذا أمر ، وأمر آخر أن حركة التأليف العربى عرفت لوناً من ألوان التصنيف ، تمثل فى تلك الرسائل والكتب الصغيرة التى التفتتها الكتب الكبار ، فضاعت فى غمارها وطويت فى لجتها ، وحين جاء أصحاب الموسوعات النحوية شغل بعضهم (١) بما انتهى إليهم

(١) قلت : « بعضهم » لأخرج العلامة البغدادى ، فقد ذكر فى موسوعته العظيمة « خزانة الأدب » كثيراً من هذه الرسائل الصغيرة ، وحرص على عزو الآراء ونسبتها إلى أصحابها الحقيقيين .

من هذه الكتب الكبار فنسبوا الآراء إلى أصحاب هذه الكتب ، ثم نسج على نولهم من جاء بعدهم (١) .

والأمر من قبل ومن بعد موكول إلى ثقافة الدارس ومحاولته التعرف على مسار التأليف العربى ، وإدراك العلاقات بين الكتب : تأثرا أو نقدا أو شرحا أو اختصارا أو تذييلا ، وهذا مفض لا محالة إلى التوقف والحذر فى نسبة الآراء وعزوها .

وهذه آراء ابن الشجرى ، أسوقها بحسب تسلسلها فى « الأملى » إلا إذا اقتضت المناسبة أن أجمع ما يتصل بالمسألة الواحدة فى مكان واحد :

١ - قسم ابن الشجرى التثنية إلى ثلاثة أضرب (٢) : تثنية لفظية وتثنية معنوية وردت بلفظ الجمع ، وتثنية لفظية كان حقها التكرير بالعطف . وعن الضرب الثانى ، وهو تثنية آحاد ما فى الجسد ، كالأنف والوجه والبطن والظهر ، نحو ضربت رعوس الرجلين ، وشققت بطون الحملين ، قال : « وربما استغنوا فى هذا النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبئ عن المراد ، كقولك : ضربت رأس الرجلين ، وشققت بطن الحملين ، ولا يكادون يستعملون هذا إلا فى الشعر ، وأنشدوا شاهداً عليه :

كأنه وجه تركيين قد غضبا مستهدفين لطعني غير تذييب

وقد حكى البغدادي (٣) هذا الكلام ، ثم قال : « والعجب من ابن الشجرى فى حمله الأفراد على ضرورة الشعر ، فإنه لم يقل أحد إنه من قبيل الضرورة ... وتبعه ابن عصفور فى كتاب ضرائر الشعر ، والصحيح أنه غير مختص بالشعر » .

هذا كلام البغدادي ، والمتأمل لعبارة ابن الشجرى : « ولا يكادون يستعملون هذا إلا فى الشعر » يراها غير قاطعة بأن استعمال ذلك خاص بالشعر ، وصدر

(١) دليل ذلك يظهر إن شاء الله فيما أكتبه عن مصادر ابن الشجرى ، ثم أثره فى الدراسات النحوية .

(٢) المجلس الثانى من الأملى .

(٣) الخزانة ٣/٣٧١ .

كلامه يشعر بهذا ، فإنه يقول : « وربما استغنوا في هذا النحو بواحد » . إلى آخر ما قال ، ولو كان يرى قصر استعمال مثل هذا على الشعر لصرّح به من أول الأمر .
 ٢ - ضعّف ابن الشجري مجيء الحال من المضاف إليه ، وتأول ما ورد من ذلك ، فقال في المجلس الثالث : « وأنشدوا في الحال من المضاف إليه قول تأبط شرا :

سلبت سلاحى بائساً وشتمتني فياخير مسلوبٍ وياشرّ سالبٍ

ولست أرى أن « بائساً » حال من ضمير المتكلم الذى فى « سلاحى » ولكنه عندى حال من مفعول « سلبت » المحذوف ، والتقدير : سلبتني بائساً سلاحى ، وجاء بالحال من المحذوف ، لأنه مقدر عنده منوى ، ومثل ذلك فى القرآن قوله جل وعز : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ فوحيداً حال من الهاء العائدة فى التقدير على (مَنْ) ، ومثله : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ ألا ترى أنك لابد أن تقدر : خلقتة وحيداً ، وبعثه الله رسولاً ، لأن الاسم الموصول لابد له من عائد ، لفظاً أو تقديراً ، وإنما وجب العلول عن نصب « بائس » على الحال من الياء التى فى « سلاحى » لما ذكرته لك من عزة حال المضاف إليه ، فإذا وجدت مندوحة عنه وجب تركه .

وقال فى المجلس السادس والسبعين ^(١) : « فإن قيل : قد جاءت الحال من المضاف إليه فى القرآن فى قوله عز وجل : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ فالقول عندى أن الوجه أن تجعل (حنيفاً) حالاً من الملة ، وإن خالفها بالتذكير ، لأن الملة بمعنى الدين ، فجاءت الحال على المعنى ، ألا ترى أن الملة قد أبدلت من الدين فى قوله : ﴿ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ .

٣ - ذهب ابن الشجري إلى أن الإشارة بمنزلة الإضمار . قال ^(٢) : « ألا ترى أنها قد سدت مسدّ الضمير فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ

(١) وانظر أيضاً المجلس الحادى والثمانين ، وحكاه عنه البغدادى فى الخزانة ١٧٣/٣ ، ١٧٤ ، وانظر ما يأتى فى الحديث عن مصادر ابن الشجري (أبو على الفارسى - الفقرة التاسعة) .
 (٢) المجلس العاشر .

كُلُّ أَوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿ فالإشارة من (أولئك) قامت مقام الضمير العائد من الجملة إلى المخبر عنه ، فكأنه قيل : كلُّهن كان عنه مسؤولًا .

٤ - وجه ابن الشجرى التأنيث في قول أعشى تغلب (١) :

وقد خاب من كانت سريرته الغدرُ

بأنه أنث « الغدر » لما كان السريرة في المعنى ، واستشهد لذلك بقراءة النصب في قوله تعالى : ﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾ قال : فالتقدير : ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم ، وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة في المعنى ، ومثله رفع « الإقدام » ونصب « العادة » في قول لبيد :

فمضى وقدمها وكانت عادةً منه إذا هي عردت إقدامها

وإنما استجاز تأنيث « الإقدام » لتأنيث خبره ، لأن الخبر إذا كان مفردا فهو المخبر عنه في المعنى ، وقد قيل في الآية وفي بيت لبيد قول آخر ، وذلك أنهم حملوا « أن قالوا » على معنى المقالة ، وحملوا « الإقدام » على معنى التقدمة . قال : والقول الأول هو المأخوذ به ، والثاني قول الكسائي ، وليس في بيت أعشى تغلب إلا ما ذكرناه أولا فيجب أن يكون العمل عليه .

وأقول : كأن ابن الشجرى ينكر تأنيث المذكر ، لأن فيه ردُّ أصل إلى فرع . قال ابن جنى (٢) : « وتذكير المؤنث واسع جدا ، لأنه ردُّ فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب » .

٥ - ذكر ابن الشجرى (٣) أن « أبى يأتى » مما شذ عن القياس ، لمحبيه على فعل يفعل ، بفتح العين من الماضى والمستقبل ، وليست عينه ولا لامه من حروف الخلق ، وكان قياسه : يأتى ، مثل يأتى .

ثم حكى ثلاثة أقوال في تعليل ذلك ، وصحَّح الأول منها .

(١) المجلس التاسع عشر .

(٢) الخصائص ٤١٥/٢ .

(٣) المجلس الحادى والعشرون .

٦ - ذهب ابن السجري إلى أن الفصل بالأجنبي يمنع التعلق ، وساق عليه شواهد من القرآن الكريم والشعر ، وقد تعقبه ابن هشام في « المغنى » لكنه تناقض ورجع إلى تأويل ابن السجري في « شرح بانت سعاد » ذكرت كل ذلك في حواشى تحقيق المجلس التاسع والعشرين (١) .

٧ - جمع ابن السجري (٢) « المكان » بمعنى الموضع على « مكانات » . وهو جائز على قاعدة أن كل مذكر غير عاقل يجوز جمعه بالألف والتاء ، كما تقول في حمّام : حمّامات .

وقد ذكر ابن السجري ذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿ لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ﴾ قال : « أى مكانات حرب » . والذي رأيت في كتب التفسير في شرح « مواطن » : أماكن حرب . وفي لسان العرب ، مادة (مكن وكون) عن ابن سيده : « المكان : الموضع ، والجمع : أمكنة ، كقذال وأقذلة ، وأماكن : جمع الجمع » . وذكر صاحب اللسان عن ابن سيده أيضا أن المكانات جمع المكانة ، بمعنى المنزلة عند الملك .

٨ - يرى ابن السجري (٣) أن « الأحباب » في قول المتنبي :

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

جمع حبّ ، كعذل وأعدال ، قال : ولا ينبغي أن يكون جمع حبيب ، كشريف وأشرف ، ویتيم وأيتام ، لأمرين : أحدهما أن الأول أقيس وأكثر ، والثانى أن يتيما وشريفا من باب فعيل الذى بمعنى فاعل ، وحيبيا : فعيل الذى بمعنى مفعول ، فأصله محبوب ، كما أن قتيلا أصله مقتول ، فافترقا .

هذا كلام ابن السجري ، وقد كان ينبغي عليه أن يذكر على أى شيء يجمع « حبيب » الذى هو فعيل بمعنى مفعول ، وقد ذكرت في حواشى التحقيق أنه يجمع

(١) وانظر أيضا المجلس الحادى والعشرين .

(٢) المجلس السابع والعشرون .

(٣) المجلس الحادى والثلاثون .

على أفعلاء : أحياء ، كما جاء في قوله تعالى : ﴿ وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه ﴾ . وعدم تصريح ابن الشجري بذكر هذا الجمع غريب على أسلوبه في « الأمالي » ، فقد درج على الاستطراد وذكر الغرائب والفوائد ، لأدنى ملائسة .

٩ - وكما قصر ابن الشجري في ذكر جمع فعيل الذى بمعنى مفعول ، قصر أيضا في ذكر جمع « النادى » ، وهم القوم المجتمعون ، قال في بيت فارعة بنت شذاد (١) :

رَقاعِ أَلْوِيَةِ شَهَّادِ أُنْدِيَةِ سَدَّادِ أَوْهِيَةِ فَتَاحِ أَسَدادِ

« والأندية ليست بجمع نادٍ ، لما قلنا من أن فاعلا لا يجمع على أفعلة ، لكنها جمع نَدَى ، كَرغيف وأرغفة ، وهو مجلسُ القوم ومتحدِّثهم » وقد قلت في حواشى التحقيق إن « النادى » جمع في الحديث على أنداء ، ففى حديث أبى سعيد الخدرى : « كنا أنداءً فخرج علينا رسول الله ﷺ » . قال ابن الأثير (٢) :

« الأنداء . جمع النادى ، وهم القوم المجتمعون » .

١٠ - أثبت ابن الشجري جمع جمع الجمع ، فقال في أصائل (٣) :

« الواحد أصيل ، فقدَّروا جمعه على أصل ، كقضييب وقضب ، ثم جمعوا الأصل في التقدير على آصال ، كمُشَط وأمشاط ، وعُنُق وأعناق ، ثم جمعوا الآصال على أصائل » .

وابن الشجري مسبوق في ذلك بابن عَزْرِيز في كتابه « غريب القرآن » ، والزجاجى في « الجمل » . وقد تعقب ابن الخشاب ابن الشجرى في ذلك ، وذكر كلاما طويلا أوردته في حواشى التحقيق ، ومن أنكر هذا الجمع أيضا السهيلي في « الروض الأنف » . وحكى كلامه أيضا .

(١) المجلس الثانى والثلاثون .

(٢) النهاية ٣٧/٥ .

(٣) المجلس السابق .

١١ - تحدث ابن الشجري عن وضع المفرد موضع الجمع ، وساق له شواهد كثيرة من القرآن الكريم والشعر ، ومن تلك الأمثلة قال (١) : « وكإيقاع كثير » في موضع « كثيرين » و « قليل » في موضع « قليلين » ، فكثير في قوله تعالى : ﴿ رجلا كثيراً ونساء ﴾ وقليل في قوله تعالى : ﴿ وقليل من عبادى الشكور ﴾ فالمعنى : وقليلون من عبادى الشاكرون .

ويرى الأستاذ الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة (٢) أن جمع « كثير وقليل » مما انفرد به ابن الشجري ، وأنه لم يجد ذلك في شيء من كتب النحو ، ثم أفاد أن « كثير » قد لزمت الأفراد في القرآن الكريم ، أما « قليل » فقد جاءت مفردة ومجموعة في القرآن الكريم ، ومن مجيئها مجموعة قوله تعالى : ﴿ إن هؤلاء لشردمة قليلون ﴾ .

وأقول : استعمل ابن الشجري هذا الجمع في المجلس الرابع والسبعين ، فقال في شرح بيت المتنبي :

وما الخيل إلا كالصديق قليلة وإن كثرت في عين من لا يجرب
قال : والأصدقاء كذلك كثير عددهم ، إلا أنهم عند التحصيل والتحقيق قليلون وكذلك من لم يجرب الأصدقاء ويختبرهم عند شدته يراهم كثيرين .
١٢ - ولعله من تمام الفائدة أن أشير إلى ما ذكره ابن الشجري عن الجمع على غير اللفظ ، وعن الجمع على غير قياس ، وعن جمع الجمع ، في المجالس : الثالث والثلاثين ، والخامس والثلاثين ، والأربعين ، والتاسع والأربعين .

١٣ - نسب النحاة المتأخرون : المرادى وابن هشام والأشمونى ، إلى ابن الشجري أنه أجاز الجزم بلو . والحق أن ابن الشجري ضعف الجزم بلو ، حين قصره على الضرورة الشعرية (٣) ، وكلامه صريح في أن « لو » لا تجزم ، قال في بيت الشريف الرضى :

(١) المجلس الثامن والأربعون .

(٢) النحويين التجديد والتقليد ص ٨٩ - مقالة بمجلة كلية اللغة العربية بالرياض - العدد السادس

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

(٣) المجالس : الثامن والعشرون ، والأربعون .

إن الوفاء كما اقترحت فلو تكن حياً إذا ما كنت بالمزاد

جزم بلو ، وليس حقها أن يجزم بها ، لأنها مفارقة لحروف الشرط وإن اقتضت جواباً ، كما تقتضيه « إن » الشرطية ، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلى الاستقبال ، كقولك : إن خرجت غداً خرجنا ، ولا تفعل ذلك « لو » وإنما تقول : لو خرجت أمس خرجنا .

هذا صريح كلام ابن الشجري . وقد أحسن البغدادي (١) كل الإحسان حين قال : « وما نقلوه عن ابن الشجري من أنه جَوَزَ الجزم بلو في الشعر ، غير موجود في « أماليه » وإنما أخبرنا بأنها جازمت في بيت ، وقد تكلم عليه في مجلسين من أماليه » .

١٤ - ذكر ابن الشجري (٢) أن « إطل » واحد الأطل ، وهي الخواصر ، بكسر الطاء ، وهو أحد ما جاء من الأسماء على « فِعَل » بكسر الفاء والعين ، ثم أفاد أن الطاء قد تخفف ، أي تسكن ، وذهب ابن السيد البطليوسي (٣) إلى عكس هذا ، فذكر أن « إطل » بالسكون ، وأنه لم يسمع محركا إلا في الشعر .

وابن الشجري في إيراده لإطل ، ضمن ما جاء من الأسماء على فِعَل ، مسبوق بابن قتيبة وابن جنى ، لكتهما لم يذكر في سكون الطاء .

١٥ - أورد ابن الشجري سؤالا (٥) حول « كلا وكلتا » : لِمَ خالفت إضافتهما إلى المضمر إضافتهما إلى المظهر ، وكان آخرهما في الإضافة إلى الضمير ألفاً في الرفع ، وباء في الجر والنصب ، وفي الإضافة إلى الظاهر ألفاً في الرفع والنصب والجر ؟

(١) الخزانة ٥٢٢/٤ .

(٢) المجلس الثامن والعشرون .

(٣) الأقتضاب ص ٢٧٣ .

(٤) أدب الكاتب ص ٦١١ ، والنصف ١٨/١ .

(٥) المجلس الثامن والعشرون .

وقد أجاب ابن الشجرى عن هذا السؤال بكلام جيد ، وقال فى آخره :
فتأمل ما استنبطته لك فى هاتين اللفظتين حقّ التأمل ، فهو من أعجب ما ألقته
أفئدة العرب على ألسنتها .

هذا وقد أغار أبو البركات الأنبارى (١) على بعض كلام شيخه ابن الشجرى
فى هذه المسألة ، من غير تصريح باسمه .

١٦ - ذكر ابن الشجرى علّة النحويين فى حذف النون للإضافة ، فى نحو :
مكرماك ومكرموك ، وأن ذلك الحذف لزم النون حملاً لها على التنوين ، كأنهم لما
ألزموا التنوين الحذف ، فى قولهم : مكرمك وضاربه ، فلم يقولوا : مكرمك
ولا ضاربه ، ألزموا النون الحذف ، فلم يقولوا : مكرمانك ولا مكرمونك . قالوا : وإنما
لزم حذف التنوين مع الضمير ، لأنه مماثلة ، من حيث كان التنوين مما لا ينفصل ،
كما أن هذا الضمير وضع متصلاً ، فلا ينفصل ، وكرهوا الجمع بينه وبين التنوين ، كما
كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، كالجمع بين إنّ ولام التوكيد .

وقد تعقّب ابن الشجرى تعليل النحويين هذا ، فقال : إنّ فى العلة التى
ذكرها النحويون نظراً ، من حيث كان الشبه العارض بين التنوين والضمير غير مانع
من الجمع بينهما ، كما لم يمتنع الجمع بين هذا الضمير ونون التوكيد الخفيفة فى نحو :
لا يطغينك مالك ﴿ ولا يستخفّنك الذين لا يؤقنون ﴾ فى قراءة من خفف النون ،
وحكم هذه النون حكم التنوين فى أنه لا ينفصل . ثم قال : والجواب الذى خطر لى
فى امتناع ثبوت التنوين والنون مع الضمير وذكر كلاماً طويلاً ، تراه فى المجلس
الثلاثين .

١٧ - حكى ابن الشجرى الخلاف (٢) فى اسم المفعول من الثلاثى المعتل
العين ، نحو قال وباع ، وذكر أن مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول ،
ومذهب أبى الحسن الأنخفش أن المحذوف هو العين ، فوزنه على قولهما : مَفْعَل ،
وعلى قوله : مَفُول .

(١) الإنصاف ص ٤٥٠ .

(٢) المجلس الحادى والثلاثون ، وقد عرض لهذه المسألة أيضاً فى المجلسين : السابع عشر ، والسادس والأربعين .

وقد عرض ابن الشجرى حجج الفريقين ، وانتصر لرأى الخليل وسيبويه ، واحتج لهما فى كلام طويل جدا ، وبعض احتجاجاته مسلوخ من كلام المبرد وابن جنى ، وقد نبهت على ذلك فى حواشى التحقيق .

١٨ - ذهب ابن الشجرى إلى أن « كُلاً » لا تضاف إلى واحد معرفة . قال (١) : إلا أن يكون مما يصح تبويضه ، كقولك : رأيت كل البلد ، ولا تقول : لقيت كل الرجل الذى أكرمه ، فإن قلت : لقيت كل رجل أكرمه ، حسن ذلك ، وصححت إضافته إلى المفرد النكرة ، كما تصح إضافته إلى الجمع المعرفة ، نحو : لقيت كل الرجال الذين أكرمتهم .

وكأن ابن الشجرى قد أخذ هذا من ابن جنى ، فإنه يرى أن « كُلاً » لا يضاف إلا إلى النكرة التى فى معنى الجنس . حكاها عنه السيوطى (٢) .

١٩ - حكى ابن الشجرى (٣) قول ابن جنى عن استعمال المتنبي « لدن » بغير « من » فى قوله :

فأرحام شعر يتصلن لدنه وأرحام مالٍ ماتنى تتقطع

قال ابن جنى : واستعمل « لدن » بغير « من » وهو قليل فى الكلام ، لا يكادون يستعملونها إلا ومعها « من » كما جاء فى التنزيل : ﴿ من لدن حكيمٍ عليمٍ ﴾ و ﴿ قد بلغت من لدنى عُذراً ﴾ .

وقد تعقبه ابن الشجرى فقال : وقد جاء « لدن » بغير « من » فيما أنشده يعقوب ، من قوله :

فإن الكثر أعيان قديماً ولم أفتّر لدن أنى غلام

وقال كثير :

(١) المجلس الحادى والثلاثون .

(٢) الأشباه والنظائر ١٣١/٣ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٤٧/٣ .

(٣) المجلس الحادى والثلاثون .

ومازلت من ليلي لئلا أن عرفتها لكاهنم المَقْصَى بكل مكان
وقد حكى ردّ ابن الشجري هذا العكبري في شرحه (١) لديوان المتنبي ، دون
عزو إلى ابن الشجري .

٢٠ - فرق ابن الشجري (٢) بين « لدن ولدى » وبين « عند » وحكى رأى
أبي هلال العسكري وقوّاه ، ثم حكى مذهب أبي العلاء المعري وضعّفه .
٢١ - ذهب ابن الشجري (٣) إلى أن « معاً » في قول الخنساء :

* وأفنى رجالى فبادوا معاً *

منسوب على الحال ، بمنزلة جميعا ، وهو في الأصل ظرف موضوع
للصحة ، قال : وعند بعض النحويين أن « معاً » في قولك : جاعوا معاً ، ينتصب
على الظرف ، كانتصابه في قولك : معهم ، وإنما فكت إضافته وبقيت علّة نصبه على
ما كانت عليه ، والصحيح ما ذكرته أولاً ، لأنه قد نقل من ذلك الموضع ، وصار
معناه معنى جميعا .

٢٢ - تكلم ابن الشجري (٤) عن الفرق بين « أن » المخففة من الثقيلة ،
و « أن » المصدرية ، وأن كل واحدة منهما مختصة بنوع من الفعل ، ولهما اشتراك في
نوع منه ، ثم ردّ على المبرد إنكاره على سيبويه ما أجازه من إيقاع الناصبة للفعل بعد
العلم ، على الوجه الذي قرره سيبويه ، وأنكر أيضا إيقاعه بعد الخوف والخشية المخففة
من الثقيلة ، ثم قال : « إن استبعاد أبي العباس لما أجازه سيبويه من إيقاع المخففة بعد
الخوف ، على المعنى الذي عناه سيبويه ، استبعاد غير واقع موقعه ، لأن الشعر
القديم ، قد ورد بما أنكره أبو العباس » وساق شواهد .

(١) في نسبة هذا الشرح إلى العكبري خلاف ، والصحيح أنه ليس له ، ويأتى الكلام عليه قريباً .
(٢) المجلس السابق .
وانظر المعنى ص ١٦٩ ، والمجموع ١/٢٠٠ ، ٢٠٢ ، والأشباه والنظائر ٢/١٨٦ ، وشرح الأشموني على
الألفية ٢/٢٦٤ .

(٣) المجلس الثاني والثلاثون .

(٤) المجلس الثالث والثلاثون ، وأيضا المجلس التاسع والسبعون .

ثم قال : وكذلك استبعاده لإجازة سيويه : « ما أعلم إلا أن تقوم » استبعاد في غير حقه ، لأن سيويه قد أوضح المعنى الذى أراد به فى قوله : « وتقول : ما علمت إلا أن تقوم » إذا أردت أنك لم تعلم شيئا كائنا ألبتة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى من رأى أن تقوم ، فأنت لا تحبر أن قياما قد ثبت كائنا أو يكون فيما يستقبل .

والذى قاله سيويه غير مدفوع مثله ، لأنهم كثيرا ما يستعملون معنى بلفظ معنى آخر . ثم ساق ابن الشجرى الشواهد على ذلك ، وختم كلامه بقوله : وإذا تأملت ما ذكرته لك من استعمال معنى بلفظ معنى آخر ، فى الكتاب العزيز وفى الشعر القديم ، وفى الكلام الفصيح ، وقفت من ذلك على أمر عجيب ، فأول فهمك ما أذكره لك من هذا الفن ، بعد ذكر أصول المعانى وفروعها .

٢٣ - ذهب ابن الشجرى إلى أن النداء ليس من باب الأمر (١) .

هذا وقد ذكر ابن الشجرى فى المجلس الخامس والثلاثين وجوها كثيرة للنداء ، ساق شواهدا ، وقال فى آخر كلامه : فهذه وجوه شتى قد احتملها النداء ، وإن كان فى أصل وضعه لتنبية المدعو ، والذى حملنى على تلخيصها ما ذكرته لك من إنكار كثير منهم أن يكون لفظ النداء محتملا لمعنى غيره ، وقد أريتك أن أكثر معانى الكلام ، ليس لفظ من ألفاظها إلا وهو محتمل لمعان مبيّنة للمعنى الذى وضع له ذلك اللفظ ، فلا يكون فى احتماله لتلك المعانى ما يخرجها عن معناها الأصلية .

٢٤ - وصحح أن التعجب (٢) داخل فى حيز الخبر ، قال : لأنك إذا قلت : ما أحسن زيدا ، فكأنك قلت : زيدٌ حسنٌ جدًّا ، وتمثيله عند الخليل وسيويه : شيء أحسن زيدا ، وعند الأخفش : الذى أحسن زيدا شيء ، وعند آخرين : شيء أحسن زيدا كائن .

وكان ابن الشجرى قد حكى أن بعضهم جعل التعجب معنى مفردا .
٢٥ - وذهب (٣) إلى أن العرّض ليس استفهاما . قال : واختلفوا فى العرّض

(١) المجلس الثالث والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس نفسه .

فقال قوم : هو من الخير ، لأنه إذا عرض عليك النزول ، فقال : ألا تنزل ، فقد أخبر بأنه يحبّ نزولك عنده ، وأدخله قوم في الاستفهام ، لأن لفظه كلفظه ، ولو كان استفهاماً لم يكن المخاطب به مكرماً لمن خاطبه ، ولا موجباً عليه بذلك شكراً .

وقال في المجلس الخامس والثلاثين : وإذا قال : ألا تنزل عندنا ، فلفظه لفظ الاستفهام ، ومعناه الطلب ، فكأنه قال : أنزل عندنا .

٢٦ - ومنع أن يدخل القمى في الخبر ، قال (١) : وقال بعضهم : القمى داخل في الخبر ، وكذلك الترجى ، لأنه إذا قال : ليت لى مالا ، فقد أخبر أنه تمنى ذلك ، ولو كان الأمر على ما قال ، لما امتنع فيه التصديق والتكذيب .

هكذا قال ابن الشجرى في المجلس الثالث والثلاثين ، وزاده بياناً في المجلس الخامس والثلاثين .

٢٧ - وذهب (٢) إلى أن الجزء يدخل في الخبر ، وليس قسماً منفرداً ، قال : وذهب بعضهم إلى أن الجزء قسمٌ منفرد ، وليس الأمر كذلك ، لأن قول الله سبحانه : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْثَاسًا ﴾ يدخله التصديق .

وقال في المجلس الخامس والثلاثين : إذا قال : من يأتي آتة ، فقد أخبر .

٢٨ - فرق ابن الشجرى بين النفى والجحد ، فقال (٣) : وقد يكون النفى جحداً ، فإذا كان النافي صادقاً فيما قاله سمى كلامه نفياً ، وإن كان يعلم أنه كاذب فيما نفاه سمى ذلك النفى جحداً ، فالنفي إذن أعم من الجحد ، لأن كل جحد نفى ، وليس كل نفى جحداً ، فمن النفى قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ومن الجحد نفى فرعون وقومه لآيات موسى ، في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مَبْصُورَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ * وَجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً ﴾ .

(١) المجلس نفسه .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس نفسه .

قال : ومن العلماء بالعربية من لا يفرق بين النفي والجحد ، والأصل فيه ما ذكرت لك . وقد حكى الزركشى ^(١) هذه التفرقة بين النفي والجحد ، عن ابن الشجرى .

٢٩ - ذهب ابن الشجرى ^(٢) إلى أن الاستفهام يجيء بمعنى الخير بعد التسوية ، فى قولك : ما أدرى أزيد فى الدار أم عمرو ؟ ومنه قول زهير :
وما أدرى ولستُ إخال أدرى أقوم آل حصنٍ أم نساء
وقد تعقبه ابن هشام ، فقال ^(٣) : والذى غلط ابن الشجرى حتى جعله من النوع الأول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتة ، لمنافاته لفعل الدراية ، وجوابه أن معنى قولك : علمت أزيد قائم : علمت جواب أزيد قائم ، وكذلك ما علمت .

٣٠ - عقد ابن الشجرى فصلاً للأمر ^(٤) ، وحدّه بأنه استدعاء الفعل بصيغة مخصوصة مع علو الرتبة ، ثم ذكر الأوجه التى يستعمل فيها الأمر على غير الوجه الذى حدّه ، نحو الندب والاستحباب والإباحة والوعيد والتأديب والإرشاد والخبر والتحدى والتنبيه على قدرة الخالق عز وجل ، وضرب لذلك الأمثال . ثم قال فى آخر هذا الفصل : واعلم أن من أصحاب المعانى من قال : إن صيغة الأمر مشتركة بين هذه المعانى . وهذا غير صحيح ، لأن الذى يسبق إلى الفهم هو طلب الفعل ، فدل على أن الطلب حقيقة فيها دون غيره ، ولكنها حملت على غير الأمر الواجب بدليل ، والأمر الواجب هو الذى يستحق بتركه الدم ، كقوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون ﴾ فدمهم على ترك الركوع بقوله : ﴿ ويل يومئذ للمكذبين ﴾ .
هذا وإن ما ذكره ابن الشجرى حول النداء والخبر والاستفهام والتمنى والأمر ، إنما يعالج فى فن المعانى من علوم البلاغة .

(١) البرهان ٢/٢٧٦ .

(٢) المجلس الرابع والثلاثون .

(٣) المغنى ص ٤١ .

(٤) المجلس نفسه .

٣١ - ذهب ابن الشجري ^(١) إلى اعتبار « أن » في قول عنترة :

إن العدو لهم إليك وسيلة أن يأخذوك تكحلي وتحضبي

مصدرية ، ووجه تفسيره على هذا ، فقال : وقوله : « أن يأخذوك » موضعه نصب ، بتقدير حذف الخافض ، أى فى أن يأخذوك ، أى لهم قرابة إليك فى أخذهم إياك ، فذمها بإرادتها أن تؤخذ مسببة ، فلذلك قال : تكحلي وتحضبي .

وقد حكى البغدادي ^(٢) تأويل ابن الشجري هذا ، ثم تعقبه قائلاً : « وهذا تحريف منه ، فإن « إن » شرطية ، لا مفتوحة مصدرية ، وقد جازمت الشرط والجزاء ، وقد غفل عنهما » .

واعتبار « إن » شرطية ، أورده البغدادي عن الأعلام .

٣٢ - أجاز ابن الشجري ^(٣) أن يجيء اسم « لا » العاملة عمل « ليس » معرفة ، والنحويون على أن « لا » المشبهة بليس إنما ترفع النكرات خاصة ، وأنشد ابن الشجري شاهداً على ذلك قول النابغة الجعدي :

وحلّت سوادَ القلبِ لا أنا مبتغٍ سواها ولا عن حبّها متراخيا

وقول المتنبي :

إذا الجودُ لم يُرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً

وقد حكى هذا الرأى عن ابن الشجري : المرادى وابن هشام والعيني والأشمونى .

وابن الشجري مسبوق فى هذا بابن جنى ، كما ذكر المرادى ومن بعده ، وكما ذكر ابن الشجري نفسه ، قال : ووجدت أبا الفتح عثمان بن جنى غير منكر لذلك

(١) المجلس الثالث والثلاثون .

(٢) الخزانة ١٢/٣ .

(٣) المجلس الخامس والثلاثون . وانظر الجنى الدانى ص ٢٩٣ ، والمغنى ص ٢٦٤ ، وشرح الشواهد

١٤٤/٢ ، وشرح الأشمونى ٢٥٣/١ .

في تفسيره لشعر المتنبي ، ولكنه قال بعد إيراد البيت : « شبه « لا » بليس ، فنصب بها الخبر » .

وفي ظني أن ابن الشجري قد انفرد بإنشاد بيت النابغة المذكور ، كما ذكر المرادي والأشموني ، وكما تدل عليه عبارة ابن الشجري نفسه ، فإنه قال بعد إنشاد بيت المتنبي ، وحكاية قول ابن جنى : « ومرّ بي بيت للنابغة الجعدى ، فيه مرفوع « لا » معرفة » . وأنشد البيت .

٣٣ - حكى ابن الشجري ^(١) عن بعض النحويين المتأخرين حدّ الاسم بأنه « كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصل » . وقد شرح ابن الشجري هذا الحدّ ، ثم تعقبه فقال : « وما اعترض به على هذا الحدّ قولهم : أتيتك مضرب الشول ومقدّم الحاج وخفوق النجم ، لدلالة هذه الأسماء على الزمان ، مع دلالتها على الحدث الذي هو الضراب والقُدوم والخفقان ، فقد دلت على معنيين . ثم قال : « وأسلم حدود الاسم من الطعن قولنا : الاسم ما دل على مسمّى به دلالة الوضع » وقد شرح ابن الشجري هذا الحدّ شرحا وافيا .

٣٤ - سئل ابن الشجري ^(٢) في جملة مسائل وردت إليه من الموصل ، عن العلة الموجبة لفتح التاء في « رأيتكم » وهو لجماعة . فأجاب : أما فتح التاء في رأيتكم وأرأيتكما وأرأيتك يا هذه وأرأيتكن : فقد علمت أنك إذا قلت : رأيت يارجل ، ففتح التاء ، وإذا قلت : رأيت يافلانة ، كسرتها ، وإذا خاطبت اثنين أو اثنتين أو جماعة ذكورا أو إناثا ، ضممتها ، فقلت : رأيتا ورأيتم ورأيتن ، وقد ثبت واستقر أن التذكير أصل للتأنيث ، وأن التوحيد أصل للتثنية والجمع ، فلما خصوا الواحد المذكر المخاطب بفتح التاء ، ثم جردوا التاء من الخطاب ، فانفردت به الكاف في رأيتك وأرأيتك يازينب ، والكاف وما زيد عليها في أرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتكن ألزموا التاء الحركة الأصلية ، وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد أصلا للثنتين والجماعة ، وكون المذكر أصلا للمؤنث ، فاعرف هذا واحتفظ به .

(١) المجلس السابع والثلاثون .

(٢) المجلسان السادس والثلاثون والسابع والثلاثون .

وقد بينت في حواشى التحقيق أن أصل هذا التعليل عند الفراء (١) .

٣٥ - أجاز ابن السجري (٢) حذف خبر « كان » ومثّل له بأن يقول لك قائل : من كان في الدار ؟ فتقول : كان أبوك ، فتحذف الظرف ، ويقول : من كان قائما ؟ فتقول : كان حموك ، فتحذف « قائما » .

والمسألة خلافية ، فقد أجاز بعضهم حذف خبر « كان » ، ومنهم ابن جنى ، وبعضهم منعه إلا في ضرورة شعر ، ومنهم أبو حيان (٣) .

٣٦ - ذهب ابن السجري (٤) إلى أن المنادى قد حذف في قراءة من قرأ : ﴿ أَلَا يَا سُجُودًا لِلَّهِ ﴾ بتخفيف اللام من « ألا » .

واعتبار المنادى هنا محذوفا ذهب إليه أبو العباس المبرد ، وأنكره عليه ابن جنى ، ورأى أن « يا » هنا أخلصت للتنبيه ، مجردا من النداء ، وقد تكلمت عليه في حواشى التحقيق .

٣٧ - ضعف ابن السجري (٥) الرفع في نحو : أزيد ضربته ، وزيد أكرمه ، وعمر ولا تضربه ، وعلل ذلك بأن الجملتين الأمرية والنهيية يضعف الإخبار بهما ، لأن الخبر حقّه أن يكون محتملا للتصديق والتكذيب .

وقد حكى الشيخ خالد (٦) هذا الرأى عن ابن السجري ، ثم قال : « قاله ابن السجري ، ونوقش فيه » ، وقال الشيخ يس في حاشيته عليه : « وجه المناقشة أن الخبر المحتمل لما ذكر يقابل الإنشاء ، أى الكلام الخبرى ، لا خبر المبتدأ » .

(١) معانى القرآن ١/٣٣٣ ، ذكره في تفسير قوله تعالى : ﴿ قل أرايتكم إن أتاكم عذاب الله ﴾ التوبة ٤٠ .

(٢) المجلس التاسع والثلاثون .

(٣) الخصائص ٢/٣٧٥ ، والبحر المحيط ٦/١٤٣ ، والأشباه والنظائر ١/٢٩٦ ، والجمع ١/١١٦ ، وحواشى المقتضب ٤/١١٨ .

(٤) المجلس نفسه .

(٥) المجلس الأربعون .

(٦) التصريح على التوضيح ١/٢٩٨ ، ومعه حاشية الشيخ يس .

٣٨ - علل ابن الشجرى (١) عدم صرف « سبحان » بأنه لما صار علما للتسييح ، وانضم إلى العلمية الألف والنون الزائدتان ، تنزل منزلة عثمان ، فوجب ترك صرفه ، وقد قطعه عن الإضافة ونونه ، لأنهم نكروه ، وذلك في الشعر ، كقول أمية بن أبى الصلت ، فيما أنشده سيبويه :

سبحانه ثم سبحانا يعود له وقبلنا سبح الجودى والجمد
وقد عرفوه بالألف واللام في قول الشاعر :

* سبحانك اللهم ذا السبحان *

وقد حكى البغدادي (٢) هذا الكلام عن ابن الشجرى ، وذكر أن ما ذهب إليه ابن الشجرى في توجيه التنوين في « سبحان » هو أحد رأيين فيه ، والرأى الأول أنه نون ضرورة .

٣٩ - عقد ابن الشجرى في المجلس الثانى والأربعين ، فصلا لشرح ما حكاه سيبويه من قولهم :

« افعل ذا إملا » أورد فيه كلاما جيدا عن استعمال هذا التركيب وما فيه من حذف ، ثم قال فى آخره : « فتأمل هذا الفصل ، فما علمت أن أحدا كشفه هذا الكشف » .

وقد ذكرت فى حواشى التحقيق أن ابن الشجرى مسبوقة ببعض هذا الذى قاله فى ذلك الفصل .

٤٠ - منع ابن الشجرى (٣) أن تكون الواو زائدة فى قوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاءوها ففتح أبوابها ﴾ وتأوله على حذف الجواب ، وهو « سعدوا » ، وهو رأى المبرد وكثير من البصريين ، وقال فى ذلك : « قيل فى الآية إن الواو مقحمة ، وليس ذلك بشيء ، لأن زيادة الواو لم تثبت فى شيء من الكلام الفصيح » .

(١) المجلس الثانى والأربعون .

(٢) الخزانة ٢٤٨/٣ .

(٣) المجلس نفسه .

وقد وجدت لأبي جعفر الطبري كلاما شبيها بهذا الذي ذكره ابن الشجري ،
قال (١) : « وغير جائز إبطال حرف كان دليلا على معنى في الكلام » .
وقد حكى البغدادي رأى ابن الشجري هذا ، وتعقبه في كلام طويل ،
اشتمل على فوائد جمّة (٢) .

٤١ - قَوَى ابن الشجري (٣) قراءة ابن كثير : ﴿ لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ قال :
وقد جاء حذف النون وإبقاء اللام في قراءة ابن كثير : ﴿ لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾
وحذف النون ها هنا حسن ، لأن نون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال ، والله تعالى
أراد الإقسام في الحال ، كقولك : والله لأُخرج ، تريد بذلك خروجا أنت فيه ،
ولو قلت : لأُخرجن ، أردت خروجا متوقعا .

وابن الشجري فيما ذكره من أن حذف النون ها هنا حسن ، قد خالف ابن
جني ، الذي ذكر أن حذف النون هنا ضعيف خبيث (٤) .

٤٢ - روى ابن الشجري (٥) قول الشاعر :

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكرٍ الله إلا قليلا

بجرّ « ذاكر » ، قال : عطف نكرة على نكرة مجرورة بإضافة « غير » إليها .
وقال البغدادي (٦) : « روى بنصب « ذاكر » وجره ، فالنصب للعطف على
« غير » ، وقال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل : نصب « ذاكر » على
أن « لا » بمعنى « غير » وقد تعذر فيها الإعراب ، فأعرب ما بعدها ، كما في نحو :
جاءني رجل لا عالم ولا عاقل اهـ والجر للعطف على « مستعتب » و « لا » لتأكيد
النفى المستفاد من « غير » وعلى هذه الرواية اقتصر ابن الشجري « ثم حكى تمام كلامه .

(١) تفسيره ٤٤٠/١ ، قاله ردا على من ذهب إلى أن « إذ » زائدة في قوله تعالى : ﴿ وإذ قال ربك
للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة ﴾ البقرة ٣٠ .

(٢) الخزانة ١٧٠/٣ .

(٣) المجلسان الرابع والأربعون ، والسابع والستون .

(٤) المختص ٣٤١/٢ .

(٥) المجلس الخامس والأربعون .

(٦) الخزانة ٥٥٧/٤ ، ٥٥٨ .

٤٣ - ذكر ابن الشجري (١) أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين متسع في الشعر ، وأنشد عليه شواهد كثيرة ، وذكر أيضا أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين قد جاء فيما روى عن أبي عمرو في بعض طرقه : ﴿ أخذ الله الصمد ﴾ .

وقد حكى البغدادي رأى ابن الشجري هذا ، وذكر أنه قد تبع سيبويه في ذلك ، وأفاد أيضا أن ابن هشام خالف في ذلك ، إذ جعل هذا الحذف قليلا (٢) .

٤٤ - نصر ابن الشجري (٣) مذهب ابن السكيت ، فيما ذهب إليه من أن القَيْلَ - وهو الملك من ملوك حمير - أصله من ذوات الواو ، وحكى المذهب الآخر الذي يرى أنه من الياء ، قال : وأقول : إن قول ابن السكيت غير بعيد ، فيجوز أن يكون أصله « فيعل » من القول ، فلما خففوه ، حمله من قال في جمعه : أقيال ، على لفظه ، وحمله من قال : أقوال ، على أصله ، كما قالوا من الشوب : مشوب ومشيب ، فمن قال : مشيب ، حمله على لفظ شيب ، ومثله الجفوف والجفوى ، وهو من جفوت .

٤٥ - حكى ابن الشجري (٤) عن ابن جنى اللغات الثمانية في « أف » ، ثم تعقبه في قوله : « ولا يقال : أفى ، بالياء ، كما تقول العامة » .

قال ابن الشجري : إن الذى تقوله العامة جائز في بعض اللغات ، وذلك في لغة من يقول في الوقف : أفعى وأعمى وحلبى ، يقبلون الألف ياءً خالصة ، فإذا وصلوا عادوا إلى الألف ، ومنهم من يحمل الوصل على الوقف ، وهم قليل .

٤٦ - إذا اجتمع نون الوقاية ونون « إن » وأخواتها ، جاز التخفيف بحذف إحدى النونات ، وقد ذهب ابن الشجري (٥) إلى أن المحذوف النون الوسطى ، قال : لأنها هي التي حذفها قبل أن يتصلن بالنون الثالثة ، وجاء القرآن بإقرارها في قوله : ﴿ إني أنا الله ﴾ وبحذفها في قوله : ﴿ إني أنا ربك ﴾ .

(١) المجلس نفسه .

(٢) الخزانة ٥٥٥/٤ ، وراجع المغنى ص ٧١٦ .

(٣) المجلس نفسه .

(٤) المجلس نفسه .

(٥) المجلس السادس والأربعون .

قال السيوطي (١) : « إذا اجتمع نون الوقاية ونون إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ ، جاز حذف أحدهما ، وفي المحذوفة قولان : أحدهما نون الوقاية ، وعليه الجمهور ، وقيل : نون إن ، لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إنني وإني ، وما دخل للفرق لا يحذف ، ثم اختلف ، هل المحذوف الأولى المدغمة ، لأنها ساكنة ، والساكن يسرع إلى الحذف ، أو الثانية المدغم فيها ، لأنها طرف ، على قولين ، صحح أبو البقاء في « اللباب » أولهما . »

٤٧ - حكى ابن الشجري (٢) قول قطرب وغيره من علماء العربية ، في اللغات الواردة في لفظ الجلالة ، قال في حكايته : إن هذا الاسم لكثرة دَوْرِهِ في الكلام ، كثرت فيه اللغات ، فمن العرب من يقول : والله لا أفعل ، ومنهم من يقول : لآه لا أفعل ، ومنهم من يقول : والله ، يحذف ألفه وإسكان هائه ، وترك تفخيم لامه ، وأنشدوا :

أقبل سبيلٌ جاء من أمر الله يحردُ حردَ الجنة المَغْلَةُ
وقد عقب ابن الشجري على هذه اللغة الأخيرة ، فقال : إن حذف ألفه إنما استعمله قائل هذا الرجز للضرورة ، وأسكن آخره للوقف عليه ، ورقق لامه لانكسار ما قبلها ، ولو لم يأت في قافية البيت الثاني : « المغله » لأمكن أن يقول : جاء من أمر الاله ، فيثبت ألفه ويقف على الهاء بالسكون .

وقد حكى البغدادي كلام ابن الشجري هذا (٣) .

٤٨ - منع ابن الشجري (٤) رفع « الفضل » على المجاورة ، في قول المتنخل :

السالك الثغرة اليقظان كالثها مشى الهلوك عليها الخيعل الفضلُ

(١) الأشباه والنظائر ٣٤/١ ، وقد عرض أبو حيان لهذه المسألة في البحر المحيط ٤٥١/١ ، ٢٣٨/٥ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٢٣/١ .

(٢) المجلس السابع والأربعون .

(٣) الخزانة ٣٤٣/٤ .

(٤) المجلس التاسع والأربعون .

وشنَّع على قائله . قال : « وزعم بعض من لا معرفة له بمقتائق الإعراب ، بل لا معرفة له بجملة الإعراب أن ارتفاع « الفضل » على المجاورة للمرفوع ، فارتكب خطأ فاحشا ، وإنما « الفضل » نعت للهلك على المعنى ، لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذى هو « المشى » إليها ، كقولك : عجبت من ضرب زيد الطويل عمرا ، رفعت « الطويل » لأنه وصف لفاعل الضرب ، وإن كان مخفوضا فى اللفظ » .

وقد أثبتُّ فى حواشى التحقيق أن أول من قال برفع « الفضل » على المجاورة ، وذهب إليه ابن قتيبة ، ثم نقلت قول البغدادى فى الخزانة إن الرفع على المجاورة لم يثبت عند المحققين ، وإنما ذهب إليه بعض ضعفة النحويين ، ثم حكى كلام ابن الشجرى .

ويبدو أن ابن الشجرى كان لا يميل إلى توجيه الإعراب على المجاورة ، فقد نقل عن أبى على الفارسى أن قول امرئ القيس :

كأن ثبيراً فى عرابين وئله كبير أناس فى بجادٍ مُزَمِّلٍ
على تقدير : « مزَمِّلٍ فيه » .

قال ابن الشجرى (١) : « ولولا تقدير « فيه » ها هنا ، وجب رفع « مزمل » على الوصف لكبير ، وتقدير « فيه » أمثل من حمل الجر على المجاورة » .

٤٩ - حكى ابن الشجرى (٢) الخلاف بين الصرقيين فى المحذوف من « دم ويد » هل هو الياء أو الواو ، ورجح أن يكون المحذوف منهما الياء . فى كلام طويل ، حكاه عنه البغدادى (٣) .

٥٠ - تكلم ابن الشجرى (٤) على حذف ألف « ثبالي » فى قولهم :

(١) المجلس الثالث عشر .

(٢) المجلس التاسع والأربعون .

(٣) الخزانة ٣/٣٥٠ .

(٤) المجلس الرابع والخمسون .

« لا تُبَلِّ » وتكلم أيضا على قولهم : « لم أُبَلِّه » بإلحاق هاء السكت ، ثم أورد اعتراضا على دخول هاء السكت في هذا الموضع ، وأجاب عليه ، قال : وقد اعترض في دخول هاء السكت في « لم أبله » على اللام وهي ساكنة ، وهاء السكت لا تدخل إلا على متحرك ، لتبين حركته ، كقولهم في عَمَّ ولم : عمه وله ؟ وفي كتابي وحسابي : كتابيه وحسابيه ، وفي قولهم : اسع وادن : اسعه وادنه ، وتدخل على الألف ، لأن الألف لخفتها تشبه الحركة ، وذلك في الندبة .

والجواب عن هذا الاعتراض أن لام « أبالي » مكسورة كسرا أصليا ، كما ترى ، والجازم أوجب حذف الياء منه وحدها ، كحذفها في لم أرام ، فحذف الكسرة بعد حذف الياء حذف بغير استحقاق ، لأن عَلمَ الجزم في « أبالي » إنما هو حذف يائه ، ولما حذفوا الياء ثم أتبعوها الكسرة كان ذلك جزما بغير جزم ، فالجزم الثاني غير مستحق ، وإذا كان إسكان اللام بغير استحقاق ، وكانت الكسرة المحذوفة مقدرة في اللام ، فكأنها موجودة لفظا ، وإذا كانت في تقدير الوجود صارت هاء السكت كأنها دخلت على متحرك ، وشبيه هذا ، وإن كان بعكسه ، تقدير السكون والعمل بمقتضى وجوده ، وذلك أن « هلم » مركب من حرف وهو « ها » وفعل وهو « المم » فهزمة الوصل سقطت في الدرج ، والميم الأولى أُلقيت ضممتها على اللام ، ثم أدغمت في الثانية بعد تحريك الثانية بالفتح ، فصار إلى « ها لم » فلم يعتدوا بضممة اللام ، لأنها منقولة إليها من الميم ، فنزلت اللام منزلة الساكن ، حيث لم تكن ضممتها أصلية ، فكأنه التقى ساكنان ، فحذفوا ألف حرف التنبيه الذي هو « ها » لما كانت اللام ساكنة تقديرا ، فكما حذفوا هذه الألف لسكون مقدر ، كذلك أدخلوا هاء السكت على « أبل » لحركة مقدره أسقطت بغير حق ، لأنهم أسقطوها لجزم ثان ، فكأنها لذلك موجودة لفظا ، وهذا الجواب عن هذا الاعتراض مما استخرجته .

ولعل هذا الذي سقته من كلام ابن الشجري خير مثال على منهجه في القياس والاستدلال .

٥١ - حكى ابن الشجري اختلاف العلماء في معنى « إن » من قوله تعالى : ﴿ ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه ﴾ ثم اختار أن تكون نافية بمعنى « ما » .

قال : اختلف في « إن » هذه ، فزعم قُطْرُب أنها بمعنى « قد » ، وزعم الأخصش أنها زائدة ، وقوله أمثل من قول قطرب ، وقال غيرهما : إنها نافية ، مثلها في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا ﴾ ، وهذا القول أسدُّ ما قيل فيها ، لأن « ما » بمعنى « الذي » والمعنى : ولقد مكناهم في الذي ما مكناكم فيه ، فهذا مطابق لقوله عز وجل : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نَمُكِّنْ لَكُمْ ﴾ (١) .

وقد حكى رأى ابن الشجرى هذا الزركشئى ، وذكر أنه رأى الزرخشئى أيضا (٢) .

وأقول : إن ابن الشجرى والزرخشئى مسبوقان فيما ذهبوا إليه بالمبرد ، فهذا هو رأيه وتقديره في الآية الكريمة ، حكاه عنه القرطبي (٣) . وقبل الثلاثة : الفراء ، فقد ذهب إلى أن « إن » بمنزلة « ما » في الجحد ، لكنه جعل تقدير الآية الكريمة : في الذي لم نمكنكم فيه (٤) .

ولابن الشجرى فَضَّلَ التنظير والمطابقة بقوله تعالى : ﴿ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نَمُكِّنْ لَكُمْ ﴾ وقد ذكر هذا التنظير ابن هشام (٥) ، مؤيدا به كون « إن » بمعنى « ما » ولم يعزه إلى ابن الشجرى .

ومن ذهب إلى أن « إن » بمعنى « ما » الهروى ، ومكى بن أبى طالب (٦) .

٥٢ - حكى ابن الشجرى (٧) الخلاف في تقدير جواب الأمر ، من قوله

(١) المجلس الثالث والستون وأيضا المجلس التاسع والسبعون .

(٢) البرهان ٢١٨/٤ ، وراجع الكشاف ٥٢٥/٣ .

(٣) تفسيره ٢٠٨/١٦ .

(٤) معاني القرآن ٥٦/٣ .

(٥) المعنى ص ١٩ .

(٦) الأزهية ص ٤٣ ، ومشكل إعراب القرآن الكريم ٣٠٢/٢ .

(٧) المجلس السابق .

تعالى : ﴿ وقل لعبادى يقولوا التى هى أحسن ﴾ وقوله : ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ وقوله : ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ﴾ .

قال : « اختلف فى جزم « يقولوا ويغضوا ويغفروا » فذهب الأخفش إلى أنهم أجوبة « قل » وذهب غيره إلى أنهم أجوبة أمر آخر مضمّر ، تقديره : قل لعبادى قولوا التى هى أحسن يقولوا ، وقل للمؤمنين غضوا من أبصاركم يغضوا ، وقل للذين آمنوا اغفروا للذين لا يرجون أيام الله يغفروا ، وهذا أوجه القولين ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ والذى يوضح إضمار أمر آخر أن « قل » لا بدّ له من جملة تحكى به ، فالجملة المحكيّة به هى التى ذكرناها ، لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبى : أقيموا الصلاة ، فلا يجوز أن تكون هذه المجزومات أجوبة لقل « انتهى كلام ابن السجرى . ولى عليه قولان :

الأول : أن قوله : « وذهب غيره » المراد به المبرد ، فهذا رأيه (١) ، وذهب إليه ابن الأنبارى أيضا ، على ما حكاه ابن الجوزى (٢) . وأفسد هذا الرأى العكبرى ، وأبو حيان بكلام العكبرى (٣) .

الثانى : أن استدلال ابن السجرى بقوله : « لأن أمر الله لنبيه بالقول » إلى آخر ما قال ، هو من كلام مكى بن أبى طالب (٤) ، وأفسده أيضا العكبرى .

٥٣ - اختار ابن السجرى (٥) أن تقع « إذ » زائدة بعد « بينا وبيننا » خاصة ، فى نحو : بينا زيد إذ جاء عمرو ، قال : وضواب هذا الكلام عندى الحكم بزيادة « إذ » لأنك لو جعلتها غير زائدة ، أعملت فيها الخبر مذكورا أو مقدرا ، وهى

(١) فى المقتضب ١٨٤/٢ .

(٢) زاد المسير ٣٦٣/٤ .

(٣) التبيان ص ٧٧٠ ، والبحر ٤٢٦/٥ .

(٤) مشكل إعراب القرآن الكريم ٤٥١/١ .

(٥) المجلس الخامس والستون .

مضافة إلى الجملة الفعلية التي هي « جاء » وفاعله ، وهذا الفعل هو الناصب لبينا ، فإذا قدرت « إذ » مضافة إليه وهي على بابها غير زائدة ، بطل إعماله في « بينا » لأن المضاف إليه كما لا يصح إعماله في المضاف ، كذلك لا يصح أن يعمل فيما قبل المضاف ، ألا ترى أنهم لم يميزوا في قولهم : أنت مثل ضارب زيدا ، تقديم « زيد » ، فيقولوا : أنت زيدا مثل ضارب .

وقد حكى اختيار ابن الشجري هذا : ابن هشام والسيوطي (١) .

٥٤ - ذهب ابن الشجري (٢) إلى أن خبر المبتدأ بعد « لولا » قد ظهر في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ ﴾ وكذلك قوله : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ ﴾ .

وقد تعقبه ابن هشام في موضعين من المعنى (٣) ، فقال في الموضع الأول : وزعم ابن الشجري أن من ذكره - أي من ذكر الخير بعد لولا - ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ﴾ وهذا غير متعين ، لجواز تعلق الظرف بالفضل . وقال في الموضع الثاني : وأما قول ابن الشجري في ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ إن (عليكم) خبر ، فمردود ، بل هو متعلق بالمبتدأ ، والخبر محذوف .

وقد حكى هذا الرأي عن ابن الشجري : المرادى ، والشيخ خالد ، والسيوطي والأشموني (٤) ، وأفادوا أن هذا الرأي يُعزى أيضاً إلى الرماني والشلوبين وابن مالك . وقال ابن مالك (٥) : وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرماني والشجري والشلوبين .

٥٥ - ضعّف ابن الشجري (٦) مجيء « لولا » بمعنى « لم » .

(١) المعنى ص ٨٨ ، والمجموع ٢٠٤/١ ، ٢٠٦ .

(٢) المجلس السادس والستون .

(٣) المعنى ص ٣٠٢ ، ٤٨٢ .

(٤) الجنى الداني ص ٦٠٠ ، والتصريح ١٧٩/١ ، والمجموع ١٠٤/١ ، وشرح الأشموني على الألفية

٢١٦ .

(٥) التسهيل ، حواشي ص ٤٥ .

(٦) المجلس نفسه .

قال : وزعم قوم من الكوفيين أن « لولا » قد استعملت بمعنى « لم » واحتج بقوله : ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس ﴾ ، قال : معناه : لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس ، وكذلك ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أئبنا منهم ﴾ وهذا التقدير موافق للمعنى ومباين لأصح الإعرابين ، لأن المستثنى بعد النفي يقوى فيه البديل ، ويجوز النصب ، ولم يأت في الآيتين إلا النصب .

وقد حكى الزركشى (١) كلام ابن الشجرى ووضحه فقال : « أى فدل على أن الكلام موجب » . ثم قال : « وجوابه ما ذكرنا من أن فيه معنى النفي » .
ومن ذهب إلى أن « لولا » في الآيتين بمعنى « لم » ابن فارس والهروى (٢) .
وهذا الذى استشكله ابن الشجرى قد رده أبو جعفر الطبرى (٣) بقوله :
« فإن قال قائل : فإن كان الأمر على ما وصفت من أن قوله : ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها ﴾ بمعنى : فما كانت قرية آمنت ، بمعنى الجحود ، فكيف نصب (قوم) وقد علمت أن ما قبل الاستثناء إذا كان جحدا ، كان ما بعده مرفوعا ، وأن الصحيح من كلام العرب : ما قام أحداً إلا أخوك ، وما خرج أحد إلا أبوك .

قيل : إن ذلك فيما يكون كذلك ، إذا كان ما بعد الاستثناء من جنس ما قبله ، وذلك أن الأخ من جنس أحد ، وكذلك الأب ، ولكن لو اختلف الجنسان حتى يكون ما بعد الاستثناء من غير جنس ما قبله ، كان الفصح من كلامهم النصب ، وذلك لو قلت : ما بقى فى الدار أحداً إلا الوتد ... لأن الوتد من غير جنس أحد فكذلك نصب (قوم يونس) لأنهم أمة غير الأمم الذين استثنوا منهم ، ومن غير جنسهم وشكلهم ، وإن كانوا من بنى آدم ، وهذا الاستثناء الذى يسميه بعض أهل العربية الاستثناء المنقطع ، ولو كان قوم يونس بعض الأمة الذين استثنوا منهم ، كان الكلام رفعا ، ولكنهم كما وصفت :

(١) البرهان ٣٧٩/٤ .

(٢) الصحاحى ص ٢٥٤ ، والأزھية ص ١٧٨ .

(٣) تفسيره ٢٠٦/١٥ .

انتهى كلام أبى جعفر الطبرى ، وهو منتزع من كلام الفراء (١) .

٥٦ - ذكر ابن الشجرى (٢) من أوجه « لا » أن تجيء مؤكدة للنفى فى غير موضعها الذى تستحقه ، كقوله تعالى : ﴿ وما يستوى الأعمى والبصير والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا المسيء ﴾ ، قال : لأنك تقول : ما يستوى زيد وعمرو ، ولا تقول : ما يستوى زيد ، فتقتصر على واحد ، ومثله : ﴿ ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ﴾ .

وقد حكاها عن ابن الشجرى الزركشى (٣) ، ثم قال : وقال غيره : « لا » ها هنا صلة - أى زائدة - لأن المساواة لا تكون إلا بين شيئين .

٥٧ - ذكر ابن الشجرى (٤) من وجوه « ما » أن تكون اسماً بمعنى الحين ، كقوله تعالى : ﴿ كلِّمًا نَحَبْتُ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ﴾ و ﴿ كلِّمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ و ﴿ كلِّمًا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْنُورًا فِيهِ ﴾ ، قال : « أى فى كلِّ حينٍ خبت ، وفى كلِّ حينٍ نضِجَتْ جلودهم ، وفى كلِّ حينٍ أضاء لهم ، ومنه قول الشاعر :

منا الذى هو ما إن طرَّ شاربهُ والعانسون ومنا المرْدُ والشَيْبُ

قال ابن السكيت : يريد حين أن طر شاربه .

وقد ذكر ابن هشام (٥) « ما » هذه ، وسماها الزمانية ، وذهب إلى أنها تدل على الزمان بالنيابة عن الظرف المحذوف ، لا بذاتها . قال : « والزمانية نحو ﴿ ما دمتُ حياً ﴾ أصله : مدة دوامى حيا ، فحذف الظرف ، وخلفته « ما » وصلتها .

ثم تعقب ابن السكيت وابن الشجرى ، فقال : ولو كان معنى كونها زمانية

(١) فى معانى القرآن ٤٧٩/١ .

(٢) المجلس السابع والستون .

(٣) البرهان ٣٥٧/٤ .

(٤) المجلس الثامن والستون .

(٥) المغنى ص ٣٣٦ .

أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة ، لكانت اسما ، ولم تكن مصدرية ، كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري ، في قوله :
منا الذى ... البيت .

قال : « وبعد ، فالأولى فى البيت تقدير « ما » نافية ، لأن زيادة « إن » حينئذ قياسية ، ولأن فيه سلامة من الإخبار بالزمان عن الجثة ، ومن إثبات معنى واستعمال « لما » لم يشبأ له ، وهما كونها للزمان مجردة ، وكونها مضافة ، وكأن الذى صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره ، أن ذكر « المرد » بعد ذلك لا يحسن ، إذ الذى لم ينبت شاربه أمرد ، والبيت عندى فاسد التقسيم بغير هذا ، ألا ترى أن العانسين ، وهم الذين لم يتزوجوا ، لا يناسبون بقية الأقسام ، وإنما العرب محميون من الخطأ فى الألفاظ دون المعانى » .

وهنا أمران ، الأول : أن ابن السكيت أنشد هذا البيت فى إصلاح المنطق ، ص ٣٤١ ، شاهداً على شرح العانس ، ولم يذكر ما حكاه عنه ابن الشجري من قوله : « يريد حين أن طر شاربه » ولعل ابن السكيت ذكره فى كتاب آخر غير « الإصلاح » ، ولم أجده أيضاً فى كتابيه : الألفاظ ، والقلب والإبدال .

والثانى : أن ما ذكره ابن الشجري من مجيء « ما » اسماً بمعنى الحين ، والشواهد التى ساقها ، وحكاية قول ابن السكيت ، إنما سلخه من كلام الهروى بنصه وفصّه ، فى كتابه الأزهية (١) ، وقد خفى هذا على ابن هشام كما ترى .

٥٨ - ذهب ابن الشجري (٢) إلى أن اللام فى بيت متمم بن نويرة :

فلما تفرقنا كأنى ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
بمعنى « بعد » ، وحكاة عنه المرادى (٣) ، وبعضهم يرى أنها فى البيت بمعنى « مع » أى مع طول اجتماع (٤) .

(١) الأزهية ص ٩٥ ، ٩٧ .

(٢) المجلس السبعون .

(٣) الجنى الدانى ص ١٠١ .

(٤) الأزهية ص ٢٩٩ ، وورصف المبانى ص ٢٢٣ ، والمعنى ص ٢٣٤ ، وسياقه يؤذن بأنه ينقل عن

ابن الشجري .

٥٩ - الأصل في « رب » أن تدخل على الفعل الماضي ، أما دخولها على المضارع في قوله تعالى : ﴿ رَبُّمَا يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ ، فقد تأوله النحويون على أقوال ، حكاه ابن الشجري ، مضعفا لبعضها ، ومقويا لبعضها الآخر . قال (١) : « فمن أقوالهم أنه حكاية حال قد مضت ، ومنها إضمار « كان » بعد « ربما » ، وهو أردأ ما قيل فيه ، وأجودها أن « ربما » في الآية دخلت على الفعل المستقبل ، لصدق المخير سبحانه وعلمه بما سيكون ، كعلمه بما كان ، فأخبره بما لم يكن كإخبره بالكائن ، ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ ولو ترى إذ فرعوا فلا قوت ﴾ جاء في اللفظ كأنه قد كان ، وهو لصدقه كائن لا محالة . »

وهذا القول الذي ارتضاه ابن الشجري راجع إلى كلام الفراء (٢) ، وقد حكاه ابن الشجري في المجلس الثامن والستين ، عن علي بن عيسى الرماني ، لكن لابن الشجري فضل بسط العبارة وبيانها .

ولم يصرح ابن الشجري بمن قال بإضمار « كان » بعد « ربما » . وقد أفاد أبو البركات الأنباري (٣) أنه أبو إسحاق ، وهو الزجاج .

٦٠ - ذكر ابن الشجري (٤) من معاني « أو » أن تكون بمعنى « إن » الشرطية مع الواو ، كقولك : لأضربنك عشت أو مت ، معناه : إن عشت بعد الضرب وإن مت ، ومثله : لأتيناك إن أعطيتني أو حرمتني ، معناه : وإن حرمتني . وحكاه عن ابن الشجري ابن هشام والسيوطي (٥) ، وتعقبه ابن هشام ، فقال : « وينبغي لمن قال : إنها تأتي للشرطية ، أن يقول : وللعطف ، لأنه قدر مكانها : وإن ، والحق أن الفعل الذي قبلها دال على معنى حرف الشرط ، كما قدره

(١) المجلس الثالث والسبعون .

(٢) معاني القرآن ٨٢/٢ .

(٣) البيان ٦٣/٢ .

(٤) المجلس الخامس والسبعون .

(٥) المغنى ص ٧٠ ، ٧١ ، والجمع ١٣٤/٢ .

هذا القائل ، وأن « أو » على بابها ، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط ، دخل المعطوف في معنى الشرط . انتهى كلام ابن هشام ، وقد غاب عنه أن ابن الشجري إنما ذكر هذا القسم من معاني « أو » عن الهروي (١) ، ولم يصرح ابن الشجري بأخذه عنه ، كما هو شأنه في مواطن كثيرة ، سلخ فيها كلام الهروي ، وساقه كأنه من عند نفسه .

٦١ - ذهب ابن الشجري (٢) إلى أن الفاء زائدة في قوله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ . وَالرُّجْزَ فَاهْجُر ﴾ قال : « لأنك إن لم تحكم بزيادتها أدى ذلك إلى دخول الواو العاطفة عليها ، وهي عاطفة » وابن الشجري مسبوق في ذلك بأبي الحسن الأخفش وابن جنى (٣) .

٦٢ - ذكر ابن الشجري (٤) من معاني « إما » التخيير ، قال : « كقولك لمن تخيره في مالك : خذ إما ثوبا وإما دينارا ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إما أن تُعَذَّبَ وإما أن تتخذَ فيهم حُسْنًا ﴾ وقوله : ﴿ إما يُعَذِّبُهُمْ وإما يتوبُ عليهم ﴾ ، وقوله : ﴿ إما أن تلقَى وإما أن تكونَ أوَّلَ مَنْ ألقى ﴾ ، وقوله : ﴿ فإِما مَنَّا بعدُ وإما فداءً ﴾ هذا كله تخيير ، إنما هو هذا أو هذا » .

وقد تعقبه ابن هشام ، فقال (٥) : « ووهم ابن الشجري ، فجعل من ذلك : ﴿ إما يعذبهم وإما يتوب عليهم ﴾ ، وكان ابن هشام قد جعل « إما » في الآية الكريمة لمعنى الإبهام .

وعلق الدماميني على كلام ابن هشام ، فقال (٦) : « ولم يبيِّن المصنف وجه الوهم ، وكأنه ما تقرَّر من أنه لا بدُّ من أن يكون حرفُ التخيير مسبوقةً بطلب ، وليس

(١) في كتابه الأزهية ص ١٢٧ .

(٢) المجلس السادس والسبعون .

(٣) راجع شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٨ ، وتفسير القرطبي ، وكتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٤٤/٢ .

(٤) المجلس الثامن والسبعون .

(٥) المغنى ص ٦٢ .

(٦) شرحه على المغنى ١٣١/١ .

هنا طلب ، ولابن الشجري أن يمنع اشتراط ذلك ، ويقول : المعنى بكونها للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء يكون للمتكلّم أو للسامع الخيرةُ في فعل ما شاء من الأمرين المذكورين .

انتهى كلام الدماميني ، وأصرح منه في الدفاع عن ابن الشجري ما ذكره الأمير (١) ، قال : « قال الشُّمْنِيُّ : ووجه الوهم أن التخيير إنما يكون بعد الطلب ، ولا يقع بعد « إما » فيه إلا مفرد ، صريحاً أو تأويلاً ، وكلاهما منفيّ في الآية ، قال : وخفيّ هذا على بعضهم حتى قال : وجه الوهم أن التخيير يستلزم مخيراً ، وهو ممتنع على الله ، وأجاب بأنه يجوز أن يكون تخييره تعالى من ذاته . نعم لابن الشجري أن لا يلتزم شيئاً مما سبق ، كما أشار له الشارح ، ويقول : المدار على استواء الأمرين ، وتحقق الخيرة بينهما ، وأيضاً ظاهرٌ أنه لا يجتمع التعذيب والتوبة . »

وأقول : هذا كلام ابن هشام ، وكلام شراحه ، وقد خفي عليهم جميعاً أن ابن الشجري إنما انتزع كلامه وشواهدَه في هذا الباب من كلام الهروي ، في كتابه الأزهية (٢).

٦٣ - منع ابن الشجري (٣) مجيء « أن » بمعنى « إذ » قال : « زعم بعض النحويين أن « أن » قد استعملت بمعنى « إذ » في نحو : هجرني زيد أن ضربت عمرا ، قال : معناه : إذ ضربت ، واحتج بقول الله تعالى : ﴿ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ ﴾ قال : أراد : إذ جاءهم ، ويقول : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾ ويقول : ﴿ إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، ويقول : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا ﴾ ، ويقول : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ، ويقول : ﴿ أَفَنْضِرُبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ ﴾ في قراءة من فتح الهمزة ، ويقول الشاعر :

(١) حاشيته على المغنى ٥٨/١ .

(٢) الأزهية ص ١٤٩ .

(٣) المجلس التاسع والسبعون .

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جُمْتُانِي بُكْرٍ

ويقول جميل :

أَحْبَبْتُكَ أَنْ سَكَنْتَ جِبَالَ حِجْمَى وَأَنْ نَاسَبْتَ بَيْتَهُ مِنْ قَرِيبٍ

ويقول الفرزدق :

أَتَغَضَّبُ أَنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزْنًا جَهَارًا وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ

وهذا قولٌ خالٍ من علم العربية ، والصواب أن « أن » في الآي المذكورة والأبيات الثلاثة على بابها ، فهي مع الفعل الذي وصلت به في تأويل مصدر ، مفعول من أجله ، فقولُه : ﴿ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ ﴾ معناه : لأن جاءهم ، أو من أجل أن جاءهم ، وكذا التقدير في جميع ما استشهد به .

ثم أقول : « إن تقدير « إذ » في بعض هذه الآي التي استشهد بها يفسد المعنى ويحيله ، ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا ﴾ لا يصح إلا بتقدير من أجل أن يكبروا ، ويفسد المعنى بتقدير : إذ يكبروا ، ثم إذا قدرها في هذه الآية بالظرف الذي هو « إذ » ونصب بها الفعل ، فحذف نون ﴿ يكبرون ﴾ كان فسادا ثانيا .

وقد ذكر المرادى وابن هشام هذا الوجه من معاني « أن » وصوبوا ما انتهى إليه ابن الشجري (١) .

٦٤ - علل ابن الشجري (٢) لضعف الابتداء بالنكرة . قال : « وإنما ضعف الابتداء بالنكرة ، لأن النفس تتنبه بالمعرفة على طلب الفائدة ، وإذا كان المخبر عنه مجهولا ، كان المخبر حقيقا باطراح الإصغاء إلى خبر من لا يعرفه ، وحد الكلام إذا كان المبتدأ منكورا ، وتضمن خبره اسما معروفا ، أن يقدم الخبر ، كقولك : لزيد مال ، لأن الغرض في كل خبر أن يتطرق إليه بالمعرفة ، فيصدر الكلام بها ، وهذا موجود ها هنا ، لأنك وضعت زيدا مجرورا ، لتخبر عنه بأن له مالا قد استقر له ، فقولك : لزيد مال ، في تقدير : زيد ذو مال ، فالمبتدأ الذي هو « مال » هو الخبر في

(١) الجني الداني ص ٢٢٥ ، والمعنى ص ٣٥ .

(٢) المجلس الحادي والثلاثون .

الحقيقة ، وقولك : « لزيد » هو المبتدأ في المعنى . وقوله (١) : « مُنَى كُنَّ لى » مفيد ، لأن في ضمن الخبر ضمير المتكلم ، وهو أعرف المعارف ، ولو قال : منى كن لرجل ، لم يحصل بذلك فائدة ، لخلوه من اسم معروف . فاحتفظ بهذا الفصل فإنه أصل كبير .

* * *

وبعد : فهذه أبرز آراء ابن الشجرى النحوية ، كما ظهرت لى من استقراء كتابه « الأمالى » ، ومن خلال نقول النحاة المتأخرين عنه ، وأكرر ما قلته من قبل أن كتاب « الأمالى » زاخر بالآراء الغريبة العجيبة ، وهى آراء تكاد تستغرق أبواب النحو والصرف كلها ، على أنى لم أستبح لنفسى أن أنسب إلى ابن الشجرى منها ، إلا ما صرح هو به من نسبه إلى نفسه ، أو صرح به النحاة المتأخرون .

وقد وقفت عند ابن الشجرى على ظاهرتين غلبتا على كتابه « الأمالى » ولم يكذب يخلو منهما مجلس من مجالسه ، وهما ظاهرة الإعراب ، وظاهرة الحذوف ، وقد رأيت أن أفرد كل ظاهرة منهما بكلمة ، إذ كان جمهور مسائل النحو راجعاً إليهما ومبيناً عليهما ، ثم لأن هاتين الظاهرتين قد ثار حولهما لغطٌ كثير ، وتناولهما بعض الدارسين بكثير من السهولة واليسر ، دون مراجعة الأصول واستقراء الأسباب ، والنفاذ إلى أسرار العربية فى علومها المختلفة .

الظاهرة الإعرابية

كادت كتب النحو الأولى تخلص لإرساء القواعد ووضع الأصول ، وما جاء فيها من كلام فى الإعراب إنما جاء لترسيخ هذه القواعد ، وإيضاح تلك الأصول ، ولم تعرف ظاهرة التوسع فى الإعراب إلا من خلال كتب إعراب القرآن الكريم ، وكتب القراءات ، ولئن ضاعت بعض الأصول الأولى المصنفة فى هذين الفنين ، فإن القدر الذى بقى منهما كافٍ فى الدلالة على أن ظاهرة الإعراب إنما أخذت صورتها الحقيقية من خلال هذه الكتب ، وحسبنا التمثيل بمعانى القرآن للفراء ، وإعراب

(١) يشير إلى قول المتنبي :

منى كن لى أن البياض خضاب فيخفى بتبييض القرون شباب

القرآن ، للزجاج والنحاس ومكي بن أبي طالب ، والحجة في القراءات ، لأبي علي
الفارسي ، والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب ، ثم من جاء بعد
هؤلاء ، كأبي البركات الأنباري ، في كتابه « البيان في غريب إعراب القرآن » ، وأبي
البقاء العكبري ، في كتابه « التبيان في إعراب القرآن » (١) .

ولقد كانت هذه المصنفات الروافد التي أمدت كتب النحو المتأخرة بذلك
الفيض الزاخر من أوجه الإعراب المختلفة .

ولعل « أمالي ابن الشجري » هو أول كتاب نحوي حفّل بظاهرة الإعراب ،
فإن الناظر في كتاب « الأمالي » يستوقفه هذا الحشد الهائل من الوجوه الإعرابية في
آيات القرآن الكريم ، وشواهد الشعر القديم والمحدث . وقد استكثر ابن الشجري من
الإعراب ، مفردًا له بعض مجالسه ، أو مستطرده إليه من خلال ما يعرض له من
مسائل العربية المختلفة التي يُستفتى فيها ويُسأل عنها . وابن الشجري بهذه المثابة يمثل
البداية الحقيقية للنحو التطبيقي التعليمي .

وقد كان لابن الشجري وجوهٌ من الإعراب ، خالف بها من سبقوه ، ووجوه
أخرى انفرد بها وخولف فيها . وهو حريص في كل ذلك على أن يؤكد أن الإعراب
مرتبطة بصحة المعنى أو فساده ، وأن المعنى يقدم على الوجه الإعرابي (٢) وإن كان
جائزًا ، وأنه لا بد من إعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب .

(١) طبع قديمًا باسم : إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن . والصحيح
ما أثبت .

(٢) العلاقة بين المعنى والإعراب عالجهما النحاة من قبل ابن الشجري ، وتعرض لها ابن جنّي في أكثر
من موضع من كتابه الخصائص ، فقال في ٢٨٣/١ : « باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى : فإن
أمكنتك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى ، فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب
مخالفاً لتفسير المعنى ، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذ
شيء منها عليك » . وقال في ٢٥٥/٣ : « باب في تجاذب المعاني والإعراب : وذلك أنك تجد في كثير من
المشهور والمنظوم ، الإعراب والمعنى متجاذبين ، هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً
ما أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحیح الإعراب » وانظر تقدمتي لكتاب الشعر ص ٣٦

ويميل ابن الشجري في ذكر الأوجه الإعرابية إلى السهولة وطرح التكلف .
وهذه شواهد ومثّل ، استخرجتها من « الأمالي » تكشف عن موقف ابن
الشجري من الظاهرة الإعرابية ، وتبين عن اتجاهاته التي أشرت إليها ، ولا سبيل إلى
ذكر كل ما في « الأمالي » من إعراب ، فإن هذا مُحَوَّجٌ إلى صفحات كثيرة ،
للذي ذكرته من أن ابن الشجري لم يكد يخلى مجلسا من مجالسه من وجوه الإعراب :
١ - حكى ابن الشجري ^(١) ما جرى بين الأصمعي والكسائي من خلاف
حول إعراب « رثمان » من قول الشاعر :

أنى جزوا عامراً سوءاً بفعلهم أم كيف يَجْزُونَنِي السَّوْءَى من الحَسَنِ
أم كيف ينفع ما تُعْطَى العَلُوقُ به رثمان أنف إذا ماضنَّ باللين

وذكر أن الأصمعي يرويه « رثمان » بالنصب ، والكسائي يبيِّن فيه الرفع
والنصب والخفض ، وعقَّب ابن الشجري فقال : « وانتصاب « الرثمان » هو الوجه
الذي يصح به المعنى والإعراب ، وإنكار الأصمعي لرفعه إنكار في موضعه ، لأن
رثمان العلوق للبوِّ بأنفها هو عطيتها ، ليس لها عطية غيره ، فإذا أنت رفعته لم يبق لها
عطية في البيت لفظاً ولا تقديراً ، ورفعه على البدل من « ما » لأنها فاعل « ينفع »
وهو بدل الاشتغال ، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه ، كأنك
قلت : رثمان أنفها إياه ، وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد في كلام العرب ، ولكن
في رفعه ما ذكرت لك من إخلاء « تعطي » من مفعول في اللفظ والتقدير ، وجرَّ
« الرثمان » على البدل أقرب إلى الصحيح قليلاً ، وإعطاء الكلام حقه من المعنى
والإعراب إنما هو بنصب « الرثمان » . ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل
فارغة من حقيقة » .

وقد حكى النحاة المتأخرون : ابن هشام والدماميني والبغدادى ، كلام ابن
الشجري هذا ، وتعقَّبه الدماميني بما ذكرته في حواشي التحقيق .

(١) المجلس السادس .

٢ - ذكر ابن الشجري (١) في إعراب قوله تعالى : ﴿ قل تعالوا أتل ما حرّم ربكم عليكم ألا تُشركوا به شيئاً ﴾ قال : فأما قوله : ﴿ ألا تُشركوا به شيئاً ﴾ فيحتل العامل فيه وجوها : أحدها في قول بعض معرّبي القرآن أن يكون في موضع نصب ، بدلا من (ما) ، والثاني : أجازة هذا المعرب ، أن يكون في موضع رفع ، على تقدير مبتدأ محذوف ، أي هو ألا تُشركوا به شيئاً ، ولا يصح عندي هذان التقديران ، إلا أن يحكم بزيادة (لا) ، لأن الذي حرّمه الله عليهم هو أن يشركوا به ، فإن حكمت بأن (لا) للنفي ، صار المحرم ترك الإشراك ، فإذا قدرت بها الطرح ، كما لحقت مزيدة في نحو : ﴿ فلا أقسمُ ربِّ المشارِقِ والمغارِبِ ﴾ و ﴿ ما منعك ألا تسجدَ إذ أمرتُك ﴾ استقام القولان .

ثم قال : ويحتمل عندي قوله : ﴿ ألا تُشركوا به ﴾ وجهين آخرين : أحدهما : أن تكون (أن) مفسّرة بمعنى « أي » كالتي في قوله تعالى : ﴿ وانطلق الملائم منهم أن أمشوا ﴾ معناه : أي امشوا ، وتكون (لا) نهيًا ، و « أن » المفسرة تؤدى معنى القول ، فكأنه قيل : أقول : لا تُشركوا به شيئاً .

والوجه الثاني : أن تجعل (عليكم) منفصلة مما قبلها ، فتكون إغراءً ، بمعنى الزموا ، كأنه اجتزىء بقوله : ﴿ قل تعالوا أتل ما حرّم ربكم ﴾ ثم قيل على وجه الاستئناف : ﴿ عليكم ألا تُشركوا به شيئاً ﴾ .

٣ - أعرب ابن الشجري (٢) « ما » مصدرية ، من قول الشاعر :

ألف الصُّفُونُ فما يزال كأنه مما يقوم على الثلاث كسيراً

قال : « ما » مصدرية ، فالمعنى : من قيامه ، و « من » متعلقة بالخبر المحذوف ، ثم قال : فتحقيق اللفظ والمعنى : ألف القيام على ثلاث فما يزال كسيراً ، أي ثانياً إحدى قوائمه ، حتى كأنه مخلوق من القيام على الثلاث .

(١) المجلس الثامن .

(٢) المجلس الحادى عشر .

٤ - أعرب ابن الشجرى (١) بيت لبيد :

فغدت كِلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة تخلفها وأمامها
وضعف إعراب بعض النحويين لمخالفته لصحة المعنى .

قال : والمضمر في « غدت » ضمير بقرة وحشية ، تقدم ذكرها ، ويروى :
« فغدت » من العدو وموضع « كلا » رفع بالابتداء ، والجملة من « تحسب »
وفاعله ومفعوله خبر المبتدأ ، وعائد الجملة الهاء التي في اسم « أن » ، وعاد إلى
« كلا » ضمير مفرد ، لأنه اسم مفرد ، وإن أفاد معنى التثنية ، وموضع المبتدأ مع
الجملة التي هي خبره نصب بأنها خبر « غدت » لأن منهم من يجعل « غدا » في
الإعمال بمنزلة « أصبح وأضحى » ، ومن جعلها تامة كان موضع الجملة بعدها نصبا
على الحال ، ومن رواها بالعين غير المعجمة ، فالجملة حال لا غير . و « خلفها » رفع
على البديل من « كلا » ، والتقدير : فغدت وخلفها وأمامها تحسب أنه بلى المخافة ،
وإن رفعته بتقدير : هو خلفها وأمامها ، فجائز .

قال : وبعض النحويين أبدله من « مولى المخافة » وذلك فاسد من طريق
المعنى ، لأن البديل يقدر إيقاعه في مكان المبدل منه ، وإن منع من ذلك موجب
اللفظ في بعض الأماكن ، فلو قلت : كلا الفرجين تحسب أنه خلفها وأمامها ، لم
تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفها وأمامها ، فليس في إيقاع الحسبان على
ذلك فائدة .

٥ - ذكر ابن الشجرى (٢) تقديراتٍ وحذوفاً كثيرةً في قوله تعالى :
﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ ، ثم وجّه الإعراب وفق هذه
الحذوف ، وقال في آخر كلامه : « والذي ذكرته من التقديرات والحذوف في هذه
الآية مشتمل على حقيقة الإعراب مع المعنى » .

ثم أخذ على الزجاج وأبى على الفارسي إخلالهما بحقيقة إعراب الآية ، قال :
« وذكر الزجاج وأبو علي في تفسير قوله : ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ تفسيراً تضمن المعنى دون

(١) المجلس السابع عشر .

(٢) المجلس الثالث والعشرون .

حقيقة الإعراب . قال الزجاج في تقدير المحذوف : فكما تكهون أكل لحمه ميتا ، كذلك تجنبوا ذكره بالسوء غائبا . وقال أبو علي في « التذكرة » : فكما كرهتم أكل لحمه ميتا فاكروهوا غيبته واتقوا الله .

ثم أخذ على الفراء إغفاله لجانب المعنى ، قال : وقال الفراء : فقد كرهتموه فلا تفعلوه ، يريد : فقد كرهتم أكل لحمه ميتا فلا تغتابوه ، فإن هذا كهذا ، فلم يفصح بحقيقة المعنى .

٦ - قال ابن الشجري ^(١) في بيت المتنبي :

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

« والمصدر الذى هو « مفارقة » مضاف إلى فاعله ، وليس بمضاف إلى مفعوله ، كإضافة السؤال فى قوله تعالى : ﴿ لقد ظلمك بسؤال نعجتك ﴾ ، ولا يحسن أن تقدر : لولا مفارقة الحبين الأحباب ، وإن كان ذلك جائزا من طريق الإعراب ، لأن المحب لا يوصف بمفارقة محبوبه ، وإيجاد سبيل للمنية إلى روحه ، وإنما هو مفارق لا مفارق . »

٧ - وجه ابن الشجري ^(٢) قوله تعالى : ﴿ وإذا كالوهم أو وزنوهم يُحسرون ﴾ على حذف اللام . قال : « معناه : كالوا لهم أو وزنوا لهم ، وأخطأ بعض المتأولين فى تأويل هذا اللفظ ، فزعم أن قوله : ﴿ هم ﴾ ضمير مرفوع ، وكُدت به الواو ، كالضمير فى قولك : خرجوا هم ، « فهم » على هذا التأويل عائد على « المطففين » .

ويدلك على بطلان هذا القول عدم تصوير الألف بعد الواو فى ﴿ كالوهم ﴾ و ﴿ وزنوهم ﴾ ، ولو كان المراد ما ذهب إليه هذا المتأول ، لم يكن بد من إثبات ألف بعد الواو ، على ما اتفقت عليه خطوط المصاحف كلها ، فى نحو ﴿ خرجوا من ديارهم ﴾ و ﴿ قالوا لنبى لهم ﴾ وإذا ثبت بهذا فساد قوله ، فالضمير الذى هو ﴿ هم ﴾ منصوب بوصول الفعل إليه ، بعد حذف اللام ، وهو عائد على ﴿ الناس ﴾

(١) المجلس الحادى والثلاثون .

(٢) المجلس الثالث والأربعون .

في قوله تعالى : ﴿ إذا اكتالوا على الناس ﴾ وهذا أيضا دليل على فساد قوله : إن الضمير مرفوع ، ألا ترى أن المعنى : إذا كألوا على الناس يستوفون ، وإذا كألوا للناس أو وزنوا للناس يخسرون .

فابن الشجري في هذا النص يقوَّى ما ذهب إليه بعامل صناعي ، وهو رسم المصاحف ، وعامل معنوي ، وهو صحة المعنى وسلامته .

٨ - حكى ابن الشجري ^(١) إعراب الزجاج والسيرافي « للمستخف » من قول الأخطل :

إن العرارة والتبوح لدارم والمستخف أخوهم الأثقالا

ثم قال : وأسهل من هذا عندي أن ترفع « المستخف » بتقدير : وهم المستخف أخوهم الأثقالا ، والمضمر المقدر عائد على « دارم » و « هم » من « أخوهم » عائد على الألف واللام ، لأنهما بمعنى الذين ، فكأنك قلت : وهم الذين يستخف أخوهم الأثقالا .

٩ - تعقب ابن الشجري ^(٢) شراح المتنبي : ابن جني وأبا العلاء المعري والربيعي ، في إعرابهم بيت المتنبي :

كفى ثعلاً فخرا بأنك منهم ودهرٌ لأن أمسيت من أهله أهل

فقال عن إعراب ابن جني : إنه قول من لم ينعم النظر ، وقنع بأول لمحة ، ووصف قول المعري بأن فيه إسهابا وتكلفا شاقا ، وقول الربيعي بأنه بعيد من حصول فائدة ، ثم قال بعد حكاية أقوالهم : « والأوجه المذكورة عمن عزوتها إليهم ، ليس فيها وجهٌ خال من حذف ، إلا الوجه الذي ذهب إليه الربيعي في النصب ، وهو قول لا تصحبه فائدة ، فأبو الفتح والربيعي قدرا فعلا لرفع « دهر » ، والمعري قدراً مبتدأ لرفع « أهل » ، وقدّر المعري أيضا لنصب « دهر » ما حكيت لك لفظه الشاق .

(١) المجلس التاسع والعشرون .

(٢) المجلس الثلاثون .

قال : ويتجه عندى فى إعراب البيت بعد هذا وجهٌ لم يذهب إليه من تقدم ، كما لم يذهبوا إلى عطف « دهر » ، على فاعل « كفى » ، وهو أنك ترفع « الفخر » بإسناد « كفى » إليه ، وتخرج الباء عن كونها زائدة فتجعلها معدية متعلقة بالفخر ، وتجر « الدهر » بالعطف على مجرور الباء ، وترفع « الأهل » بتقدير المبتدأ الذى تقدم ذكره ، فيصير اللفظ : كفى ثعلا فخر بكونك منهم ، وبدهر هو أهل لأن أمسيت من أهله ، والمعنى أنهم اكتفوا بفخرهم به ، وبزمانه عن الفخر بغيرهما .

١٠ - ذكر ابن الشجرى (١) من شواهد إعمال « لا » عمل « ليس » قول النابغة الجعدى :

وحلّت سوادَ القلب لا أنا مبتغى سواها ولا عن حيا متراخيا

ثم قال : « فمبتغى خيرها ، وكان حقه أن ينصب ، ولكنه أسكن الياء فى موضع النصب ، كما أسكنها الآخر فى قوله :

* كفى بالنأى من أسماء كافي *

وكان حقه « كافيا » لأنه حال بمنزلة المنصوب فى قوله تعالى : ﴿ وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا ﴾ .

قال : ووجدت بعد انقضاء هذه الأملى فى كتاب عتيق ، يتضمن المختار من شعر الجعدى : « لا أنا باغيا سواها » . فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على مبتغى .

وهذه العبارة الأخيرة صريحة الدلالة على أن ابن الشجرى يميل فيما يعالج من إعراب إلى إيثار السهولة وطرح التكلف وعدم التعلق بالضرورة .

١١ - ذهب ابن الشجرى (٢) إلى أن « محمدا » فى قول العباس بن مرداس :

(١) المجلس الخامس والثلاثون .

(٢) المجلس السابع عشر .

وَمِنْ قَبْلِ آمَنَّا وَقَدْ كَانَ قَوْمُنَا يَصْلُونَ لِلأوثَانِ قَبْلَ مُحَمَّدَا
منصوب على نزع الخافض . قال : « نصب « محمد » بآمنا ، والأصل :
بمحمد » . وقد ذكرت في حواشي التحقيق أن ابن الشجري قد خالف المعريين قبله ،
فقد ذكروا أن « محمدا » منصوب على المفعولية لآمنا المضمن معنى صدقنا . هذا وقد
حكى السخاوي (١) الوجهين ، ثم استحسن النصب على إسقاط الخافض .
١٢ - قال ابن الشجري (٢) في بيت الشماخ :

وهنّ وقوف ينتظرن قضاءه بضاحى عذاة أمره وهو ضامر
« وفي البيت فصل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله :
« بضاحى عذاة » متعلق بوقوف أو ينتظرن ، فهو أجنبي من المصدر الذى هو
« قضاء » فوجب لذلك حمل المفعول على فعل الآخر ، كأنه لما قال : « ينتظرن
قضاءه بضاحى عذاة » أضمر « يقضى » فنصب به أمره » .

وقد حكى ابن هشام عن النحويين أن الباء في قوله : « بضاحى » متعلقة
بقضائه ، لا بوقوف ولا ينتظرن ، لثلا يفصل بين « قضاءه » و « أمره » بالأجنبي . ثم
قال : « ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره « أمره » معمولا لقضى محذوفا ،
لوجود ما يعمل » .

هذا كلام ابن هشام في المغنى (٣) ، ولكنه نقضه في كتابه شرح بانة
سعاده (٤) ، حيث قال بعد أن أنشد البيت : « وأمره منتصب بقضائه محذوفا ، مبدلا
من « قضائه » المذكور ، ولا ينتصب بالمذكور ، لأن الباء ومجرورها متعلقان ينتظرن ،
ولا يفصل المصدر من معموله » . انتهى كلامه ، وواضح أنه يرجع إلى كلام ابن
الشجري ، والفرق الوحيد بينهما أن ابن الشجري يقدر المحذوف أو المضمر
« يقضى » . وابن هشام يقدره « قضاء » .

(١) في سبر السعادة ص ٧١٩ ، وحكاة السيوطي في الأشباه والنظائر ١٨٣/٣ .

(٢) المجلس التاسع والعشرون .

(٣) ص ٥٩٥ .

(٤) ص ٩٤ .

١٣ - ذهب ابن الشجري ^(١) إلى أن الضمير يقوم مقام الواو المحذوفة في ربط الجملة الاسمية الحالية ، قال : « ولو حذفت الواو اكتفاء بالضمير ، فقلت : خرج أخوك يده على وجهه ، جاز ، كما قال المسيب بن علس :

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقَهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي
 أى ما يدرى ما حاله » .

وقد تعقبه البغدادي ^(٢) ، فقال : « والعجب من كلام ابن الشجري في « أماليه » فإنه جعل الجملة حالا من « النهار » المرفوع ، وقال : « الرابط الضمير » ، وهذا لا يصح ، فإن الضمير ليس للنهار » . وكان البغدادي قد قدر الضمير في « غامره » عائدا على الغواص . وابن هشام ^(٣) قدر الرابط في البيت الواو المحذوفة .

١٤ - سئل ابن الشجري ^(٤) عن إعراب « فَضْلاً » ومعناه ، في قول الشاعر :

ووحشيّة لسنا نرى من يصدّها عن الفتك فضلا أن نرى من يصيدها فأجاب بأنه ينتصب على المصدر ، قال : « والتقدير : فضل انتفاء أن نرى إنسانا يصدها عن الفتك بنا فضلا عن رؤيتنا إنسانا يصيدها لنا ، ففضلها هنا مصدر فضل من الشيء كذا : إذا بقيت منه بقية ، كقولك : أنفقت أكثر دراهمك ، والذي فضل منها ثلاثة ، وكقولك لإنسان خلص من أمر عظيم ولحقه منه بعض الضرّ : معك فضل كثير ، وكذلك وجود إنسان يصيد هذه الوحشية ، وانتفاء من يكفها عن الفتك بينهما فضل كبير ، فإذا كان من يكفها عن الفتك معدوما ، فكيف من يقدر على صيدها موجودا » .

(١) المجلس الحادي والسبعون .

(٢) الجزانة ٢٣٤/٣ .

(٣) المغنى ص ٥٥٩ ، ٧٠٧ .

(٤) المجلس الرابع والسبعون .

وتعبير « فضلا » مما شغل به اللغويون والنحاة المتأخرون ، وقد ذكر الفيومي في مادة (فضل) من المصباح المنير ؛ ذكر إعراب « فضلا » ومعناه بمثل ما ذكره ابن الشجري ، ثم حكى عن قطب الدين الشيرازي في شرح المفتاح ، قال : « وقال شيخنا أبو حيان الأندلسي نزيل مصر المحروسة ، أبقاه الله تعالى : ولم أظفر بنص على أن مثل هذا التركيب من كلام العرب » .

ولابن هشام رأى في إعراب « فضلا » ، حكاها عنه السيوطي (١) .

١٥ - وما يتصل بإعراب التعبيرات النحوية ، ما ذكره ابن الشجري (٢) من إعراب قولهم : « أخطب ما يكون الأمير قائما » ، وقولهم : « شربى السويق ملتوتا » ، وهما من التعبيرات النحوية الشائعة ، وقد أطال ابن الشجري في إعراب التعبير الأول ، ثم قال في آخر كلامه : « فتأمل جملة الكلام في هذه المسألة ، فقد أبرزت لك غامضها وكشفت لك مخبؤها » .

١٦ - تعقب ابن الشجري شيخه التبريزي في إعراب « مواها » من قول

المتنبى :

ومحل قائمة يسيل مواها لو كنّ سيلا ما وجذنّ منسيلا

فقال : « قال يحيى بن علي التبريزي : مواها منصوبة ، لأنها مفعول . فقلت : لا يجوز أن تكون مفعولا ، لأن « يسيل » لا يتعدى إلى مفعول به ، بدلالة أنه لا ينصب المعرفة ، تقول : سال الوادى رجالا ، ولا تقول : سال الوادى الرجال ، وسالت الطرق خيلا ، ولا تقول : سالت الطرق الخيل ، فلما لزمه نصب النكرة خاصة ، والمفعول يكون معرفة ويكون نكرة ، والمميز لا يكون إلا نكرة ، ثبت أن قوله : « مواها » مميز ، ويوضح هذا لك أنك إذا أدخلت همزة النقل على سال ، تعدى إلى مفعول واحد ، تقول : أسال الوادى الماء المعين ، فلو كان قبل النقل بالهمزة يتعدى إلى مفعول ، لتعدى بعد النقل إلى مفعولين .

(١) في الأشباه والنظائر ١٨٧/٣ .

(٢) المجلس السابع والثلاثون .

فإن قيل : إن المميز من شأنه أن يكون واحدا .

قلنا : لعمرى ، إن هذا هو الأغلب ، وقد يكون جمعا ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ تُنْبِئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ وكقوله : ﴿ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا ﴾ .

انتهى كلام ابن الشجرى ، وقد حكاه شارح ديوان المتنبى (١) ، وأفاد أن إعراب « مواهبا » مفعولا به ، هو قول ابن جنى أيضا .

وبعد : فهذه أبرز آراء ابن الشجرى الإعرابية ، استخرجتها لتدل على غيرها ، مما زخرت به الأمالى ، وما ينبغي التنبه له والإشارة إليه أن الهدف التعليمى الذى أخذ به ابن الشجرى نفسه ، وصرف إليه همته ، قد حمله على إجمالة النظر وتقليب الفكر ، فيما تمثل فى هذه الأوجه (٢) الإعرابية الكثيرة التى أوردها فى الكلمة الواحدة ، مما يدل على تمكنه وتبحره فى فقه العربية ، وما يدل أيضا على أن ظاهرة التوسّع الإعرابى (٣) ليست من صنيع النحاة المتأخرين ، كما يظنّ بعضُ الدارسين .

* * *

(١) شرح ديوان المتنبى المنسوب إلى العكبرى ٢٣٧/٣ .

(٢) انظر مثلا : المجالس : العشرين ، والثامن والعشرين ، والحادى والثلاثين ، والثانى والثلاثين والحادى والأربعين .

(٣) بل هى أقدم من ابن الشجرى ، فيما تراه عند أبى على الفارسى . راجع مقدمتى لكتاب الشعر ص ٣٢ .

الحذف

الحذف من خصائص العربية ، وهو سمة من سمات فصاحتها وبلاغتها ، إذ كان بيانها قائماً على الإيجاز والاختصار ، ويجعله ابن جنى من باب شجاعة العربية (١) .

والحذف : إسقاط كلمة للاجتماع عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام . هكذا عرفه الرماني (٢) .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام (٣) : والاختصار في كلام العرب كثير لا يُحصى ، وهو عندنا أعرب الكلام وأفصحه ، وأكثر ما وجدناه في القرآن . ويرى ابن الشجري (٤) أن الحذف من أفصح كلام العرب ، لأن المحذوف كالمنطوق به ، من حيث كان الكلام مقتضياً له ، لا يكمل معناه إلا به .

والحذف خلاف الأصل . قال الزركشي (٥) : « والحذف خلاف الأصل ، وعليه يبنى فرعان ، أحدهما : إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه ، كان الحمل على عدمه أولى ، لأن الأصل عدم التغيير . والثاني : إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته ، كان الحمل على قلته أولى » .

ولما كان الحذف بهذه المثابة ، فقد أجمعوا على أنه لا يُصار إليه ولا يُستحسن إلا باجتماع شيئين : أولهما : أن تدعو إليه ضرورة فنية ، مبناه على ما اختصت به العربية من الإيجاز وطرح فضول الكلام ، والاكتفاء باللمحة الدالة ، وطلب الخفة واليسر ، رعاية للانسجام الصوتي في بعض أنواع الكلمة والكلام ، ثم من قبل كل

(١) الخصائص ٢/٣٦٢ ، والله در ابن جنى ، كيف تأتى له هذا التعبير !

(٢) النكت في إعجاز القرآن ص ٧٠ .

(٣) غريب الحديث ٢/٢٧٢ .

(٤) الأمالي - المجلس الثالث والأربعون .

(٥) البرهان ٣/١٠٤ .

ذلك ومن بعده إمتاعُ الذهن بما تذهب إليه النفس في تقدير المحذوف المطوّى في ثنايا الكلام (١) .

والثاني : أن يدل على المحذوف دليل ، كما أفاد الرماني في كلامه السابق .
وقال المبرد (٢) : ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلومًا بما يدل عليه من متقدم خير ، أو مشاهدة حال .

وقال أبو جعفر الطبري (٣) : قد دللنا فيما مضى أن العرب من شأنها - إذا عرفت مكان الكلمة ولم تشكك أن سامعها يعرف بما أظهرت من منطقتها ما حذف - حذف ما كفى منه الظاهر من منطقتها ، ولا سيما إن كانت تلك الكلمة التي حُذفت قولاً أو تأويل قول .

وقال ابن جنى (٤) : قد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته .

وقال الشريف المرتضى (٥) : وإنما تستحسن العرب الحذف في بعض المواضع ، لاقتضاء الكلام المحذوف ودلالته عليه .

(١) ترى أمثلة ذلك في البرهان ١٠٤/٣ - ٢٢٠ ، وانظر مبحث الحذف وأمثله - بالإضافة إلى ما ذكرت - في مجاز القرآن ٨/١ ، والبيان والتبيين ٢٧٨/٢ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢١٠ ، والصناعتين ص ١٨١ ، والصاحي ص ٣٣٧ ، ٣٨٦ - ٣٩٣ ، وإعجاز القرآن للباقلاني ص ٢٦٢ ، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ٢٣٧ ، والتبيان في علم البيان ص ١١٢ ، والمعنى ص ٦٦٨ - ٧٢٥ ، والحذف يسمى أيضا : الإضمار والاختصار ، وفرق المرتضى بين الحذف والاختصار ، فجعل الحذف يتعلق بالألفاظ ، والاختصار يرجع إلى المعاني . راجع أماليه ٧٣/٢ .

(٢) المقتضب ٨١/٢ .

(٣) تفسير الطبري ١٣٩/١ ، ١٧٩ ، وانظر أيضا ٢٧/٢ .

(٤) الخصائص ٣٦٠/٢ .

(٥) أمالي المرتضى ٤٨/٢ .

وقال الشيخ عبد القاهر (١) عن الحذف : هو باب دقيق المسلك ، لطيف
المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ،
والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأنت
ما تكون بيانا إذا لم تُبين ، وهذه جملة قد تنكرها حتى تُخبر ، وتدفعها حتى تنظر ،
وأنا أكتب لك بديها أمثلة مما عرض فيه الحذف ، ثم أنبهك على صحة ما أشرت
إليه ، وأقيم الحجة من ذلك عليه .

وقال أيضا فيما نقل عنه الزركشى (٢) : ما من اسم حُذِف في الحالة التي
ينبغي أن يُحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره ، والله درّ القائل :
إذا نطقت جاءت بكل مليحة وإن سكنت جاءت بكل مليح

٦٣ - وقال العز بن عبد السلام (٣) : والعرب لا يحذفون ما لا دلالة عليه
ولا وصلة إليه ، لأن حذف ما لا دلالة عليه منافٍ لغرض وضع الكلام من الإفادة
والإفهام ، وفائدة الحذف تقليل الكلام ، وتقريب معانيه إلى الأفهام .

وقال حازم القرطاجني ، فيما حكى عنه الزركشى (٤) : إنما يحسن الحذف
ما لم يشكل به المعنى ، لقوة الدلالة عليه ، أو يقصد به تعديد أشياء ، فيكون في
تعدادها طولٌ وسامة ، فيحذف ويكتفى بدلالة الحال عليه ، وتترك النفس تجول في
الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها على الحال .

وقد تنازع مبحث الحذف علماء إعجاز القرآن ، والبلاغة والنحو ، لكن
علماء الإعجاز والبلاغة عاجلوا الحذف في أبواب خاصة أفردوها له ووقفوها عليه ، ثم
تكلموا عليه مرة واحدة ، وخلطوا مباحث البيان بمباحث النحو ، أما النحويون فقد

(١) دلائل الإعجاز ص ١٤٦ .

(٢) البرهان ١٠٥/٣ .

(٣) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ص ٥ .

(٤) الموضوع السابق من البرهان ، وقد حكى الزركشى كلام حازم هذا من كتابه « مناهج البلاغة » ولم
أجدّه في المطبوع منه ، ووضعه محققه في ملحق الكتاب ص ٣٩١ ، نقلا عن البرهان .

فرفوا الكلام على الحذف ، على أبواب النحو المختلفة ، كحذف المبتدأ والخبر ، وحذف المفعول والحال والتمييز والصلة والعطف والموصوف والصفة ، ثم حذف الأدوات . وقلَّ من رأيناه أفرد للحذف بابا ، نعم وقف ابن هشام بعض الباب الخامس من « المغنى » على الكلام على الحذف : شروطه وأنواعه وأمثله ، لكنه عالج أيضا مسائل من الحذف ، في مباحث الكتاب المختلفة ، شأنه شأن النحاة السابقين واللاحقين .

هذا وقد حدّد ابن هشام مجال البحث النحوي في الحذف ، فقال (١) : « الحذف الذى يلزم النحوى النَّظْرُ فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس ، أو معطوفا بدون معطوف عليه ، أو معمولا بدون عامل ، نحو : ﴿ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ ونحو : ﴿ قالوا خَيْرًا ﴾ ، ونحو : « خير عافاك الله » ، وأما قولهم في نحو ﴿ سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ : إن التقدير : والبرد ، ونحو : ﴿ وتلك نعمة تمنّتها على أن عبّدت بنى إسرائيل ﴾ : إن التقدير : ولم تعبّدنى ، ففضولٌ في فن النحو ، وإنما ذلك للمفسّر ، وكذا قولهم : يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول ، أو بالعكس ، أو للجهل به ، أو للخوف عليه أو منه ، ونحو ذلك ، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان .

والبحت النحويّ يتناول حذف الجملة والمفرد والحرف والحركة (٢) ، وهذان الأخيران مما اختص بهما علم الصرف .

وقد أفسح ابن الشجرى « أماليه » لكل أنواع هذه الحذوف ، ثم تناول أيضا تلك الحذوف التي أشار ابن هشام إلى أنها من علمى التفسير والبيان . ذكر ابن الشجرى كل ذلك وضرب له الأمثال من الكتاب العزيز ، ومن كلام العرب وأشعارها ، ثم اعتنى عناية خاصة بذكر حذوف القرآن الكريم ، ويقول في ذلك (٣) : « فحذوف القرآن كثيرة عجيبة » .

(١) المغنى ص ٧٢٤ .

(٢) الخصائص ٣٦٠/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٨/١ .

(٣) المجلس الثالث والعشرون .

وابن الشجرى يشترط ما اشترطه غيره من ضرورة قيام دليل على المحذوف ، قال (١) : « إن حذف المضاف في كلام العرب وأشعارها ، وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يحصى ، وأحسنه ما دل عليه معنى أو قرينة أو نظير أو قياس » ثم مثل لهذه الدلالات .

وقد عالج ابن الشجرى ضروب الحذف في ثنايا كثير من مجالسه (٢) ، قصداً أو استطراداً ، ثم أفرد لها سبعة عشر مجلساً ، بدءاً من منتصف المجلس التاسع والثلاثين ، استغرقت مائة وخمسين ورقة من مخطوطة الأمامى التى اتخذتها أصلاً ، وهو قدر كبير يصلح أن يكون كتاباً مستقلاً ، وقد تكلم في هذه المجالس على المحذوف الواقعة بالأسماء المفردة والجمل والأفعال والحروف ، وهذه المباحث تكاد تستغرق أبواب النحو كلها ، وفي كلام ابن الشجرى عن الحذف في الحروف ، أراد حروف المعانى ، كاللام ومن والباء وعلى وإلى ، مما يعرف بحروف الجر ، ثم الحروف التى هى من بنية الكلمة ، وحذف هذه الحروف الأخيرة يُعالج في أبواب الصرف كالإعلال والإبدال والقلب والنقل .

وإفراد ابن الشجرى هذه المجالس المتتابعة لدراسة المحذوف مفيداً في ميدان الدراسات النحوية والصرفية ، إذ كان ذلك مغنياً عن تلمس ظاهرة المحذوف في أبواب النحو المختلفة ، حيث تأتى أمثلة المحذوف مفرقةً بحسب ترتيب أبواب النحو ، وبخاصة في الكتب التعليمية المتأخرة ، ابتداءً من القرن السابع ، على يد شراح ابن مالك .

وابن الشجرى يمثل أحياناً لظهور المحذوف الذى يقدره ، في شاهد آخر ، فقد قال (٣) في أدلة المحذوف : « ودلالة النظر مع القياس والقرينة ، كقوله سبحانه : ﴿ هل يسمعونكم إذ تدعون ﴾ أراد : هل يسمعون دعاءكم ، كما قال في الأخرى : ﴿ إن تدعوهم لا يسمعوكم ﴾ ودلالة القياس على هذا المحذوف أنك لا تقول :

(١) المجلس الثامن ، وانظر أيضاً المجلس السابع والثلاثين .

(٢) انظر مثلاً المجالس : الأول والرابع والخامس والسابع والتاسع والسادس والثلاثين والثامن والستين .

(٣) المجلس الثامن .

سمعت زيدا وتُسمِك ، حتى تأتي ، بعد ذلك بلفظ مما يُسمع ، كقولك : سمعته
يقرأ ، وسمعته ينشد .

وحكى في الكلام على حذف المبتدأ ، قال (١) : « وجاء الحذف في قوله
تعالى : ﴿ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ ﴾ فقليل : تقديره : أمرنا طاعة ، واحتج صاحبُ هذا
القول بقول الشاعر :

فقلت على اسم الله أمرُك طاعةٌ وإن كنت قد كلّفتُ ما لم أعوِّدِ

فقال : فقد أظهر الشاعر المبتدأ المحذوف في الآية .

وقال في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه (٢) : « ومنه ﴿ وإلى
مَدِينِ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ أى إلى أهل مدين ، ألا ترى أن الضمير الذى هو الهاء والميم
في (أخاهم) لا يعود على (مدين) نفسها ، وإنما يعود على أهلها ، وقد أظهر هذا
المحذوف في موضع آخر ، وهو قوله : ﴿ وما كنت ثاوياً في أهل مَدِينٍ ﴾ .

وذكر في حديثه عن حذف العائد من جملة الصفة إلى الموصوف ، قال (٣) :
« وفي التنزيل : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ أراد : لا تجزى فيه ،
فحذف الجارَّ والمجرور المقرَّين في قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ .

وقد أسرف ابن السجري في تقدير بعض المحذوف ، فقال في ذكر معاني
« أو (٤) » : « التاسع أن تكون للتبعيض في قول بعض الكوفيين ، وإنما جعلها
للتبعيض ، لأنها لأحد الشيئين ، وذلك في قول الله سبحانه : ﴿ وقالوا كونوا هودًا
أو نصارى تهتدوا ﴾ وهذا القول إنما هو إخبار من الله عز وجل عن الفريقين ، وفي
الكلام محذوف : أولها : حذف مضاف من أوله ، ثم حذف واو العطف وجملتين
فعليتين من آخره ، وهما قال وفاعله ، وكان واسمها . فأما تقدير المضاف فإن قوله :

(١) المجلس التاسع والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس الأربعون .

(٤) المجلس الخامس والسبعون .

(وقالوا) معناه : وقال بعضهم - يعنى اليهود - كونوا هودا ، وتقدير الواو والجمليتين : وقال بعضهم : كونوا نصارى ، فقام قوله : (أو نصارى) مقام هذا الكلام ، وهذا يدل على شرف هذا الحرف .

وقد حكى ابن هشام (١) تقدير ابن الشجرى هذا ، ونسبه إلى التعسّف .

ولما كان الحذف خلاف الأصل - كما ذكرت في صدر هذا البحث - فإن ابن الشجرى يضعفه ما لم تدعُ إليه ضرورة فنية ، وما لم يدل عليه دليل ، ويُقوى الأوجه الخالية من الحذف ، وقد ذكرته في الفقرة التاسعة من آرائه الإعرابية . وقد حكى اختلاف النحاة في قول دريد بن الصمة :

لقد كذبتك عينك فاكذبتهما فإن جزعاً وإن إجمالاً صبر

فقال (٢) : قال سيبويه : فهذا على « إما » ولا يكون على « إن » التي للشرط ، لأنها لو كانت للشرط لاحتيج إلى جواب ، لأن جواب « إن » إذا ألحقتها الفاء لا يكون إلا بعدها ، فإن لم تلحقها فقلت : أكرمك إن زرتني ، سد ما تقدم على حرف الشرط مسد الجواب ... وقال غير سيبويه : هو على « إن » التي للشرط ، والجواب محذوف ، فكأنه قال : إن كان شأنك جزعاً شقيت به ، وإن كان إجمالاً صبر سعدت به .

قال ابن الشجرى : وقول سيبويه هو القول المعول عليه ، لأنه غير مفتقر إلى هذا الحذف ، الذى هو حذف كان ومرفوعها ، وحذف جوابين لا دليل عليهما .

وقد ضعّف ابن الشجرى بعض الحذوف ، فقال في حذف الموصوف (٣) : « وكذلك لا يجوز : مررت بالطويل زيد ، على أن تجعل الطويل صفة لزيد ، ولكن إن أردت : مررت بالرجل الطويل ، فحذفت الموصوف ، وأبدلت زيدا من الصفة ، جاز على قبح ، لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، مما شدّد فيه سيبويه ، وإن

(١) المعنى ص ٦٩ .

(٢) المجلس التاسع والسبعون .

(٣) المجلس السابع والعشرون .

كان قد ورد ذلك في الاستعمال على شذوذه ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورِ ﴾ أى العبدُ الشكور ، وكقوله : ﴿ أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾ أى دروعًا سابغات ، وكقوله : ﴿ وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ ﴾ أى الأمة القيمة .

قلت : لم أجد فيما بين يديّ من كتب النحو إنكارَ حذف الموصوف ، وقد أجازوه بشرط وجود الدليل عليه ، وشروط أخرى (١) ، وابن الشجري نفسه قد استشهد لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، بشواهد كثيرة في المجالس : التاسع والثلاثين ، والستين ، والرابع والستين ، والتاسع والستين ، ولم يصفه هناك بقبح أو شذوذ ، كصنيعه هنا .

هذا وتعبيرُ ابن الشجري بالشذوذ في الاستعمال القرآني فيه نظر ، ولعله إنما يتكلم بحسب الصنعة ليس غير ، فقد ذكر ما يُشبه هذا في موطن آخر ، حين استشهد لحذف اللام على الشذوذ (٢) ، بما جاء من حذف الياء اكتفاءً بالكسرة ، في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَاتُكَلِّمُ نَفْسٌ ﴾ وقوله : ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ ﴾ .

* * *

(١) راجع المعنى ص ٧٢٨ ، وشرح ابن عقيل ١٦٢/٢ ، وشرح الأشموني ٧٠/٢ ، والتصريح على التوضيح ١١٨/٢ - وعبارته « ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم » - والجمع ١٢٠/٢ .
(٢) المجلس الثالث والخمسون .

الأدوات عند ابن الشجري

المراد بالأدوات : الحروف (١) وما شابهها من الأسماء والأفعال والظروف ،
ويطلق عليها حروف المعاني . وقد جاء الحديث عن الأدوات مفرقاً في ثنايا كتب
التفسير ، وكتب علوم القرآن ، نحو مشكل القرآن لابن قتيبة ، والبرهان للزركشي ،
وكتب اللغة والبلاغة .

وقد تناولت المصنّفات النحوية مبحث الأدوات خلال أبواب النحو المختلفة ،
ثم أفرد بعض النحاة تصانيف خاصة للأدوات ، ومن أشهر هذه التصانيف : معاني
الحروف للرماني (٢) ، وكتاب اللامات للزجاجي ، والأزهية للهروي ، ووصف المباني
في حروف المعاني للمالقي ، والجنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم المرادي ،
وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي ، ثم خصص ابن هشام الجزء الأول من
« المغني » للأدوات .

ويعد ابن الشجري من أهم من عاجلوا مبحث الأدوات : معانيها وعملها
وشواهدا ، ودخول بعضها مكان بعض ، ذكر كل ذلك في ثنايا مجالسه ، ثم أفرد
مجالس خاصة لبعض هذه الأدوات ، فقصر المجلس السابع والستين على « لا » ، قال
في آخره : « فهذه وجوه « لا » لم أخلّ منها بشيء ، والمجلس الذي بعده خصصه
لمعاني وعمل « ما » ، ثم عقد فصلاً في المجلس السابع لدخول حروف الخفض
بعضها مكان بعض ، وهو فصل مفيد جدا ، أتى فيه ابن الشجري على شواهد
كثيرة من الكتاب العزيز ، مما يفيد في مجال الدراسات القرآنية . وعمل ابن الشجري
هذا يُعدّ حلقةً من السلسلة التي بدأها ابن قتيبة في كتابه تأويل مشكل القرآن ، وابن
فارس في كتابه الصاحبي .

وتكلم ابن الشجري في المجلس الثالث والسبعين ، عن « أي » و « رب » ،
وفي المجلس الذي بعده تحدث عن أقسام « مَنْ » الاسمية ، وافتتح المجلس الخامس
والسبعين بذكر معاني « أو » ومواضعها ، وكذلك تحدث عن معاني « أم » ومواضعها

(١) مقدمة تحقيق الجنى الداني في حروف المعاني ص ٣ .

(٢) إن صَحَّحَ نَسَبُهُ إِلَيْهِ .

في المجلس السابع والسبعين ، وابتدأ المجلس التالي بذكر أقسام « إما » المكسورة ، و « أما » المفتوحة ، وبسط الكلام على « إن » الخفيفة المكسورة والمفتوحة في المجلس الذي بعده .

وقد أفاد ابن الشجري في معالجته للأدوات من جهود العلماء السابقين ، وعلى رأسهم الهروي صاحب « الأزهية » ، وقد أغار ابن الشجري على كثير من مباحث هذا العالم ، من غير أن يُنَبِّه عليه ، وحديث هذا يأتي إن شاء الله في الكلام على مصادر ابن الشجري ، ثم أفاد النحاة المتأخرون من جهود ابن الشجري في هذا المجال ، وصرحوا بالنقل عنه والأخذ منه ، ومن هؤلاء المرادى صاحب « الجنى الدانى » ، وابن هشام في « المغنى » لكن ابن هشام يغفل أحيانا ذكر ابن الشجري ، وقد عارضت كلامه بكلامه ، ونهت عليه في حواشى التحقيق .

وتبدو أهمية ابن الشجري في هذا المجال ، متمثلة في ذلك الفيض الزاخر من الشواهد التى انتزعتها من كتاب الله العزيز ، ومن أشعار العرب ، وبعض هذه الشواهد مما انفرد به ابن الشجري ، ولم يرد في أشهر كتب الأدوات التى ذكرتها ، ومن ذلك ما أنشده على زيادة « ما » ، من قول الشاعر (١) :

ما مع أنك يوم الوردِ ذو جزرٍ ضَحْمُ الدَّسِيعَةِ بالسُّلْمَيْنِ وَكَأْرُ

* * *

(١) المجلسان الرابع والأربعون والسابع والستون .

الشواهد عند ابن الشجرى

شواهد القرآن الكريم :

لم يعرض ابن الشجرى لأصل من الأصول أو قاعدة من القواعد إلا استشهد لها بآية أو أكثر من الكتاب العزيز . وقد استكثر ابن الشجرى من شواهد القرآن الكريم ، فيما عرض له من مسائل الإعراب والحذوف والأدوات ، ثم عقد أبواباً وفصولاً خاصة لبعض آى الذكر الحكيم : تفسيراً وإعراباً^(١) ، بل إنه قصر المجلسين الحادى والثانين والذى بعده ، على ذكر زلات مكى بن أبى طالب المغربى ، فى كتابه مشكل إعراب القرآن الكريم .

ولعل خير ما يكشف عن منهج ابن الشجرى فى تناوله لتفسير وإعراب القرآن الكريم هذان المثلان ، مما ذكره فى المجلس العاشر .

قال : سألتى سائل عن قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ فقال : ما معنى تستجيبون بحمده ؟ وبم تتعلق الباء ؟ فقد زعم بعض المفسرين أن معنى بحمده : بأمره .

وقال فى الموضع الآخر : سألتى سائل مكاتبة عن قوله عز من قائل : ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ﴾ الآية ، فقال : ما معنى الاصطفاء ، وما أصله الذى اشتق منه ، وما حقيقة معنى المقتصد ، وإلى أى شىء هذا السبق ، وما معنى الخيرات ها هنا ، وكيف دخل الظالم لنفسه فى الذين اصطفاهم الله ، وقد قال تعالى : ﴿ قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ﴾ وإلى أى شىء توجه الإشارة فى قوله : ﴿ ذلك هو الفضل الكبير ﴾ ؟

وقد أجاب ابن الشجرى عن السؤالين إجابة العالم المتمكن .

ولم يُخلل ابن الشجرى « أماليه » من مسائل الصرف فى آى القرآن الكريم ، وقد ذكر من هذه المسائل الكثير على امتداد مجالسه ، ثم أفرد فى المجلس الرابع

(١) أمثلة ذلك فى المجالس : السابع والثامن والتاسع ، والثانى والعشرين والثالث والعشرين ، والحادى والثلاثين ، والحادى والستين ، والثالث والستين ، والرابع والستين ، والسادس والسبعين .

والستين مسألة للكلام على « تَرِينٌ » . قال : سئلت عن (تَرِينٌ) في قول الله سبحانه : ﴿ فَإِمَّا تَرِينٌ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ وذكر السائل لى أن الواعظ المعروف بالشعري امتحن الناس بهذه اللفظة على الكرسي ، فقال : ما المحذوف منها ، وما وزنها ؟ فرأيت أن أقدم أسأ يبنى الكلام فيها عليه .

ثم أجاب ابن الشعري بكلام طويل ، تضمن فوائد صرفية جيدة ، وقال في آخر إجابته : « فأحسبن تأمل ما ذكرته ، فقد بالغت في إيضاح المسئول عنه بتوفيق الله » .

ومسألة « تَرِينٌ » مما أكثر الصرقيون الكلام فيه ، ولم أجد أحداً من السابقين على ابن الشعري - فيما بين يدي من كتبهم المطبوعة - أشبع الكلام فيها على هذا النحو .

وقد انتزع ابن الشعري شواهد كثيرة من الكتاب الحكيم لما عرض له من مسائل علم البلاغة ، فقد استشهد للاستعارة والتكرير والترصيع والخبر والاستفهام والأمر والنهي (١) ، ثم كانت له مع المفسرين وقفات ، رد عليهم في بعضها ، وزاد على أقوالهم في بعضها الآخر (٢) .

وقد عرض ابن الشعري لبعض الآيات المشككة التي يشكك بها الملاحدة ، قال في المجلس الثامن : « تأويل قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَعْبا بِكُمْ رَبِّي لولا دعاؤكم فقد كذبتهم فسوف يكون لزاما ﴾ هذه الآية من الآي المشككة التي تعلقت بها الملاحدة ، وأنا إن شاء الله أكشف لك غموضها وأبرز مكنونها » إلى آخر ما ذكر .

وابن الشعري فيما استخرجه من شواهد القرآن الكريم - نحواً وصرفاً ولغة ومعانٍ - يحرص كثيرا على ضمّ النظر إلى نظيره ، وربط آي القرآن بعضها ببعض ، وذلك (٣) « لأن مجاز القرآن مجاز الكلام الواحد والسورة الواحدة » قالوا : والذي يدل

(١) المجالس : الحادي والثلاثون ، والثاني والثلاثون ، والرابع والثلاثون .

(٢) المجالس : الثاني والخمسون ، والثالث والستون ، والخامس والسبعون .

(٣) المجالس : الرابع والأربعون ، والسادس والستون .

على ذلك أنه قد يذكر الشيء في سورة فيجىء جوابه في سورة أخرى ، كقوله :
﴿ وقالوا يا أيها الذى نُزِّلَ عليه الذكرُ إنك لمجنون ﴾ جاء جوابه في سورة أخرى :
﴿ ما أنت بنعمة ربك بمجنون ﴾ .

وأمام هذا الحشد الهائل من شواهد الكتاب العزيز التى زحرت بها « الأمالى »
وقع ابن الشجرى فى بعض الاختلاف والاضطراب والأخطاء ، فقد استشهد على
الالتفات من الخطاب إلى العيبة بشواهد كثيرة ، ذكر منها قوله تعالى : ﴿ ما ودَّعك
ربُّك وما قلى ﴾ ذكر ذلك فى المجلس الثامن عشر ، ثم أعاد الآية الكريمة فى المجلسين
التاسع والثلاثين والأربعين ، شاهداً على حذف المفعول ، وقد تعقبه الزركشى (١) ،
فقال فى أثناء كلامه على الالتفات من الخطاب إلى العيبة : « وجعل منه ابن
الشجرى : ﴿ ما ودَّعك ربُّك وما قلى ﴾ وقد سبق أنه على حذف المفعول ،
فلا التفات » . هذا كلام الزركشى ، وقد خفى عنه الموضوع الثانى الذى ذكر فيه ابن
الشجرى أنه على حذف المفعول .

وأخطأ ابن الشجرى فى بعض تلاوات القرآن الكريم ، وقد نهت عليه فى
حواشى التحقيق (٢) . وما ينبغى أن تُحمل مثل هذه الأخطاء على أوهام التُّسَاخ ،
فالخطأ ثابت فى كلتا النسختين المخطوطتين من الأمالى ، وأيضاً فإن بعض هذه
الأخطاء ثابتٌ فى خزانة الأدب للبغدادى فيما حكاه عن ابن الشجرى .

* * *

(١) البرهان ٣/٣١٩ .

(٢) المجالس : الرابع والثلاثون ، والتاسع والثلاثون ، والثالث والأربعون ، والثامن والأربعون .

القراءات عند ابن الشجري

أكثر الدارسون قديماً وحديثاً من الكلام حول قبول القراءات والاستشهاد بها والاحتجاج لها ، وقد أثير عن جماعة من نحاة البصرة المتقدمين شيء من الطعن على بعض القراءات السبعية وردّها والتشجيع على من قرأ بها (١) . ولم يقف ابن الشجري من القراءات هذا الموقف ، فهو قد استشهد بالقراءات ، متواترها وشاذّها ، على مسائل النحو والصرف واللغة ، بل إنه قوّى بعض القراءات السبعية ، ووجه بعض القراءات الشاذة ، ولا سبيل إلى ذكر كل ما عرض له ابن الشجري من قراءات (٢) .

فأكتفى بذكر مثلين يكشفان عن منهج ابن الشجري وموقفه من القراءات ، الأول في الترجيح بين قراءتين سبعيتين ، والثاني في توجيه قراءة شاذة :

١ - ذكر ابن الشجري في تفسير قوله تعالى : ﴿ واصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ ، قال (٣) : « وقرأ ابن عامر : ﴿ بِالْغَدَاةِ ﴾ ، وبها قرأ أبو عبد الرحمن السلمى ، وأوجه القراءتين : ﴿ بِالْغَدَاةِ ﴾ ، لأن غدوة معرفة علم للحين ، ومثلها بكرة ، تقول : جئتكم أمس غدوة ، ولقيته اليوم بكرة ، قال الفراء : سمعت أبا الجراح يقول في غداة يوم بارد : ما رأيت كغدوة قط ، يريد غداة يومه ، وقال الفراء : ألا ترى أن العرب لا تضيفها ، وكذلك لا تدخلها الألف واللام ، وإنما يقولون : أتيتك غداة الخميس ، ولا يقولون : غدوة الخميس ، فهذا دليل على أنها معرفة . انتهى كلامه . وأقول : إن حق الألف واللام الدخول على النكرات ، وإنما دخلتا في الغداة ، لأنك تقول : خرجنا في غداة باردة ، وهذه غداة طيبة ، ووجه قراءة ابن عامر أن سيبويه قال : « زعم الخليل أنه يجوز أن تقول : أتيتك اليوم غدوة وبكرة ، فجعلتهما بمنزلة ضحوة » ، وإنما علقوا غدوة وبكرة على الوقت علمين ،

(١) انظر مقدمة المقتضب ص ١١١ ، ومدرسة الكوفة ص ٣٣٧ ، ٣٤٥ .

(٢) راجع المجالس : الثالث ، والخامس عشر ، والسادس عشر ، والثامن عشر ، والثالث والعشرين ، والثلاثين ، والثامن والثلاثين ، والسادس والأربعين ، وانظر الفقرة الحادية والأربعين من آراء ابن الشجري النحوية .

(٣) المجلس الثاني والعشرون .

لأنهما جعللا اسمين لوقت منحصر ، ولم يفعلوا ذلك في ضحوة وعشية ، لأنهما لوقتين متسعين ، ومما يحتج به لليحصبي والسلمي أن بعض أسماء الزمان قد استعملته العرب معرفة بغير الألف واللام ، وقد سمع منهم إدخال الألف واللام عليه ، نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم : لقيته فينة فينة يافتى ، غير مصروف ، ولقيته الفينة بعد الفينة ، أى الحين بعد الحين ، ووجه إدخال الألف واللام في هذا الضرب أنه يقدر فيه الشيعاء .

٢ - حكى ابن الشجرى ^(١) اختلاف القراء في إعراب قوله تعالى : ﴿ هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم ﴾ بنصب ﴿ يوم ﴾ ورفع . وقال في آخر ما حكاه : « وقد قرئ فيما شذ من القراءات السبع : ﴿ هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم ﴾ بنصب ﴿ صدقُهم ﴾ مع نصب ﴿ يوم ﴾ ، وإسناد ﴿ ينفع ﴾ إلى ضمير راجع إلى الله سبحانه وتعالى . ويحتمل نصب ﴿ صدقُهم ﴾ ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون مفعولا له ، أى ينفع الله الصادقين لصدقهم ، والثاني أن تنصبه على المصدر ، لا بفعل مضمر ، ولكن تعمل فيه ﴿ الصادقين ﴾ ، فتدخله في صلة الألف واللام ، وتقدير الأصل : ينفع الله الصادقين صدقا ، ثم أضيف إلى ضمير « هم » فقيل : صدقهم ، كما تقول : أكرمت القوم إكراما ، وأكرمتهم إكرامهم ، قال الله تعالى في الأفراد : ﴿ وَمَكْرُوهًا مَّكْرًا وَمَكْرُوهًا مَّكْرًا ﴾ وفي الإضافة : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾ ، ومثله : ﴿ وَزُلْزِلُوا زُلْزَالًا ﴾ و ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زُلْزَالَهَا ﴾ والثالث : أن تنصبه بتقدير حذف الباء ، لأنك تقول : نفعته بكذا ، فيكون الأصل : ينفع الله الصادقين بصدقهم ، فلما سقطت الباء وصل الفعل ، ومثله في إسقاط الباء ثم إيصال الفعل قوله سبحانه : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ أى بأوليائه ، لأن المعنى يخوفكم بهم ، ويدلك عليه قوله : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾ .

* * *

(١) المجلس السابع .

شواهد الحديث النبوي

الاستشهاد بالحديث النبوي ، واعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج في قضايا النحو والصرف ، أمرٌ كثير الجدُل حوله بين مؤيِّد ومعارض ، وقد أشبع العلامة البغدادي الكلام فيه (١) .

وقد قلَّ استشهادُ ابن الشجري بالحديث في « أماليه » قلَّةً ظاهرة ، بالقياس إلى شواهد القرآن الكريم ، وشواهد الشعر القديم والمحدث .

ولم أجد له استشهاداً بالحديث على قضايا النحو إلا في موضعين اثنين من « الأمالي » أولهما ما أورده شاهداً على حذف خبر « إن » فيما رواه (٢) عن أبي عبيد القاسم بن سلام : « أن المهاجرين قالوا : يا رسول الله ، إن الأنصار قد فضلونا ، إنهم آوؤنا وفعلوا بنا وفعلوا ، فقال : أَلستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : بلى ، قال : فإن ذلك » . قوله : « فإن ذلك » معناه : فإن ذلك مكافأةً منكم لهم ، أي معرفتكم بصنيعهم وإحسانهم مكافأةً لهم . وهذا كحديثه الآخر : « من أزلت إليه نعمة فليكافئ بها فإن لم يجد فليظهر ثناءً حسناً » ، فقوله عليه السلام : « فإن ذلك » يريد به هذا المعنى .

والموضع الثاني ما ذكره في الكلام على لام الأمر ، قال (٣) : إن الأصل في أمر المواجه أن يستعمل بلام الأمر مع تاء الخطاب ، فقد روى عن النبي عليه السلام أنه قال في بعض مغازيه : « لتأخذوا مصافكم » ، وفي قراءة أبيّ : « فبذلك فلتفرحوا » .

(١) الخزانة ٩/١ - ١٥ ، وينظر أيضاً البحث الذي كتبه الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين ، عن الاستشهاد بالحديث ، في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٩/٣ . ومن الدراسات الحديثة التي عنيت بهذا الموضوع : الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية . للدكتور محمد ضاري حمادي . بغداد ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م . وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث . للدكتورة خديجة الحديدي . بغداد ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م . والحديث النبوي في النحو العربي . للدكتور محمود فجلال . نادى أبها الأدبي . المملكة العربية السعودية ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م . ثم انظر تقدمتي لكتاب الشعر ص ٧١ .

(٢) المجلس التاسع والثلاثون .

(٣) المجلس السادس والستون .

وقد استشهد ابن الشجرى بالحديث الشريف على مسائل اللغة وتفسيرها ، فقال (١) في شرح الضبع ، وهو السنة الشديدة : « ومنه الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « أن رجلا جاءه ، فقال : يا رسول الله ، أكلتنا الضبع وتقطعت عنا الحُفُف » قال : عنى بالخنف جمع خنيف ، وهو ثوب من كتان ردىء . » وذكر في تفسير « الخير » من قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ (٢) : « والخير ها هنا هو الخيل ، وتسميتها بالخير مطابق لقوله عليه السلام : الخيل معقودٌ في نواصيها الخير . »

وقال (٤) في شرح « مغيون » من قول الشاعر :

* وإخال أنك سيد مغيون *

مغيون : مفعول من قولهم : غين على قلبه : أى غطى عليه ، وفي الحديث : « إنه ليغان على قلبى . »

واستشهد على تخفيف « هينة » بقوله ﷺ (٥) : « المؤمن هين لين » .

وقال في شرح الوكاء ، وهو السير الذى يشد به رأس القرية (٦) : « وشبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، العينين فى اليقظة بالوكاء ، فى قوله : « العَيْنَانِ وكاء السه ، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء » . قال : « السَّهُّ والاسْتُ بِمَعْنَى » أراد أن العينين شداد الاسْت ، فإذا كان يقظان حفظت عينه استه ، كما يحفظ الوكاء ما فى الوعاء ، فإذا نام انحل الشداد . »

(١) المجلس الخامس .

(٢) المجلس التاسع .

(٣) المجلس الخامس .

(٤) المجلس السابع عشر .

(٥) المجلسان الخامس والثلاثون ، والخامس والأربعون .

(٦) المجلس التاسع والأربعون .

وذكر في المحذوف اللام : « دد » ، قال (١) : « وقولهم : دد ، أصله ددن ، وهو اللهو واللعب ، وجاء في الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « ما أنا من ددٍ ولا الددُ مني » وقال عدى بن زيد العبادي :

أيها القلب تعلق بددن إن همي في سماع وأذن

الأذن : الاستماع ، يقال : أذن للحديث يأذن أذنًا : إذا استمع ، وفي المأثور عنه عليه السلام : ما أذن الله لشيء كأذنه لنبى يتغنى بالقرآن .

ثم استشهد ابن الشجرى بالحديث على قضايا من علم البلاغة ، في أربعة مواضع من الأمالى :

الأول : ما أورده (٢) في مبحث الاستعارة ، قال : « ومن ذلك استعارة النبى ﷺ للغيرة أنفا ، وقد رأى عليا وفاطمة عليهما السلام ، في بيت ، فردّ الباب عليهما وقال : جدع الحلال أنف الغيرة » .

قلت : لم أجد هذا الحديث فيما بين يدي من كتب السنة ، ولا في كتب غريب الحديث التى أعرفها ، وكذلك لم أجد في المظان الأخرى ، مثل المجازات النبوية للشريف الرضى ، ونهج البلاغة - اعتمادا على فهارسه - ثم وجدت الشعالي (٣) يقول عند كلامه على « أنف الكرم » : قد تصرف الناس في استعارة الأنف ، بين الإصابة والمقاربة ، وأحسن وأبلغ ما سمعت فيها قول النبى ﷺ : « جدع الحلال أنف الغيرة » .

وذكره الميداني (٤) ، ثم قال : « قاله ﷺ ، ليلة زفت فاطمة إلى على رضى الله تعالى عنهما ، وهذا حديث يروى عن الحجاج بن منهال ، يرفعه » .

والثاني (٥) : ما استشهد به على خروج الخبر إلى الأمر ، من قوله ﷺ :

(١) المجلس التاسع والأربعون .

(٢) المجلس الحادى والثلاثون .

(٣) ثمار القلوب ص ٣٣٠ .

(٤) مجمع الأمثال ١٦٣/١ . وذكره أيضا أبو هلال ، في ديوان المعاني ١٠١/١ ، ٩٥/٢ .

(٥) المجلس الثالث والثلاثون .

« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، قال : أى اقرءوا فى الصلوات الفاتحة .
 والثالث (١) : ما ذكره من شواهد خروج صيغة الأمر إلى الندب
 والاستحباب ، من قوله ﷺ : « من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل » .
 والرابع (٢) : ما أورده من شواهد النهى ، وقوله ﷺ : « لا تَبَاغُضُوا
 ولا تَحَاسَدُوا » .

وفى هذا الموضع استشهد بحديث شريف ، على خروج النهى إلى معنى
 التنزيه ، قال : وقد ترد هذه الصيغة ، والمراد بها التنزيه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْسُوا
 الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ أى لا تتركوه ، وليس ذلك بحتم ، وكقول النبى صلى الله عليه وآله
 وسلم : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها ثلاثا »
 ولا تحمل هذه الصيغة على التنزيه إلا بدليل .

شواهد الأثر :

ومما يتصل بالاستشهاد بالحديث الاستشهاد بالأثر ، وهو كلام الصحابة
 والتابعين ، رضى الله عنهم أجمعين ، والنحويون يستشهدون بالأثر كثيرا ، فمن ذلك
 استشهادهم فى باب التحذير والإغراء بقول عمر رضوان الله عليه : « إياى وأن
 يحذف أحدكم الأرنب » وفى باب المقصور والممدود بقوله أيضا : « لولا الخليلي
 لأزنت » أى الخلافة .

وقد استشهد ابن الشجرى بكلام العباس بن عبد المطلب ، وعمر بن
 الخطاب وعلى بن أبى طالب ، وعمر بن عبد العزيز ، رضوان الله عليهم أجمعين .
 فقد استدل على أنه يمكنك أن تقول فى الوقف (٣) : ياطلحت ، بسكون
 التاء ، بما روى عن العباس رضى الله عنه ، أنه قال فى ندائه المسلمين لما انهزموا يوم

(١) المجلس الرابع والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس الرابع والخمسون .

حنين : « يا أصحاب بيعة الشجرة ، يا أصحاب سورة البقرت ، فقال المجيب له منهم : والله ما أحفظ منها آيت » .

واستشهد (١) لمجىء النداء استغاثة بقول عمر رضى الله عنه ، لما طعنه العليج : « يا لله وللمسلمين » .

وذكر فى كلامه (٢) على النداء أنهم قد ينادون الأوقات ، وأورد شواهد كثيرة ، منها نداء أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، للذنيا وخطابه لها : « يا دنيا ألى تعرضت ، لا خان حينك ، قد بتتلك ثلاثا ، لا رجعة لى فيك ، فعمرك قصير وعيشك حقير ، وخطرك يسير » .

واستدل (٣) على حذف خير « إن » بما روى أن رجلا جاء إلى عمر بن عبد العزيز رضوان الله عليه ، فجعل يمت بقرابته ، فقال عمر : « فإن ذاك » ، ثم ذكر له حاجته ، فقال : « لعل ذاك » ، لم يزده على أن قال : « فإن ذاك » و « لعل ذاك » ، أى إن ذاك كما قلت ، ولعل حاجتك أن تقضى .

* * *

(١) المجلس الخامس والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس التاسع والثلاثون .

شواهد الشعر

لا أعرف كتاباً نحوياً قبل كتاب ابن الشجري ، ضمّ هذا القدر الضخم من الشواهد الشعرية ، فقد بلغت شواهده أكثر من مائة وألف (١) بيت (١١٠٠) ، ولم أدخل في هذا العدد ما أورده ابن الشجري في المجلس الأخير ، من أبيات كثيرة للمتنبي ، مما يُتمثل به ، ولم أعتبر في هذا العدد أيضاً الشواهد المكررة ، فكثير من الشواهد قد تكرر مرتين ، وبعضها تكرر ثلاثة وأربع مرات ، وبعض ثالث تكرر خمس مرات ، كقول القائل :

إذا نُهي السفيه جرى إليه وخالف والسفيه إلى خلاف

ونعم ليست هذه الشواهد كلّها خالصةً للنحو والصرف ، ففيها من شواهد اللغة والأدب والبلاغة والعروض والقوافي ، أبيات ذوات عدد ، لكن يبقى القدر الأكبر خالصاً للنحو والصرف .

وشواهد ابن الشجري منتزعة من شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والمحدثين ، والاستشهاد بشعر هذه الطبقة الأخيرة محل خلاف ، تكلم عليه البغدادي (٢) ، وأفاد أن الطبقتين الأوليين يُستشهد بشعرهما إجماعاً ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يُستشهد بكلامها مطلقاً ، وقيل : يُستشهد بكلام من يوثق به منهم ، واختاره الزمخشري .

وقد استكثر ابن الشجري من شعر الشعراء المحدثين ، أمثال دعبل الخزاعي ، ومروان بن أبي حفصة (٣) - ونص على أنهما من المحدثين - وابن المعتز وأبي تمام والبحترى وابن نباتة ، ومن إليهم .

(١) بلغت شواهد سيبويه - فيما أحصاه أستاذنا أحمد راتب النفاخ - سبعة وأربعين بيتاً وألف بيت

(١٠٤٧) فهرس شواهد سيبويه ص ٩ .

(٢) الخزانة ٦/١ .

(٣) المجالس : التاسع ، والحادي والثلاثون ، والثاني والثلاثون .

وكأنما أحسَّ ابن الشجرى حرجًا أو نقداً ، في إيرادِه لشعر هؤلاء المحدثين
والاحتجاج به ، فقال في مبحث النداء ، عندما استشهد بيت للشريف
الرضى ^(١) : « ومن وصف الليل بالقصر ، لما نال واصفه فيه من السرور ، وأحسن
ما شاء ، قول الشريف أبى الحسن الرضى ، رضى الله عنه وأرضاه ، وإن كان
متأخراً ، فإنما نسج المتأخرون على منوال المتقدمين :

يَالَيْلَةَ كَادَ مِنْ تَقَاصِرِهَا يَعْثُرُ فِيهَا الْعِشَاءَ بِالسَّحَرِ

ولابن الشجرى عناية خاصة بالشريف الرضى ، فقد أنشد له واستشهد به في
بعض مجالسه ، ثم أفرد المجلس الثانى والستين لشرح قصيدته النونية التى مطلعها :

مازلت أطرف المنازل بالثوى حتى نزلت منازل النعمان

وقد أتى في هذا الشرح على مسائل جياذ من النحو واللغة والأدب .

ويقف أبو الطيب المتنبى على رأس الشعراء المحدثين الذين استشهد بشعرهم
ابن الشجرى ، فقد ذكر شعره في خمسة وثمانين موضعاً من الأمالى ، عدا المجلس
الأخير الذى قصره على التنبيه على فضائله ، وأورد فيه غرراً من حكمه وشعره الذى
يتمثل به .

وقد أورد ابن الشجرى شعر المتنبى ، مستشهداً به على إعراب أو قاعدة ،
ومتعقباً شراحه : ابن جنى وأبى العلاء المعرى وابن فورجة ، والتبريزى ، ومن إليهم ،
وشارحاً ومعرباً ما أهمله هؤلاء الشراح . قال فى إعراب بيت المتنبى :

أَيُّ يَوْمٍ سِرْرَتِي بَوْصَالٍ لَمْ تُرْعِنِي ثَلَاثَةَ بَصَلُودٍ

« (٢) وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسرّوه ، فأنبه على معنى أو إعراب
أغفلوه ، وهذا البيت لبعده من التكلف ، وخلوّه من التعسّف ، وسرعة انصبابه إلى
السمع وتولّجه فى القلب ، أهملوا تأمله فخفى عنهم ما فيه » .

(١) المجلس الخامس والثلاثون وانظر عن الاستشهاد بشعر المحدثين ، تقدمتى لكتاب الشعر ص ٧٣ .

(٢) المجلس الثانى عشر .

وقال في قوله :

جَرَّبْتُ من نار الهوى ما تنطفئ نار الغضا وتكَلُّ عما تُحرقُ
« (١) وهذا البيت أيضا مما أمره على أسمعهم إمرارا ، فلم يُعطوه حصّةً من
التفكّر ، ولم يولوه طرفاً من التأمل » .

وابن الشجری بهذه المثابة يُعدُّ من شراح المتنبي ، فما أورده من شعره والكلام
عليه ينهض كتابا مستقلا ، يُضَمُّ إلى ما كتب عن أبي الطيب ، ولعل الله ييسر لي
صنع هذا الكتاب الذى يُعين على فهم شعر المتنبي والإبانة عنه .

ولندع حديث أبي الطيب ، وشعر المحدثين ، ولنفرغ إلى منهج ابن الشجری
في شواهد الشعرية ، فأقول : إن اشتغال ابن الشجری برواية الأدب وجمع الشعر
قد أعاناه على اختيار شواهد الشعرية من أوثق النصوص وأبعدها عن الشكِّ
والوضع ، وحين عرض لبعض الشواهد الموضوعه لغاية تعليمية ، نصَّ على أنها
مصنوعة ، فقال في قول الراجز (٢) :

إِنَّ هِنْدُ الكَرِيمَةَ الحَسَنَاءُ وَأَيُّ مَنْ أضمَرَت لَوَائِي وفَاءً

« وهذا البيت والذى قبله من الأبيات المصنوعة لرياضة المبتدئين ، لا تزال
تداولها ألسنُ الممتحنين » .

ويتنبه ابن الشجری لمظنة صنع الشاهد ، ويدفعها بإنشاد بيت قبله وبيت
بعده ، ليدلَّ على أن الشاهد منتزع من قصيدة ، فقد استشهد على مجيء اسم
« لا » العاملة عمل « ليس » معرفة ، فقال (٣) : « ومرَّ بى بيت للنابعة الجعدى ،
فيه مرفوع « لا » معرفة ، وهو :

وحلَّتْ سوادَ القلب لا أنا مبتغى سواها ولا عن حُبِّها متراخيا

(١) المجلس الثانى عشر ، وأنبه هنا إلى أن شرح ابن الشجری للمتنبي كان مددا وعونا لبعض شراحه ،
فما يأتي بسط الكلام عليه في (أثر ابن الشجری في الدراسات النحوية) إن شاء الله .

(٢) المجلس الثامن والثلاثون .

(٣) المجلس الخامس والثلاثون .

وقبله :

دَثَّتْ فِعْلٌ ذِي حَبٍّ فَلَمَّا تَبِعْتَهَا تَوَلَّتْ وَرَدَّتْ حَاجَتِي فِي فَوَادِيَا

وبعده :

وَقَدْ طَالَ عَهْدِي بِالشَّبَابِ وَظَلُّهُ وِلاَقِيَتِ أَيَّاماً تُشِيبُ النِّوَاصِيَا

وإنما ذكرت هذين البيتين ، مستدلاً بهما على نصب القافية ، لئلا يتوهم متوهم أن البيت فردٌ مصنوع ، لأن إسكان الياء في قوله : « متراخيا » ممكن مع تصحيح الوزن ، على أن يكون البيت من الطويل الثالث ، مثل :

أَقِيمُوا بَنِي النِّعْمَانِ عَنَا صَدُورَكُمْ وَإِلَّا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرِّعُوسَا
وَابْنُ الشَّجَرِيِّ حَرِيصٌ عَلَى الدَّقَّةِ فِي رِوَايَةِ الشَّعْرِ ، وَالاحتِيَاظُ لِأَمْنِ اللَّبْسِ ،
وَسَلَامَةُ القَوَاعِدِ ، فيقول في بيت ابن أحمر (١) :

عَلَى حِينٍ فِي عَامَيْنِ شَتَا فَقَدْ عَنَا طِلَابُهُمَا وَطَالَا

« ومعنى « شتا » افترقا ، ولا يجوز أن تكتب « شتا » ها هنا بالياء ، كالتى في قوله تعالى : ﴿ وَقَلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾ ، لأن ألف « شتتا » في البيت ضمير ، و « شتى » في الآية اسم على فَعْلَى ، جمع شتيت ، كقتيل وقتلى ، وإنما ذكرت هذا ، لأنى وجدته في نسخة بالياء . »

وقال في قوله من القصيدة نفسها :

وَجُرِّدِ يَعْلَهُ الدَّاعِي إِلَيْهَا مَتَى رَكِبَ الفَوَارِسُ أَوْ مَتَالَا

« (٢) ومتى ها هنا شرط ، وجوابه محذوف للدلالة عليه ، فالتقدير : متى ركب الفوارس أو متى لم يركبوا ، عله الداعى إليها وينبغى أن تكتب « متالا » الثانية بالألف ، لأن ألفها رَدْفٌ ، وإذا صوّرتها ياء كان ذلك داعياً إلى جواز إمالتها ، وإمالتها تُقْرِئُهَا مِنَ اليَاءِ ، وإذا كانت الألف رَدْفًا ، انفردت بالقصيدة أو المقطوعة . »

(١) المجلس الحادى والعشرون .

(٢) المجلس الثانى والعشرون .

ويظهر إجلال ابن الشجري للشعر القديم ، والاحتجاج به ، فيما تعقب (١)
به أبا العباس المبرد ، في طعنه على قصيدة يزيد بن الحكم الثقفي ، وقوله : « إن في
هذه القصيدة شذوذا في مواضع ، وخروجاً عن القياس ، فلا مُعَرِّجٌ على هذا
البيت » (٢) .

فقال ابن الشجري : إن الحرف الشاذ أو الحرفين أو الثلاثة ، إذا وقع ذلك في
قصيدة من الشعر القديم ، لم يكن قادحاً في قائلها ، ولا دافعاً للاحتجاج بشعره ،
وقد جاء في شعر لأعرابي :

* لولاك هذا العام لم أحجج *

ولا يقف ابن الشجري في إيراد الشاهد عند حدود الغرض النحوي الذي
سيق له ، بل يستطرد إلى شرح غريبه وتفسير معناه ، مازجا النحو باللغة والأدب ،
فإذا وجد خطأ لبعض الشراح نبه عليه ، ومن ذلك بيت الخطيئة ، وأورده شاهداً على
إضافة المصدر إلى المفعول :

أمن رسم دارٍ مربعٍ ومصيفٍ لعينيك من ماء الشؤن وكيفُ

قال (٣) : الرسم ها هنا مصدر رسم المطر الدار يرسمها رسماً : إذا جعل فيها
رسوماً ، أى آثاراً ، وهو مضاف إلى المفعول ، والمربع : رفع بأنه الفاعل ، والمراد به
مطر الربيع ، والمصيف : مطر الصيف ، ومن فسر شعر الخطيئة من اللغويين فسروا
الرسم بالأثر ، وفسروا المربع بأنه المنزل في الربيع ، والمصيف بأنه المنزل في الصيف ،
وذلك فاسد ، لأن تقديره : أمن أثر دار منزل في الربيع ومنزل في الصيف ؟ ثم
لا يتصل عجز البيت بصدده على هذا التقدير ، وتكون « من » في هذا القول
للتبويض ، فكأنه قال : أبعث أثر دار منزل في الربيع ، وهى في قول بعض النحويين
بمعنى لام العلة ، مثلها في قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ أى

(١) المجلس السابع والعشرون .

(٢) يريد قوله :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى
وهو شاهد على وقوع الضمير المتصل بعد « لولا » ، وقد منعه المبرد .

(٣) المجلس الثاني والأربعون .

لإملاق ، وفي قولهم : فعلت ذلك من أجلك ، يريدون لأجلك ، والصحيح ما ذهب إليه النحويون ، لأن المعنى : أمن أجل أن أتر في دارٍ مطرٌ ربيع ومطرٌ صيف ، لعينيك وكيف من ماء الشؤن ؟

نسبة الشواهد :

عزا ابن الشجري كثيراً من الشواهد إلى قائلها ، وسكت عن نسبة بعض أبيات ، عزوتُ قدرًا منها ، بالرجوع إلى دواوين الشعر ومصنّفات النحو وسائر كتب العربية ، وشدُّ منها شيءٌ لم أجده فيما بين يديّ من مظان ، وقد انفرد ابن الشجري بإنشاد أبيات ، كما انفرد بنسبة أبيات ، وظنّي أن مرجعه في الحالين كتبُ أبي علي الفارسي (١) ، المخطوطة والمفقودة ، فقد رأيت ابن الشجري كثير التطواف حول أبي علي ، ويأتى هذا مبسوطاً إن شاء الله في حديثي عن مصادر ابن الشجري .

وتمثّل بعض شواهد ابن الشجري إضافاتٍ جيّدةً لشعر بعض الشعراء ، فقد أنشد بيتين لكثير لم أجدهما في ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور إحسان عباس . البيت الأول :

من اليوم زوراها خليلي إنها سيأتي عليها حقة لا نزورها (٢)

ولم أجدهما في ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور إحسان عباس .

والبيت الثاني :

ومازلت من ليلي لئلا أن عرفتها لكاهائم المُقصي بكلّ مكان (٣)

وهذا البيت أنشد من غير نسبة في المنصف لابن جني ٥٢/٣ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ٢٤١/٢ .

(١) رأيت تصديق هذا حين حققت كتاب الشعر لأبي علي .

(٢) المجلس الأول ، وكثير قصيدة من بحر هذا البيت وقافيته ، ديوانه ص ٣١٢ .

(٣) المجلس الحادي والثلاثون .

وتظهر أهمية شواهد ابن الشجرى أيضا ، فيما حكاه عن سيويه ، فقد استدل على حذف المنادى بما أنشده سيويه من قول الشاعر^(١) :

ألا يا إننى سلّم لأهلك فاقبلى سلمى

وهذا الشاهد لم أجده فى كتاب سيويه ، اعتماداً على ما صنع له من فهرس ، ومعروف عند الدارسين « أن بين أصول الكتاب القديمة اختلافاً فى عدة الأبيات ، وأن بعضها ربما انفرد بشواهد أحلّ بها غيره »^(٢) . وابن الشجرى نفسه يصرح بأن لكتاب سيويه أكثر من نسخة^(٣) .

وهذه جملة ملاحظات حول منهج ابن الشجرى فى نسبة الشواهد وروايتها :

١ - روى ابن الشجرى قول أبى تمام^(٤) :

أفى الحق أن يُمسى بقلبي مائّم من الشوق والبلوى وعيناي فى عرس

ورواية البيت فى ديوان أبى تمام ٢٢٠/٤ :

أسكن قلباً هائماً فيه مائّم من الشوق إلا أن عينى فى عرس

ويأبعد ما بين الروايتين فى مجال الدرس الأدبى .

٢ - وأنشد بيت الفرزدق^(٥) :

ولو بخلت يداى بها وضنت لكان على للقدر الخيار

ورواية الديوان ص ٣٦٤ :

ولو رضيت يداى بها وقرت لكان لها على القدر الخيار

ويقال فيه ما قيل فى سابقه .

(١) المجلس التاسع والثلاثون . والبيت من غير نسبه فى اللسان (سلم) .

(٢) فهرس شواهد سيويه ص ٩ لشيخنا العلامة أحمد راتب الثّقاح .

(٣) المجلس الحادى عشر .

(٤) المجلس الثامن عشر .

(٥) المجلس نفسه .

٣ - نسب ابن الشجرى هذا البيت من الرجز ، إلى الشماخ (١) :

رُبَّ ابن عمى لسُلَيْمَى مُشْمَعَل

والصواب أنه لجبار بن جَزء ، على ما فى ديوان الشماخ ص ٣٨٩ ، وجزء أخو الشماخ . وهذا البيت أنشده ابن الشجرى مع بيت بعده ، من غير نسبة ، فى المجلس التاسع والستين .

٤ - أنشد ابن الشجرى فى المجلس الثانى والعشرين ، هذين البيتين ، ونسبهما إلى تأبط شرا :

فإِما تُعْرِضِني أُمَيْمَ عَنِ وِينزَعُك الوُشاةُ أُولو النِّياطِ
فخُورٍ قد لهُوتُ بَينَ عَينِ نواعِمَ فى البُرودِ وفى الرِّياطِ

ثم أنشدهما فى المجلس الثالث والأربعين ، ونسبهما إلى الهدلى من غير تعيين ، والبيتان من قصيدة للمتخل الهدلى ، كما فى شرح أشعار الهدليين ص ١٢٦٧ .

٥ - نسب ابن الشجرى إلى رؤبة هذين البيتين :

والله لولا أن يَحُشَّ الطَّبِخُ بى الجحيم حين لا مُسْتَبْرَحُ (٢)

ولم يردا فى ديوان رؤبة المطبوع ، وهما فى ديوان أبيه العجاج ص ٤٥٩ .

٦ - وصنع عكس هذا ، حين نسب بيتاً للعجاج (٣) ، والصواب أنه لرؤبة فى ديوانه ص ١٦ ، وذلك قوله :

* وقد تطوّيتُ انطواءً الحِضْبِ *

٧ - ونسب إلى رؤبة (٤) :

(١) المجلس التاسع عشر .

(٢) المجلس الخامس والثلاثون ، وأنشد جزءا من البيت الثانى ، من غير نسبة فى المجلس الحادى والثلاثين .

(٣) المجلس التاسع والخمسون .

(٤) المجلس الثامن والسبعون ، ولم يرد البيتان فى ديوان رؤبة المطبوع .

يأيتها المائح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمونكا

ونسبة البيتين إلى رؤية خطأ ، تبع فيه ابن الشجري القاضي الجرجاني في الوساطة ص ٢٧٥ ، وقد تعقب البغدادى^(١) ابن الشجري في هذه النسبة ، ثم عزا البيتين إلى راجز جاهلي من بنى أسيد بن عمرو بن تميم .

٨ - استشهد ابن الشجري على حذف اللام في الشعر بقول الأعشى^(٢) :

أبالموت الذى لا بد أنى ملاقي لا أبك تخوفيني

فإن كان ابن الشجري يريد الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، فإنى لم أجد هذا البيت في ديوانه المطبوع ، وقد تكلمت عليه في حواشى التحقيق .

٩ - روى ابن الشجري « متتابع » في هذا البيت^(٣) :

أرى ابن نزار قد جفانى وملنى على هتواتٍ شأنها متتابع

بالباء التحتية ، وشرح التتابع بأنه التهافت في الشر ، وقد ذكرت في حواشى التحقيق أن الرواية « متتابع » بالباء الموحدة ، في كل ما رجعت إليه من كتب ، وهى الكتاب والمقتضب والمنصف ، وسر صناعة الإعراب ، وشرح المفصل ، وشرح الملوكى ، واللسان ، ثم نقلت عن الأعلام أنهما روايتان .

١٠ - زوى ابن الشجري بإسناده إلى بديع الزمان الهمداني ، قصيدة بشر ابن عوانة الأسدى ، التى مطلعها^(٤) :

أفاطم لو شهدت ببطن حبت وقد لاقى الهزبر أخاك بشرا

وقال في مقدمة القصيدة : « قيل إن أجود شعر قبيل فى لقاء الأسد ، من الشعر القديم هذه القصيدة » .

(١) الخزانة ١٨/٣ .

(٢) المجلس الثالث والأربعون .

(٣) المجلس التاسع والأربعون .

(٤) المجلس الرابع والستون .

ويرى الأستاذ الدكتور مصطفى الشُّكعة (١) أن بشر بن عَوانة الأسدى هذا شخصية وهمية ، اخترعها بديعُ الزمان في مقاماته ، وأجرى على لسانها هذه الأبيات . وقد سبق إلى هذا التنبيه الأستاذُ الزركلى (٢) ، رحمه الله رحمة واسعة .

١١ - أنشد ابن الشجرى شاهدا على التمدح هذين البيتين (٣) :

لِحَافِي لِحَافِ الضَيْفِ وَالْبَيْتِ بَيْتُهُ وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ غَزَالٌ مُفَنِّعٌ
أُحَادِثُهُ إِنْ الْحَدِيثَ مِنَ الْقِرَى وَتَعَلَّمُ نَفْسِي أَنَّهُ سَوْفَ يَهْجَعُ

ونسبهما لعقبة بن مسكين الدارمى ، وقد انفرد ابن الشجرى بهذه النسبة ، كما ذكر البغدادي (٤) ، وأفاد أن البيتين لمسكين الدارمى ، وأن الجاحظ والأعلم الشنتمرى نسبا البيتين إلى كعب بن سعد الغنوى ، ونسبهما التبريزى إلى عتبة بن بَجِير .

(١) مناهج التأليف عند العلماء العرب ص ٣٩٦ .

(٢) الأعلام ٢٧/٢ ، وانظر المثل السائر ٢٨٤/٣ .

(٣) المجلس الخامس والستون .

(٤) الخزانة ٢٥٤/٤ ، والبيتان في ديوان مسكين ص ٥١ ، وتخرجهما في ٧٦ .

مصادر ابن الشجري

جاء ابن الشجري وقد استوى النحو العربي على سؤقه أو كاد ، فقد فرغ النحاة من وضع الأصول وِسَطَ الفروع ، ولم يكد أبو الفتح ابن جنى يضع قلمه المبدع بعد هذه التصانيف الجياد التي نفذ بها إلى أسرار العربية ، حتى كان هذا إيذاناً ببداية مرحلة جديدة يعكف فيها النحاة على هذا الموروث العظيم الذي آل إليهم : كشفاً عن أسراره ، ونفاذاً إلى دقائقه ، وتنبيهاً على غوامضه ، واستدراكاً لفاثته .

ونعم كان للجيل الذي تلا ابن جنى ، وجيل ابن الشجري آراءً مبتكرة ، والعربية فسيحة الأرجاء ، متراحة الأطراف ، وقد يفتح الله على الأواخر بما لم يفتح به على الأوائل ، ولكن يظل الفرق بين هؤلاء وهؤلاء كما ترى من الفرق بين الجدول الصغير والبحر الزخار ، ولو أتيح لكل مصنفات الأوائل أن تذيع وتنتشر ، لعرفت صدق ما أقول .

وما أريد أن أسلب الأجيال الخالفة حقها ، فما إلى هذا قصدت ، وما أنا بمستطيعه ، ولكنني أريد أن أدل على عظمة الأوائل الذين عرفوا للغتهم حقها ، من دقة النظر وحسن الفقه ، وكريم الرعاية ، ثم ما كان لنا أن نفقه سير العربية ونقف على دقائقها لولا جهود هذه الأجيال اللاحقة التي جمعت الوجوه ، ورصدت النظائر ، ثم أحسنت التبويب والتأليف .

وابن الشجري واحد من هذا النفر الكريم الذين أحسنوا النظر في ذلك الحصاد الطيب الذي سبق به الأوائل ، وعكف عليه : شارحاً ومفسراً ، ومتعقباً وناقداً ، ومضيفاً ومستديراً .

وقد كانت آمالي ابن الشجري معرضاً لآراء أعلام النحاة ، على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم ، وقد نقل ابن الشجري كثيراً عن أعلام النحو واللغة المتقدمين ، وتظهر أهمية هذه النقول فيما حكاها عن كتبهم المفقودة ، من مثل كتاب « الأوسط » للأخفش سعيد بن مسعدة ، و « الواسط » لأبي بكر بن الأنباري ، وبعض كتب أبي علي الفارسي ، وما إليها ، ثم فيما حكاها عن سيبويه والمبرد ، مما ليس يوجد في المطبوع من « الكتاب والمقتضب والكامل » .

وليس يعينى هنا أن أتحدّث عن هؤلاء الأعلام الذين حكى عنهم ابن الشجرى الرأى والرأين ، دون أن يعرض لهذه الآراء بتقوية أو تضعيف ، ومن هؤلاء : أبو عمرو بن العلاء ، والخليل ويونس وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، وأبو عبيد القاسم ابن سلام ، وأبو زيد والمازنى والجاحظ وابن قتيبة وثعلب وابن السراج وابن دريد وأبو بكر بن الأنبارى وابن دَرَسْتَوَيْه وابن فارس وابن فُورَجَة .

وإنما أذكر من هؤلاء الأعلام من أكثر ابن الشجرى من النقل عنهم ، والانتصار لهم ، والاستدراك عليهم ، بما يجلو شخصيته النحوية ، ويبرز موقفه من مصنفات الأوائل ، وهو موقف ذو ثلاث شعب ، كما رأيت ، وسنرى من بين هؤلاء الأعلام من أخذ ابن الشجرى عنهم ، ولم يصرح ، وساق كلامهم كأنه من عند نفسه ، وما أنا ذا أذكرهم بحسب وقياتهم :

سيبويه - أبو بشر عمرو بن عثمان

(١٨٠ هـ)

ابن الشجرى موصول النسب النحوى بسبويه ، قال أبو البركات الأنبارى فى ترجمة ابن الشجرى : « وعنه أخذت علم العربية ، وأخبرنى أنه أخذه عن ابن طباطبا ، وأخذه ابن طباطبا عن على بن عيسى الرّبعى ، وأخذه الربعى عن أبى على الفارسى ، وأخذه أبو على الفارسى عن أبى بكر بن السراج ، وأخذه ابن السراج عن أبى العباس المبرد ، وأخذه المبرد عن أبى عثمان المازنى وأبى عمر الجرمى ، وأخذه عن أبى الحسن الأخفش ، وأخذه الأخفش عن سبويه وغيره » .

وسبويه إمام النحاة ، وكتابه العظيم قرآن النحو ، لا يخلو كتاب نحوى من الأخذ عنه والنقل منه ، وقد استكثر ابن الشجرى من حكاية أقواله والاحتجاج بكلامه ، ثم نصب نفسه لشرحه والانتصار له ، وتصحيح ما ذهب إليه . وقد تبعه ابن الشجرى فى مسائل كثيرة ، تراها على امتداد « الأملى » ، غير أنى رأيت يتابع آراءه دون أن يصرح ، فمن ذلك ما ذكره ابن الشجرى ^(٢) من أن « حُسَّانا » فى قول الشاعر :

(١) نزهة الألباء ص ٤٠٦ ، و ترجمة ابن الشجرى آخر تراجم الكتاب .

(٢) المجلس السادس .

قتلنا منهم كل فتى أبيض حسانا

منصوب على الوصف لكل ، ثم ذكر البغدادي أن ابن الشجري تبع سيبويه في ذلك (١) .

ومن ذلك ما ظهر لي من كلام ابن الشجري في تأويل قول الراجز :

* أطرباً وأنت قنسرى *

قال (٢) : « خاطب نفسه مستفهماً ، وهو مثبت ، أى قد طربت ، ولا يجوز : هل طرباً » فقد رأيت مشابه بين هذا الكلام وقول سيبويه (٣) : « وما يدللك على أن ألفت الاستفهام ليست بمنزلة هل ، أنك تقول للرجل : أطرباً ؟ وأنت تعلم أنه قد طرب ، لتويحه وتقرره ولا تقول هذا بعد هل » .

وقد لا يكون ابن الشجري أخذ هذا الكلام من سيبويه ، فإن ذلك مما يعدّ قدراً مشتركاً بين الكتب ، ولكنه كلامٌ من نظر في كتاب سيبويه ، بلا ريب .

وهذه مثلٌ أجتزىء بها مما أورده ابن الشجري ، شرحاً لكلام سيبويه واحتجاجاً لأقواله ، ورداً على من خالفه :

١ - نقل ابن الشجري (٤) عن سيبويه : « وتقول : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبيد الله ، وما رأيت أحداً يفعل ذاك إلا زيدا . هذا وجه الكلام ، وإن حملته على الإضمار الذى فى الفعل فقلت : إلا زيد ، فرفعت ، فعربى ، قال الشاعر :
فى ليلة لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبها

وكذلك : ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيدا ، وإن رفعت فجائز حسن ، وإنما اختير النصب ها هنا ، لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه ، ولا يكون

(١) الخزانة ٤٠٧/٢ ، والأمر على ما قال البغدادي ، فى كتاب سيبويه ١١١/٢ .

(٢) المجلس الرابع والثلاثون .

(٣) الكتاب ١٧٦/٣ .

(٤) المجلس الحادى عشر .

بدلاً إلا من منفى ، لأن المبدل منه منصوب منفى ، ومضمرة مرفوع ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً من « أحد » ، لأنه هو المنفى ، وجعلوا « يقول ذاك » وصفا للمنفى ، وقد تكلموا بالآخر ، لأن معناه معنى المنفى ، إذ كان وصفاً لمنفى . انتهى كلامه . قال ابن الشجري : « ومعنى قوله : « تكلموا بالآخر » أى تكلموا بالرفع فى المستثنى » ثم استطرد فى شرح هذه المسألة .

٢ - تكلم سيبويه على حذف الفعل مع « أمّا » من قولهم : « أما أنت منطلقاً انطلقت معك » ، قال : فإنما هى « أن » ضمت إليها « ما » وهى ما التوكيد ، ولزمت « ما » كراهية أن يحذفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل ، كما كانت الماء والألف عوضاً من ياء الزنادقة واليماني .

ويتناول ابن الشجري هذا الكلام الموجز بالشرح والبسط (١) .

٣ - رجّح ابنُ الشجري (٢) مذهب سيبويه على مذهب الأخفش ، فى كون « أن » تسدُّ مسدِّ مفعولين ، فى باب ظن وأحوالها .

٤ - حكى ابن الشجري (٣) مذهب سيبويه فى أن « ما » المصدرية لا تحتاج إلى عائد ، وذكر أن أبا الحسن الأخفش كان يخالفه فى ذلك ، ويضمّر لها عائداً ، فهى على قوله اسم ، وعلى قول سيبويه حرف .

وقد أبطل ابن الشجري مذهب الأخفش بقوله : « وما يبطل قول الأخفش أننا نقول : عجبت مما ضحكت ، وما نام زيد ، فنجد « ضحك ونام » خاليتين من ضمير عائد على « ما » ظاهر ومقدر ، ونجد أبداً عائداً إلى « ما » الخبرية ، ظاهراً فى نحو : عجبت مما أخذته ، وما جلبه زيد ، ومقدراً فى نحو ﴿ فكلوا مما رزقكم الله ﴾ فإن احتج للأخفش بأن الفعل الذى لا يتعدى إلى مفعول به يتعدى إلى مصدره ، كما يتعدى الفعل المتعدى إلى المفعول به إلى مصدره ، والفعل إذا ذكر دل بلفظه على مصدره ، فنقدر إذن ضميراً يعود على الضحك ، فى قولنا : عجبت مما ضحكت ،

(١) المجلس الثانى والأربعون .

(٢) المجلس السابع .

(٣) المجلس الثامن والستون .

وضميرا يعود على النوم ، في قولنا : عجبت مما نام زيد ، ويجوز أن نبرز هذا الضمير فنقول : عجبت مما ضحكته ، ومما نامه زيد ، فهذا قد أفسده النحويون بقول الله تعالى : ﴿ ولهم عذاب أليم بما كانوا يُكذِّبون ﴾ في قراءة من ضم ياءه وشدّد ذاله ، وقالوا : لا يخلو الضمير المحذوف من قوله ﴿ يكذبون ﴾ أن يعود على القرآن ، أو على النبي ، أو على المصدر الذي هو التكذيب ، فإن أعدناه إلى القرآن أو النبي ، فقد استحقوا بذلك العذاب ، وإن أعدناه إلى التكذيب لم يستحقوا العذاب ، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن وبالنبي كانوا بذلك مؤمنين ، فكيف يكون لهم عذاب أليم بتكذيب التكذيب ؟ .

وقد تعقب ابن هشام ابن الشجري فيما حكاه من إفساد قول الأخفش ، قال (١) : « وقال ابن الشجري : أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى : ﴿ ولَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بما كانوا يُكذِّبون ﴾ فقالوا : إن كان الضمير المحذوف للنبي عليه السلام أو للقرآن ، صحَّ المعنى وَحَلَّت الصلة عن عائد ، أو للتكذيب فسد المعنى ، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين اهـ وهذا سهوٌ منه ومنهم ، لأن كذبوا ليس واقعا على التكذيب ، بل مؤكد به ، لأنه مفعول مطلق ، لا مفعول به ، والمفعول به محذوف أيضا ، أى بما كانوا يكذبون النبي أو القرآن تكذيبا ، ونظيره : ﴿ وكذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ .

وقد انتصر ابن الشجري لسيبويه في المسألة الزنبورية الشهيرة التي جرت بينه وبين الكسائي ، ثم انتصر له أيضا في مواضع أخرى من الأمالي (٢) .

وكما نسب ابن الشجري إلى سيبويه إنشاد شاهد من الشواهد ، لم أجده في المطبوع من الكتاب - ورجعتُ هذا إلى اختلاف نسخ كتاب سيبويه - كذلك حكى عنه أقوالا لم أجدها في الكتاب ، فمن ذلك : ما حكاه في معنى « أو » ، قال (٣) : واختلَفوا في قوله : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون ﴾ فقال بعض

(١) المغنى ص ٣٣٨ .

(٢) انظر المجلسين السابع والعشرين ، والحادى والثلاثين ، والفقرتين السابعة عشرة والثانية والعشرين من آراء ابن الشجري ، ثم ما كتبه عن المحذوف .

(٣) المجلس الخامس والسبعون ، وانظر أيضا المجلس الأول في الكلام على حذف العائد .

الكوفيين : « أو » بمعنى الواو ، وقال آخرون منهم : المعنى بل يزيدون ، وهذا القول ليس بشيء عند البصريين ، وللبصريين في « أو » هذه ثلاثة أقوال : أحدها قول سيبويه ، وهو أن « أو » ها هنا للتخيير ، والمعنى أنه إذا رأهم الرائي يُخَيَّرُ في أن يقول : هم مائة ألف ، وأن يقول : أو يزيدون .

وقد فَتَشْتُ في كتاب سيبويه ، فلم أجد فيه شيئاً مما حكاه عنه ابن الشجري ، ثم رأيت ابن هشام يشكك في هذا الذي حكاه ابن الشجري ، قال بعد ذكر هذا الوجه (١) : « نقله ابن الشجري عن سيبويه ، وفي ثبوته عنه نظر ، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما » .

الكسائي - علي بن حمزة

(١٨٩ هـ)

اختار ابنُ الشجري ما ذهب إليه الكسائي في تقدير المحذوف من قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ .

قال (٢) : « التقدير : لا تجزي فيه ، كما قال : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ ... واختلف النحويون في هذا الحرف ، فقال الكسائي : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء ، أراد أن الجارَّ حذف أولاً ، ثم حذف العائد ثانياً . وقال نحوي آخر : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا « فيه » . وقال أكثر أهل العربية ، منهم سيبويه والأخفش : يجوز الأمران . والأقيسُ عندي أن يكون حرف الظرف حذف أولاً ، فجعل الظرف مفعولاً به على السعة » .

وهذا القول الذي جعله ابن الشجري هو الأقيس عنده ، هو رأى الكسائي السابق . وقد نصَّ ابنُ هشام (٣) على أن ابن الشجري نقله عن الكسائي .

(١) المغنى ص ٦٧ .

(٢) المجلس الأول .

(٣) المغنى ص ٦٨٢ .

وقوى ابن الشجرى رأى الكسائى فى حذف الفاعل ، فى باب إعمال
الفاعلين (١) .

ولل جانب هذا ضَعَّف ابن الشجرى ما ذهب إليه الكسائى فى توجيه
التأنيث من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تُكُنْ فَتَنَّتْهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ وقد تكلمت عليه فى
الفقرة الرابعة من آراء ابن الشجرى النحوية .

ثم ضَعَّف رأيه فى المسألة الزُبُورِيَّة الشهيرة ، وأشارت إليها قريبا فى حديث
سيبويه .

قطرب - محمد بن المستنير

(٢٠٦ هـ)

حكى عنه ابن الشجرى (٢) مجيء « لعل » بمعنى « لام كى » . ثم تعقبه فيما
حكاه من مجيء « إن » بمعنى « قد » قال (٣) : « وقد حكى قطرب أن « إن » قد
جاءت بمعنى « قد » ، وهو من الأقوال التى لا ينبغى أن يُعْرَجَ عليها » .

الفراء - يحيى بن زياد

(٢٠٧ هـ)

نقل عنه ابن الشجرى رأيه فى أن « عُدوة » معرفة بغير دخول الألف واللام (٤) .
وحكى عنه تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ بمعنى لا تنصرف
عيناك عنهم (٥) .

(١) المجلس الثانى والثلاثون .

(٢) المجلس الثامن .

(٣) المجلس التاسع والسبعون .

(٤) المجلس الثانى والعشرون .

(٥) المجلس نفسه .

وقد تعقبه ابن الشجري في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ أَيُّحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكَلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ فقال بعد أن حكى تأويل الزجاج والفارسي (١) : « وقال الفراء : فقد كرهتموه فلا تفعلوه ، يريد : فقد كرهتم أكل لحمه ميتاً فلا تغتابوه ، فإن هذا كهذا ، فلم يفصح بحقيقة المعنى » .

وتعقبه أيضاً في إعرابه « خيراً » من قوله تعالى : ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ فقال (٢) : « والثاني أن « خيراً » صفة مصدر محذوف ، تقديره : انتهوا انتهاءً خيراً لكم ، وهو قول الفراء ، وهذا القول ليس فيه زيادة فائدة على ما دلّ عليه « انتهوا » لأن « انتهوا » يدل على الانتهاء بلفظه ، فيفيد ما يفيد الانتهاء » .

وقد ذكرت في تحقيقي أن الفراء لم يقل هذا الرأي صراحةً ، ولكن محقق كتابه « معاني القرآن » قد أول كلامه تأويلاً ينتهي إلى ما ذكره عنه ابن الشجري ، وذكرت أيضاً أن الأحفش الصغير سبق ابن الشجري في هذا التعقب (٣) .

هذا وقد ساق ابن الشجري بعض الآراء ، غير معزوة ، وظهر لي بالتتبع والمراجعة أنها من كلام الفراء ، فمن ذلك :

١ - أنشد ابن الشجري شاهداً على الإضمار لغير مذكور قول القطامي (٤) :

هم الملوك وأبناء الملوك لهم والآخذون به والساسة الأول

قال : أراد الآخذون بالملك .

وقد ذكر البغدادي أن ابن الشجري أخذ هذا من الفراء ، ولم يعزه إليه (٥) .

٢ - حكى ابن الشجري ثلاثة أقوال ، في ضم الضاد وتشديد الراء ورفعها ،

(١) المجلس الثالث والعشرون .

(٢) المجلس الحادي والأربعون ، وانظر مثلاً آخر لتعقب الفراء في المجلس الخمسين .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١ ، وتفسير القرطبي ٢٥/٦ .

(٤) المجلس العاشر .

(٥) الحرة ٣٨٤/٢ ، وراجع معاني القرآن للفراء ١٠٤/١ .

من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرَّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾ وقال في الوجه الثالث (١) : « أن يكون ضم الرء إتباعاً لضممة الضاد ، كقولك : لم يردكم ، والأصل : يضرركم ويرددم ، فألقيت ضمة المثل الأول على الساكن قبله ، وحرك الثاني بالضم إتباعاً للضممة قبله ، فلما حرك الثاني وقد سكن الأول وجب الإدغام . وتحريك الثاني في هذا النحو بالفتح هو الوجه ، لخفة الفتحة مع التضعيف ، وبه قرأ في هذا الحرف المفضل الضبي ، عن عاصم بن أبي النجود » .

ووجه الفتح هذا هو اختيار الفراء ، كما في معاني القرآن ٢٣٢/١ .

٣ - أشار ابن الشجري إلى ما قيل في اتصال قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ بما قبله وبما بعده ، ثم قال (٢) : « وَأَوْجَهُ مَا قِيلَ فِيهِ أَنَّ مَوْضِعَ الْكَافِ رَفَعَ خَبَرَ مُبْتَدَأً مَحذُوفٌ أَىِ اقْبَلُوا مَا أَمَرَكَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِهِ فِي الْغَنَائِمِ وَغَيْرِهَا ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ وَالتَّقْدِيرُ : كَرَاهِيَتِهِمْ لِمَا فَعَلْتَ فِي الْغَنَائِمِ كَأَخْرَاجِكَ مِنْ بَيْتِكَ عَلَى كُرْهِ مِنْهُمْ ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ .

وهذا الوجه الذى اختاره ابن الشجري هو من تقدير الفراء ، وذكره في معاني القرآن ٤٠٣/١ ، وحكاها ابن الشجري بألفاظه في المجلس الحادى والثانين ، ونسبه أبو جعفر الطبرى إلى بعض نحوئى الكوفة (٣) .

٤ - تكلم ابن الشجري على دخول « إلا » في قول ابن أحرر : « أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تَلْجَا » ، فقال (٤) : « دَخَلَتْ « إِلَّا » هَا هُنَا مُوجِبَةً لِلنَّفْيِ الَّذِى تَضْمَنَهُ هَذَا الْفِعْلُ ، أَلَا تَرَى أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : أَيْ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، فَقَدْ نَفَيْتَ قِيَامَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : أَيْ إِلَّا أَنْ يَقُومَ ، فَقَدْ أَوْجِبْتَ بِإِلَّا قِيَامَهُ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : لَمْ يَرِدْ إِلَّا أَنْ يَقُومَ . وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَيَأْتِىَ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ أَىِ لَا يَرِيدُ اللَّهُ إِلَّا إِتْمَامَ نُورِهِ » .

(١) المجلس الثانى عشر .

(٢) المجلس الثالث عشر .

(٣) تفسير الطبرى ٣٩٢/١٣ .

(٤) المجلس الحادى والعشرون .

وكلام ابن الشجرى هذا منتزع من كلام الفراء ، في معانى القرآن ٤٣٣/١ ،
مع اختلاف العبارة ، ومع وضع المصطلح البصرى موضع المصطلح الكوفى ، وأعنى
كلمة « النفى » عند ابن الشجرى مكان « الجحد » عند الفراء .

٥ - استشهد ابن الشجرى على جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان
المضاف ملتبساً به ، بقوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ، قال (١) :
« أخبر بخاضعين عن المضاف إليه ، ولو أخبر عن المضاف لقال : « خاضعةً ،
أو خُضِعاً أو خَوَاضِعٍ ، وإنما حَسُنَ ذلك ، لأن خضوع أصحاب الأعناق بخضوع
أعناقهم » .

وهذا الذى استحسنته ابن الشجرى هو اختيار الفراء ، في معانى القرآن

. ٢٧٧/٢

٦ - أورد ابن الشجرى (٢) أقوالاً كثيرة في تقدير جواب القسم المحذوف
لقوله تعالى : ﴿ ص . وَالْقُرْآنَ ذِى الذِّكْرِ ﴾ ، وذكر من هذه الأقوال أن الجواب قوله
تعالى : ﴿ إن ذلك لحق تخاصم أهل النار ﴾ ، وعلق على هذا التقدير فقال : « وهذا
قول ضعيف جدا ، لبعده ما بينه وبين القسم ، ولأن الإشارة بقوله : ﴿ ذلك ﴾
متوجهة إلى ما يكون من التلاوم والتخاصم بين أهل النار يوم القيامة ، وذكر تلاومهم
متأخر عن القسم » .

وقد سبق الفراء إلى تضعيف هذا التقدير ، فقال (٣) : « وذلك كلام قد
تأخر تأخراً كثيراً عن قوله : ﴿ وَالْقُرْآنَ ﴾ ، وَجَرَتْ بينهما قصص مختلفة ، فلا نجد
ذلك مستقيماً فى العربية » .

٧ - ذكر ابن الشجرى فى إعراب ﴿ فَتَّتَيْنِ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ فما لكم
فى المُنَافِقِينَ فَتَّتَيْنِ ﴾ قال (٤) : « انتصاب فتتين على الحال ، لأن المعنى : ما لكم

(١) المجلس الرابع والعشرون .

(٢) المجلس الثانى والأربعون .

(٣) معانى القرآن ٣٩٧/٢ .

(٤) المجلس الحادى والسبعون .

منقسمين في شأنهم فرقتين ، فرقة تمدحهم وفرقة تذمهم . وحقيقة القول عندى أن ﴿ فئتين ﴾ في معنى مختلفين ، فحرف الجر الذى هو « في » متعلق بهذا المعنى ، أى مالكم مختلفين في أمرهم ، فانتصابه كانتصاب ﴿ معرضين ﴾ في قوله : ﴿ فما لَهُمْ عن التذكرة مُعْرِضِينَ ﴾ .

وتفسير ﴿ فئتين ﴾ بمختلفين ، هو من قول الفراء (١) ، ولابن الشجرى فضل التنظير بالآية الأخرى .

هذه مآخذ ابن الشجرى من الفراء ، وقد لا يكون صاحبنا أخذ هذه الآراء نصاً ، ولكنه كلامٌ من نظر في كتاب الفراء ، كما قلتُ من قبل في مآخذ ابن الشجرى من سيبويه .

الأخفش الأوسط - سعيد بن مسعدة

(٢١٥ هـ)

نقل ابن الشجرى عنه في مواضع من « الأمالى » ، وبخاصة من كتابه (٢) « الأوسط » ، وهو من الكتب المفقودة حتى الآن .

وقد ضعَّف ابنُ الشجرى بعض آراء الأخفش التى خالف فيها سيبويه ، وذكرت هذا في حديثى عن سيبويه .

هذا وقد وجدت بعض آراء أوردها ابن الشجرى غير معزوة ، ورأيت بالتبَّع نسبتها إلى الأخفش ، فمن ذلك :

استشهد ابنُ الشجرى على تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، بقول الشاعر (٣) :

ألا يا نخلَةً من ذات عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

(١) معانى القرآن ١/٢٨٠ .

(٢) المجلسان الثالث والثلاثون والثاني والأربعون .

(٣) المجلس السابع والعشرون .

وتقديره عنده : عليك السلام ورحمة الله . وقد أفاد البغدادي (١) أن هذا من تقدير الأخفش . ومنه أيضا أن ابن الشجري (٢) ذكر من شواهد حذف الجملة . قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ، ثم قال : أى وقيل لى : ﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ . وهذا تأويل الأخفش ، كما ذكر ابن الجوزي (٣) ، والذي ذكره ابن الشجري أخذه من الشريف المرتضى (٤) .

هذا وقد نسب ابن الشجري إلى الأخفش رأيين متعارضين في وقوع جملة الماضى حالاً . ونهت عليه في حواشى التحقيق (٥) .

الأصمعى - عبد الملك بن قُريب

(٢١٦ هـ)

نقل عنه ابنُ الشجري تفسيره لقول كبيد (٦) :

حتى تهبَّجَّ في الرواح وهاجها طلبَ المعقَّب حقه المظلوم

وقوى رأيه في أن « إن » للشرط في قول الشاعر (٧) :

سقتَه الرِّوَاعِدُ مِن صَيِّفٍ وَإِن مِّن خَرِيفٍ فَلَن يَعْدَمَا

وأن المعنى : وإن سقتَه من خريف فلن يعدم الرى . ثم حكى عن سيبويه قوله : أراد : وإما من خريف ، وحذف « ما » لضرورة الشعر ، وإنما يصفُ وعلاً . قال ابنُ الشجري : وقول الأصمعى قوياً من وجهين ، أحدهما أن « إما » لا تستعمل إلا مكررة ، أو يكون معها ما يقوم مقام التكرير ، كقولك : إما أن تتحدث بالصدق وإلا فاسكت ، وإما أن تزورنى أو أزورك ، وهذا معدوم في البيت .

(١) الخزانة ٣٩٩/١ ، ١٩٢/٢ .

(٢) المجلس الثالث والأربعون .

(٣) زاد المسير ١١/٣ وهو في معاني القرآن للأخفش ص ٢٧٠ .

(٤) أماليه ٧١/٢ .

(٥) المجلس الرابع والأربعون ، والحادى والسبعون .

(٦) المجلس التاسع والأربعون .

(٧) المجلس التاسع والسبعون .

والثاني أن مجيء الفاء في قوله : « فلن يعدما » يدل على أن « إن » الشرطية ، لأن الشرطية تُجَاب بالفاء ، وإما لا تقتضى وقوع الفاء بعدها ، ولا يجوز ذلك فيها ، تقول : إما تزورنى وإما أزورك ، ولا يجوز : وإما فأزورك ، فهذين كان قول الأصمعيّ عندي أصوب القولين » .

وقوى رأيه أيضا فيما ذهب إليه من نصب « رثمان » وإنكار رفعه في قول الشاعر :

أم كيف ينفع ما تُعطى العَلُوقُ به رثمان إذا ما ضنَّ باللبين

وقد عرضت لهذا في الفقرة الأولى من آراء ابن الشجرى الإعرابية .

الجرمى - صالح بن إسحاق

(٢٢٥ هـ)

حكى ابن الشجرى رأيه في إعراب « دخلت البيت » قال (١) : فمذهب سيبويه أن البيت ينتصب بتقدير حذف الخافض - أى دخلت إلى البيت - وخالفه في ذلك أبو عمر الجرمى ، فزعم أن البيت مفعول به ، مثله في قولك : بنيت البيت .

وتعقبه في وزن « كلتا » قال (٢) : وذهب الجرمى إلى أن وزن كلتا : فَعْتَل ، وأن التاء على تأنيثها ، ويشهد بفساد هذا القول ثلاثة أشياء ، أحدها : سكون ما قبلها ، والثانى : أن تاء التأنيث لا تُرَادُ حَشْوًا ، والثالث : أن مثال فَعْتَل معدوم في العربية .

وكان ابن الشجرى قد حكى مذهب سيبويه ، قال : وذهب سيبويه في « كلتا » إلى أنها فعلى ، كذكرى ، وأصلها : كلوى ، فحذفوا واوها ، وعوضوا منها التاء ، كما فعلوا في بنت وأخت وهنت .

(١) المجلس الثالث والأربعون .

(٢) المجلس الثالث والخمسون .

ابن السكيت - يعقوب بن إسحاق

(٢٤٤ هـ)

نقل عنه ابنُ الشجرى فى غير مجلس ، كثيراً من شروحه اللغوية ، ورجَّح رأيه فى اشتقاق « القَيْلِ » . قال (١) : فأما قولهم للملك الذى دون الملك الأعظم : قَيْل ، فقال فيه ابن السكيت : القيل : الملك من ملوك حمير ، وجمعه أقيال وأقوال ، فمن قال : أقيال ، بناه على لفظ قَيْل ، ومن قال : أقوال ، جمعه على الأصل ، وأصله من ذوات الواو ، وكان أصله قَيْل ، فخفض ، مثل سيّد ، من ساد يسود .

ثم ذكر ابن الشجرى الرأى الآخر ، فى اشتقاق « قَيْلِ » ، وهو أن أصله من اليائى ، وقال : إن قول ابن السكيت غير بعيد ، فيجوز أن يكون أصله فيعل ، من القول ، فلما خفضوه ، حملة من قال فى جمعه : أقيال ، على لفظه ، وحملة من قال : أقوال ، على أصله ، كما قالوا من الشَّوْب : مَشُوبٌ ومَشِيْبٌ .

المبرد - محمد بن يزيد

(٢٨٥ هـ)

ابن الشجرى موصول النسب (٢) النحوى بأبى العباس المبرد ، وقد نقل ابن الشجرى آراءه ، مستشهدا وشارحا وناقدا .

وحكاية ابن الشجرى لأقوال المبرد كثيرةٌ فى « الأمالى » ، ولا سبيل إلى إيرادها كلها ، والذى يعيننى ذكرُ المواضع التى تعقَّب فيها ابنُ الشجرى أبا العباس المبرد ، وهذه مُثَل منها :

١ - فى حديث ابن الشجرى عن « أما » ، قال (٣) : « واعلم أن « أما » لما نزلت منزلة الفعل نصبت ، ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها ، وإنما نصبت الظرف الصحيح ، كقولك : أما اليوم فأبى منطلق ، وأما عندك فأبى جالس ، وتعلق

(١) المجلس الخامس والأربعون .

(٢) راجع ما نقلته عن أبى البركات الأنبارى فى حديث سيويه .

(٣) المجلس السادس والثلاثون ، وأعادته ابن الشجرى فى المجلس الثامن والسبعين .

بها حرف الظرف ، في نحو قولك : أما في الدار فزيد نائم ، وإنما لم يجر أن يعمل ما بعد الظرف في الظرف ، لأن ما بعد « إن » لا يعمل فيما قبلها ، وعلى ذلك يحمل قول أبي علي : « أما على أثر ذلك فإني جمعت » ، ومثله قولك : أما في زيد فإني رغبت ، ففي متعلقة بأما نفسها في قول سيويه وجميع النحويين ، إلا أبا العباس المبرد ، فإنه زعم أن الجار متعلق برغبت ، وهو قول مباين للصحة ، خارق للإجماع ، لما ذكرته لك من أن « إن » تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها ، فلذلك أجازوا : زيدا جعفر ضارب ، ولم يجيزوا : زيدا إن جعفر ضارب ، فإن قلت : أما زيدا فإني ضارب ، فهذه المسألة فاسدة في قول جميع النحويين ، لما ذكرته لك من أن « أما » لا تنصب المفعول الصريح ، وأن « إن » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهو في مذهب أبي العباس جائز ، وفساده واضح .

هذا وقد أفاد السيوطي (١) أن المبرد قد رجع عن رأيه هذا .

٢ - حكى ابن الشجري (٢) تضعيف أبي علي الفارسي لما ذهب إليه المبرد من أن قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ دعاء عليهم ، على طريقة ﴿ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ ﴾ و ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ قال ابن الشجري : ودفع ذلك أبو علي وغيره بقوله تعالى : ﴿ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ ، قالوا : لا يجوز أن ندعو عليهم بأن تُحصِرَ صدورهم عن قتالهم لقومهم ، بل نقول : اللهم ألقِ بأسهم بينهم .

٣ - حكى ابن الشجري (٣) أقوال العلماء في تأويل وإعراب قوله تعالى : ﴿ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ ، ثم قال : وقال أبو العباس محمد بن يزيد : « يدعو في موضع الحال ، والمعنى : ذلك هو الضلال البعيد في حال دعائه إياه ، وقوله : ﴿ لِمَنْ ﴾ ، مستأنف مرفوع بالابتداء ، وقوله : ﴿ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ صِلْتَهُ ، و ﴿ لَيْسَ الْمَوْلَى ﴾ خبره .

(١) الهمع ٦٨/٢ ، ونقلت عبارته في حواشي التحقيق .

(٢) المجلس الرابع والأربعون ، وأعادته في المجلس الحادي والسبعين .

(٣) المجلس الحادي والستون . وانظر أمثلة أخرى لموقف ابن الشجري من المبرد ، شارحا وناقدا ، في

المجالس : التاسع عشر ، والخامس والخمسين ، والسادس والخمسين ، والسابع والخمسين .

قال ابن الشجرى : وهذا الذى قاله يستقيم لو كان فى موضع ﴿ يَدْعُو ﴾ يُدْعَى ، فىكون تقديره : ذلك هو الضلال البعيد مَدْعُوًّا ، فىكون حالا من الضلال ، فمجيئه بصيغة فعل الفاعل ، وليس فيه ضمير عائد على المدعو ، يبعده عن الصواب .

هذا وقد نسب ابن الشجرى إلى المبرد ما لم يقل به ، حين حكى اختلاف النحويين فى إعراب ﴿ تَوَمَّنُونَ ﴾ و ﴿ تُجَاهِدُونَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ تَوَمَّنُونَ بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله قال (١) : « فذهب أبو العباس المبرد إلى أن قوله : ﴿ تَوَمَّنُونَ ﴾ و ﴿ تُجَاهِدُونَ ﴾ معناه آمَنُوا وجَاهِدُوا ... وقال غير أبى العباس : تَوَمَّنُونَ وتجاهدون ، عطف بيان على ما قبله .

وقد ظهر لى أن المبرد لم يذهب هذا المذهب ، إنما جعل « تَوَمَّنُونَ » بياناً للتجارة ، وهو الوجه الذى عزاه ابن الشجرى لغير المبرد ، وظهر لى أيضا أن نسبة الوجه الأول إلى المبرد ، قديمة ، فقد نسبه إليه أبو جعفر النحاس (٢) .

ثم رأيت ابن الشجرى ينقل كلاما عن المبرد ، لم أجده فى كتابيه المقتضب والكمال . قال ابن الشجرى فى أوجه النداء (٣) : « وقال أبو العباس المبرد : من قال : يا بؤسا لزيد ، جعل النداء بمعنى الدعاء على المذكور ، وكذلك قول سعد بن مالك بن ضبيعة :

يابؤس للحرب التى وضعت أراهم فاستراحوا

كأنه دعا على الحرب ، وأراد يابؤس الحرب ، فزاد اللام .

ولم أجد من هذا الكلام كله عند المبرد إلا قوله : « أراد يابؤس الحرب ، فأقحم اللام توكيدا ، لأنها توجب الإضافة » . وهذا وجدته فى الكامل ٢١٧/٣ ، وقد ذكره ابن الشجرى فى المجلس الرابع والخمسين .

(١) المجلس الثالث والثلاثون .

(٢) راجع المقتضب ٨٢/٢ ، ١٣٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٣/٣ .

(٣) المجلس الخامس والثلاثون .

وقد وجدت ابن الشجرى يُغير على كلام المبرد ، دون عزو إليه ، فقد قال في المجلس الأول : « حذف الضمير العائد من الصلة أقيس من حذف العائد من الصفة ، لأن الصلة تلزم الموصول ، ولا تلزم الصفة الموصوف ، فتنزل الموصول والصلة منزلة اسم واحد ، فحسن الحذف لما جرت أربعة أشياء مجرى شيء واحد ، وهى الموصول والفعل والفاعل والمفعول » .

فهذا من كلام المبرد في المقتضب ١٩/١ ، وقد أعاده ابن الشجرى في المجلس الأربعين .

ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن الشجرى من شواهد حذف خبر « إن » في قول الأخطل :

سوى أن حيا من قريش تفضّلوا على الناس أو أن الأكارم تهشلا

ال ابن الشجرى (١) : « أراد : أو أن الأكارم نهشلا تفضّلوا على الناس ، والبيت آخر القصيدة » .

وهذه الجملة الأخيرة من كلام المبرد في المقتضب أيضا ١٣١/٤ .

ابن كيّسان - محمد بن أحمد

(٢٩٩ هـ)

ردّ عليه ابن الشجرى ما أجازته من تقديم حال المجرور عليه ، فقال (٢) : « وأما ما تعلق به ابن كيّسان من قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ فإن ﴿ كافة ﴾ ليس بحال من ﴿ الناس ﴾ كما توهم ، وإنما هو على ما قاله أبو إسحاق الزجاج حال من الكاف في ﴿ أرسلناك ﴾ والمراد كافة ، وإنما دخلته الهاء للمبالغة ، كدخولها في علامة ونسابة ورواية ، أى أرسلناك لتكفّ الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر » .

(١) المجلس التاسع والثلاثون .

(٢) المجلس الحادى والسبعون .

وقد روى عنه ابن الشجرى حكايةً طريفة ، تدل على فضله ، وبإلائه ، قال (١) : « روى عن أبى الحسن بن كيسان أنه قال : حضرت مجلس إسماعيل القاضى ، وحضر أبو العباس الميرد ، فقال لى أبو العباس : ما معنى قول سيبويه : « هذا باب ما يعمل فيه ما قبله وما بعده » ! قال : فقلت : هذا باب ذكر فيه سيبويه مسائل مجموعة ، منها ما يعمل فيه ما قبله ، نحو قولهم : أنت الرجل ديناً ، نصبوه على الحال ، أى أنت الرجل المستحق الرجولية فى حال دين ، ومنها ما يعمل فيه ما بعده ، نحو قولهم : أما زيداً فأنا ضارب ، فالعامل فى « زيد » ها هنا « ضارب » ، لأن « أما » لا تعمل فى صريح المفعول ، ولم يُرد سيبويه بقوله هذا أن شيئاً واحداً يعمل فيه ما قبله وما بعده ، هذا لا يكون . فقال لى أبو العباس : هذا لا يوصل إليه إلا بعد فكرٍ طويل ، ولا يفهمه إلا من أتعب نفسه . فقلت له : منك سمعتُ هذا ، وأنت فسرتَه لى ، فقال : إنى من كثرة فضولى فى جهْد .

الزَّجَّاج - إبراهيم بن السَّرِيِّ

(٣١١ هـ)

حكى عنه ابن الشجرى كثيراً من آرائه (٢) ، وبخاصة فى إعراب القرآن الكريم ، وكتاب الزججاج فيه من الأصول التى اعتمد عليها العربون واللغويون والمفسرون . ثم رأيت ابن الشجرى يورد كلامه من غير تصريح بنسبته إليه ، جاء ذلك فى تفسير قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (٣) . وقد رجح ابن الشجرى رأى الزَّجَّاج على رأى أبى على الفارسي ، فى إعراب ﴿ هَنِيئاً ﴾ من قوله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً ﴾ ، فأبو على يرى أن ﴿ هَنِيئاً ﴾ حال وقعت موقع الفعل ، بدلا من اللفظ به ، كما وقع المصدر فى قولهم : سَقِيًا له ورَعِيًا ، بدلا من اللفظ بسقاه الله ورعاه الله ، والزججاج يذهب إلى أن ﴿ هَنِيئاً ﴾ وقع وهو صفة فى موضع المصدر .

(١) المجلس الثامن والسبعون .

(٢) راجع المجالس : الثامن والتاسع ، والثانى والعشرين ، والتاسع والستين .

(٣) المجلس الرابع والثلاثون ، ويقارن ما أورده ابن الشجرى بما فى معانى القرآن للزججاج ٢٦٩/١ . وانظر أيضاً المجلس الحادى والستين .

قال ابن الشجرى (١) : « وقول الزجاج أقيس من قول أبى على ، لأنه نصب ﴿ هنيئاً ﴾ نصب المصدر ، والمصدر قد استعملته العرب بدلا من الفعل ، فى نحو : سقياً له ورعياً ، وجاء ﴿ هنيئاً ﴾ على قول الزجاج مفردا بعد لفظ الجمع فى قوله تعالى : ﴿ كلوا واشربوا هنيئاً ﴾ لأنه وقع موقع المصدر ، والمصدر يقع مفردا فى موضع التثنية وفى موضع الجمع ، كقولك : ضربتهما ضرباً ، وقتلتهما قتلاً ، لأنه اسم جنس ، بمنزلة العسل والبرّ والزيت ، فلا يصح تثنيته وجمعه ، إلا أن يتنوع » .

وقد تعقب ابن الشجرى الزجاج ، وأفسد ما ذهب إليه فى تأويل قوله تعالى : ﴿ يدعوا لمن ضره أقرب من نفعه ﴾ ، وذلك أن ابن الشجرى حكى أقوال العلماء فى توجيه الآية الكريمة ، ثم قال (٢) : « قال الزجاج : ومثل (يدعو) قول عنترة : يدعون عنتراً والرماح كأنها أشطان بئر فى لبان الأدهم أى يقولون : ياعتتر ، وهذا القول فى تقدير الزجاج فاسد المعنى ، وإنما كان يصح لو كانت اللام لام الجر ، فقليل : يقول لمن ضره أقرب من نفعه هو مولاي ، وفى التقدير الآخر يصح لو كان تقدير يدعو : يزعم ، وهذا غير معروف ، وذلك أن الزعم يتعدى إلى مفعولين ، ويجوز تعليقه عنهما باللام المفتوحة ، كقولك : زعمت لزيد منطلق ، والمعنى فى تقدير الزجاج بعيد من الصواب ، لأن المعنى فى تقديره : يقول عابد الوثن : من ضره أقرب من نفعه هو مولاي ، لا فرق فى المعنى بين إدخال اللام وإسقاطها ، وكيف يقر عابد الوثن أن ضره الوثن أقرب إليه من نفعه ، وهو يعبده ويزعم أنه موله ؟ ولم يكن عبّاد الأوثان يزعمون أن عبادتها تضرهم ، بل كانوا يقولون إنها تقربهم إلى الله ، كما قال تعالى : ﴿ والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله ﴾ أى يقولون ما نعبدهم .

السِّيرافى - أبو سعيد الحسن بن عبد الله

(٣٦٨ هـ)

نقل عنه ابن الشجرى نقلاً عزيزاً ، لا تكاد تظفر به فى كتاب من كتب

(١) المجلس الخامس والعشرون .

(٢) المجلس الحادى والستون .

النحو ، وذلك أن أبا القاسم الأمدى صاحب « الموازنة » استشكل شيئاً من معاني « قد » ذكره المبرد في « المقتضب » فكتب يستفتى أبا سعيد السيرافي .

قال ابن الشجري (١) : « وروى عن أبي أحمد عبد السلام بن الحسين البصري ، أنه قال : كتب إلي شيخنا أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الأمدى ، رُقعةً نُسخَتْها : أريد - قُدِّمْتُ قبلك - أن تسأل القاضي أبا سعيد ، أدام الله عزّه ، عما أنا ذاكره في هذه الرقعة ، وتتطوّل بتعريفى ما يكون في الجواب » ثم ذكر ابن الشجري صورة السؤال والجواب .

وحكى عنه ما اعترض به المبرد ، في تكرير « لا » (٢) .

وقد تعقب ابن الشجري أبا سعيد السيرافي ، في بعض ما ذهب إليه من آراء ، قال في ترخيم « طيلسان » مسمّى به (٣) : « وأجاز أبو سعيد السيرافي « ياطليس » بكسر اللام ، على لغة من ضم آخر المرتحم ، وإن لم يكن في الصحيح اسمٌ على فيعل . قال : كما جاز : يا منص ، فجاء به على مفع ، وليس مثله في الكلام » .

قال ابن الشجري : وهذا تشبيهٌ فاسد ، لأنه شبه مثلاً تاماً بمثال ناقص محذوف اللام ، وإنما يشبه التام بالتام ، كتشبيه طيلس بجيدر .

وردّ عليه ما أورده في شرح كتاب سيبويه ، من تفسير لعبارة « أكلوني البراغيث » في كلام طويل ، أورده في المجلسين : العشرين ، والحادى والستين .

ونسبه إلى السهو فيما عرّض له من الكلام على قول الشاعر :

* يا صاح يا ذا الضامر العنس *

وقول عبيد :

ياذا الخوفنا بمقتل شيخه حُجر تمنى صاحب الأحلام

(١) المجلس الحادى والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس السادس والخمسون .

فقال (١) : « قال السيرافي : ذا في البيتين للإشارة ، وما بعدهما نعت لهما ، وهو رفع وإن كان مضافا ، لأن الأصل فيه غير الإضافة . أما البيت الأول فتقديره : إذا الضامر عنسه ، كما تقول : أيها الضامر عنسه ، والبيت الثاني تقديره : إذا الخوف لنا ، كما تقول : أيها الخوف لنا » .

قال ابن الشجري : قول أبي سعيد إن الضامر مضاف إلى العنس ، صحيح ، لأن الضامر غير متعد ، والاسم الذي بعده فيه ألف ولام ، وقوله : إن الخوف مضاف إلى ما بعده ، سهو ، لأن الخوف متعد ، وليس بعده اسم فيه ألف ولام ، وأنت لا تقول : الخوف زيد ، فالضمير في قوله : الخوفنا ، منصوب لا مجرور .

الفارسي - أبو علي الحسن بن أحمد

(٣٧٧ هـ)

وأبو علي ركن من العلم باذخ ، وقد أوى إليه ابن الشجري كثيراً في « أماليه » ، وطوّف به : مستشهدا وشارحا وناقدا .

وابن الشجري موصول النسب النحوي بأبي (٢) علي ، ويبدو إجلاله له واحتفاله بمصنفاته في هذا الحشد الهائل من النقول التي حكّاها عنه ابن الشجري ، وملاً بها كتابه ، ثم في تصديده لشراحه ، وردّه كتبه بعضها إلى بعض ، وأظن ظناً أن قدرا كبيرا من الآراء التي ساقها ابن الشجري غير معزوة ، إنما ترجع إلى مصنفات أبي علي (٣) ، فقد رأيت ابن الشجري كثير الإعظام له والتعويل عليه ، ثم ظهر لي في تحقيق الجزء الأول من الأمالي ثمانية مواضع ، أورد فيها ابن الشجري آراء لأبي علي ، لم يعزها إليه ، وساقها كأنها من عند نفسه (٤) ، ولا سبيل إلى ذكر كل المواضع التي

(١) المجلس الخامس والسبعون .

(٢) راجع كلامي عن سيبويه .

(٣) هذا ما قلته منذ إحدى عشرة سنة عند إعداد هذه الرسالة . وقد رأيت تصديقه ، حين اتصلت

بأبي علي ، وخبرته منهجه ، في أثناء تحقيقي لكتابه (الشعر) وذكرت ذلك في مقدمة تحقيقي له ص ٩٠ - ٩٢ .

(٤) انظرها في المجالس : الرابع والحادي عشر ، والثاني والعشرين والسابع والعشرين ، والحادي والثلاثين

والخامس والثلاثين والسابع والثلاثين (مرتين) .

وانظر « أبو علي الفارسي » ص ٦٥٠ وما بعدها .

أفاد فيها ابن الشجري من أبي علي ، فهى إلى الكثرة ما هى . وحسبى أن أذكر أمثلة من شرح ابن الشجري له ، واستدراكه عليه ، ومخالفته عن آرائه :

١ - حكى ابن الشجري عن أبي علي قوله فى باب تخفيف الهمزة : « ولا تُخفَّف الهمزة إلا فى موضع يجوز أن يقع فيه ساكن غير مدغم ، إلا أن يكون الساكن الذى بعده الهمزة المخففة الألف ، نحو هبابة » .

قال ابن الشجري ^(١) : قلت : « قد ألغز فى كلامه هذا ، وما وجدت لأحد من مفسرى ^(٢) كتابه الذى وسمه بالإيضاح ، تفسير هذا الكلام » ثم أورد كلاماً طويلاً فى شرح قول أبي علي المذكور .

٢ - نقل ابن الشجري أقوال النحاة فى تفسير « عمرك الله » ثم ساق تأويل أبي علي ، وعرض له بالشرح ، قائلاً ^(٣) : « ويجب أن ترعى قلبك ما أقوله فى تفسير قول أبي علي » . وهذه العبارة تؤذن بأن هذا الشرح ممّا ظهر لابن الشجري ، من دون سائر الشرايح .

٣ - تكلم ابن الشجري على قولهم : « ويؤلمه » وحذف إحدى اللامين منه ، إذ كان الأصل : ويل لأمه . ثم حكى كلام أبي علي ، وأورد عليه شرحاً جيداً ، خلص منه إلى مسائل من الإدغام ^(٤) .

٤ - حكى ابن الشجري الخلاف الشهير فى وزن « أشياء » والمخدوف منها ، ونقل كلام أبي علي ، ثم عرض له بالشرح والبيان ^(٥) .

٥ - استفتح ابن الشجري المجلس الخمسين بذكر الحذف من قولهم : « فوك وذو مال » ثم قال : « ولأبى علي كلام فى « فى » أوردته فى تكملة الإيضاح ، وهو مفتقر إلى كلام يبرزه وتفسير يوضحه » ثم حكى كلامه ، وشرحه ..

(١) المجلس التاسع والثلاثون .

(٢) أنظر أيضاً مثلاً لتعقب ابن الشجري شراح أبي علي ، فى المجلس السابع والثلاثين .

(٣) المجلس الثانى والأربعون .

(٤) المجلس السادس والأربعون .

(٥) المجلس الثامن والأربعون .

٦ - صحَّح ابنُ الشَّجَرِيّ خطأَ لأبي عليّ ، أورده في كتابه « العوالم » ،
فقد استشهد أبو عليّ على استعمال الظن بمعنى التهمة ، فقال : « وعلى هذا قوله :
أو ظنين في ولاء » .

قال ابن الشَّجَرِيّ (١) : « والصواب : « أو ظنينا » هكذا هو منصوب ،
عطف على مستثنى موجب ، في رسالة عمر رضوان الله عليه ، إلى أبي موسى ،
وذلك قوله : « المسلمون عدول بعضهم على بعض ، إلا مجلوداً في حدٍّ ، أو مجرباً
عليه شهادة زور ، أو ظنينا في ولاء أو نسب » .

والأمر على ما قال ابن الشَّجَرِيّ في الكامل للمبرد ١٣/١ ، وهو من أوثق
المصادر التي ذكرت هذه الرسالة .

٧ - خالف ابنُ الشَّجَرِيّ أبا عليّ ، في إعراب « خُضَيْين » من قول النابغة
الجعدي (٢) :

كَأَنَّ حَوَامِيَه مُذْبِرًا خُضَيْينَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ
حِجَارَةَ غَيْلٍ بَرَضْرَاضِيَةً كُسَيْينَ طِلَاءً مِنْ الطَّحْلِبِ

فقوله : « خضين » عند أبي عليّ ، في موضع نصب بأنه حال من
« الحوامي » والعامل فيه ما في « كأن » من معنى الفعل ، ولم يجعل أبو عليّ
« خضين » خبر « كأن » لأنه جعل خبرها قوله : « حجارة غيل » ، ولم يُجز أن
يكونا خبرين لكأن ، على حدِّ قولهم : هذا حلو حامض ، أى قد جمع الطعمين ،
قال : لأنك لا تجد فيما أخبروا عنه بخبرين أن يكون أحدهما مفرداً ، والآخِر جملة ،
لا تقول : زيد خرج عاقل .

قال ابن الشَّجَرِيّ : « والقول عندي أن يكون موضع « خضين » رفعاً بأنه
خبر « كأن » وقوله : « حجارة غيل » خبر مبتدأ محذوف ، أى هى حجارة غيل ،
وأداة التشبيه محذوفة ومثله في حذف حرف التشبيه في التنزيل : ﴿ وَأَزْوَاجَهُ
أَمْهَاتُهُمْ ﴾ ، أى مثل أمهاتهم في تحريمهن عليهم والتزامهم تعظيمهن » .

(١) المجلس الثالث والعشرون .

(٢) المجلس الرابع والعشرون .

قلت : وإعراب ابن الشجري أولى من إعراب أبي علي ، لأن إعراب هذا يؤول إلى التطويل بذكر الخبر ، وذكر حالين متواليين قبل استيفاء الخبر .

٨ - ذكر أبو علي أقوالاً في « مُخَضَّب » من قول الأعشى (١) :

أرى رجلاً منكم أسيفاً كأنما يَضُمُّ إلى كَشْحِيه كَفًّا مُخَضَّباً

ومن هذه الأقوال أن يكون صفة لرجل ، لأنك تقول : رجل مخضوب ، إذا خضبت يده ، كما تقول : مقطوع ، إذا قطعت يده ، فتقول على هذا : رجل مخضب ، إذا أخضبت يده ، قال : وإن شئت جعلته حالا من الضمير المرفوع في « يضم » أو المحرور في قوله : « كَشْحِيه » ، لأنهما في المعنى لرجل المذكور .

قال ابن الشجري : وأقول : إنك إذا جعلته حالا من المضمر في « يضم » كان أمثل من أن تجعله حالا من المضاف إليه ، إلا أن ذلك جاز لالتباس الكشحين بما أضيفتا إليه ، وأما إجازته أن يكون وصفا لرجل ، ففاسد في المعنى ، وهو محمول على ترك إنعام نظره فيه ، لأنك إذا فعلت ذلك ، أخرجته من حيز التشبيه والمجاز ، فصار وصفا حقيقيا ، والشاعر لم يرد ذلك ، لأن الرجل الذي عناه لم يكن مخضبا على الحقيقة ، وإنما شبهه بمن قطعت يده ، وضمها إليه مخضبة بالدم .

هذا كلام ابن الشجري ، وهو يرجع إلى رأيه في أن التوجيه الإعرابي مرتبط بصحة المعنى وسلامته ، كما ذكرت من قبل في الظاهرة الإعرابية عند ابن الشجري .

٩ - ذكر ابن الشجري في قول أبي الصلت :

أشرب هنيئا عليك التاج مُرْتَفَقاً في رأس غُمدانَ داراً مِنكَ مِحْلَلاً

قال (٢) : وأما قوله : « دارا » فحال من « رأس غمدان » ، وأجاز أبو علي أن يكون حالا من « غمدان » . قال : لأن الحال قد جاءت من المضاف إليه ، نحو ما أنشده أبو زيد :

عُوذٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الحَدِيدِ مِضَاعِفًا يَتَلَهَّبُ

(١) المجلس الرابع والعشرون .

(٢) المجلس الخامس والعشرون ، وأيضاً المجلس السادس والسبعون .

قال ابن الشجرى : وليس فى هذا البيت شاهد قاطع بأن « مضاعفا » حال من « الحديد » بل الوجه أن يكون حالا من « الحلق » لأمرين : أحدهما ضعف مجيء الحال من المضاف إليه (١) ، والآخر أن وصف الحلق بالمضاعف أشبه من وصف الحديد به ، كما قال أبو الطيب :

أَقْبَلْتُ تَبَسُّمَ وَالجِيَادِ عَوَائِسُ يَحْيِيَنَّ فِي الحَلَقِ المِضَاعِفِ وَالقَنَا

ويتوجه ضعف ما قاله من جهة أخرى ، وذلك أنه لا عامل له فى هذه الحال ، إذا كانت من « الحديد » إلا ما قدره فى الكلام من معنى الفعل بالإضافة ، وذلك قوله : « ألا ترى أنه لا تخلو الإضافة من أن تكون بمعنى اللام أو من » .

قال ابن الشجرى : وأقول إن « مضاعفا » فى الحقيقة إنما هو حال من الذكر المستكن فى « عليهم » إن رفعت « الحلق » بالابتداء ، وإن رفعت بالظرف ، على قول الأحفش والكوفيين ، فالحال منه ، لأن الظرف حينئذ يخلو من ذكر .

١٠ - خالف ابن الشجرى أبا على فى تقدير الجواب من قوله تعالى (٢) : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ اليمِينِ * فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ اليمِينِ ﴾ فأبو على يرى أن الفاء جواب « إن » ، وابن الشجرى يذهب إلى أن الفاء جواب « أمّا » . ولم يصرح ابن الشجرى بهذه المخالفة ، وإنما ظهرت لى من كلام أبى حيان (٣) .

١١ - استبعد ابن الشجرى ما ذهب إليه أبو على فى تأويل قوله تعالى : ﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ .

قال (٤) : « قال أبو على فى كتابه الذى سماه « التذكرة » : « قيل لنا : علام عطف قول الله سبحانه تعالى : ﴿ فَكْرَهُتُمُوهُ ﴾ من قوله : ﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكْرَهُتُمُوهُ ﴾ ؟ فقلنا : المعنى : فكما كرهتموه فاكروها الغيبة واتقوا الله

(١) راجع الفقرة الثانية من آراء ابن الشجرى النحوية .

(٢) المجلس الثانى والأربعون . وانظر أيضاً المجلس الحادى والثلاثين ، وكتاب الشعر لأبى على ص ٦٤ .

(٣) البحر المحيط ٢١٦/٨ ، وانظر المقتضب ٧٠/٢ ، وحواشيه .

(٤) المجلس السادس والسبعون ، وانظر أيضا المجلس الثالث والعشرين .

فقوله : ﴿ واتقوا الله ﴾ عطف على قوله : فاكرهوا ، وإن لم يذكر للدلالة الكلام عليه ، كقوله : ﴿ اضربْ بعضاك الحجر فانفجرت ﴾ أى فاضرب فانفجرت ، وقوله : ﴿ فكرهتموه ﴾ كلام مستأنف ، وإنما دخلت الفاء ، لما فى الكلام من معنى الجواب ، لأن قوله : ﴿ أحبُّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ﴾ كأنهم قالوا فى جوابه : لا ، فقال : ﴿ فكرهتموه ﴾ ، أى فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة ، فهو جوابٌ لما يدلُّ عليه الكلام ، من قولهم : « لا » ، فالفاء ها هنا بمنزلتها فى الجزاء ، والمعنى على : فكما كرهتموه ، وإن لم تكن « كما » مذكورة ، كما أن قولهم : ما تأتيني فتحدثنى ، المعنى : ما تأتيني فكيف تحدثنى ، وإن لم تكن « كيف » مذكورة ، وإنما هى مقدرة .

قال ابن الشجرى : والقول عندى أن الذى قدره أبو على ها هنا بعيد ، لأنه قدر المحذوف موصولا ، وهو « ما » المصدرية ، وحذف الموصول وإبقاء صلته ردىء ضعيف ، ولو قدر المحذوف مبتدأ ، كان جيدا ، لأن حذف المبتدأ كثير فى القرآن والتقدير عندى : فهذا كرهتموه ، والجملة المقدرة المحذوفة مبتدئية ، لا أمرية ، كما قدرها ، فكأنه قيل : فهذا كرهتموه ، والغيبة مثله ، وإنما قدرها أمرية ليعطف عليها الجملة الأمرية ، التى هى : ﴿ واتقوا الله ﴾ ، ولا حاجة بالكلام إلى تقدير جملة أمرية لتعطف عليها الجملة الأمرية ، لأن قوله : ﴿ واتقوا الله ﴾ عطف على الجملة النهية التى هى قوله : ﴿ ولا يغترب بعضكم بعضا ﴾ ، وعطف الجملة على جملة مذكورة أولى من عطفها على جملة مقدرة ، والإشارة فى المبتدأ الذى قدرته ، وهو « هذا » موجهة إلى الأكل الذى وصفه الله ، كأنه لما قدر أنهم قالوا : لا ، فى جواب قوله : ﴿ أحبُّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ﴾ قيل : فهذا كرهتموه ، أى : فأكل لحم الأخ الميت كرهتموه ، والغيبة مثله . فتأمل ما ذكرته تجده أصوب الكلامين .

وقد ذكر أبو على هذه المسألة فى « الحجة » أيضا . انتهى كلام ابن الشجرى ، وقد حكاه الزركشى^(١) . ثم حكى ابن هشام كلا التقديرين وقال^(٢) : « وبعد فعندى أن ابن الشجرى لم يتأمل كلامَ الفارسيّ ، فإنه قال : « كأنهم قالوا فى الجواب : « لا » فقليل لهم : فكرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله ، فاتقوا عطف على

(١) البرهان ٣/١٩٦ .

(٢) المعنى ص ١٨١ .

فاكرهوا ، وإن لم يذكر ، كما في : ﴿ اضربْ بعصاك الحجرَ فانفجرتْ ﴾ ، والمعنى : فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة ، وإن لم تكن « كما » مذكورة ، كما أن « ما تأتينا فتحدثنا » معناه : فكيف تحدثنا ؟ وإن لم تكن « كيف » مذكورة اهـ . وهذا يقتضى أن « كما » ليست محذوفة ، بل إن المعنى يعطيها ، فهو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب .

الرَّمَانِي - عَلِيّ بن عيسى

(٣٨٤ هـ)

نقل عنه ابن الشجرى (١) أن اللام في قوله تعالى : ﴿ وما كان اللهُ ليُضِيعَ إيمانكم ﴾ لَمْ الْجَحْد ، وأن الفعل بعدها منصوب بإضمار « أن » ، ولا تظهر « أن » هذه بعد اللام .

وتعقبه في تقدير المحذوف من قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أن تَضِلُّوا ﴾ فقال بعد أن حكى تقدير الكسائي والفراء والمبرد (٢) : وقال عليّ بن عيسى الرمانى : إن التقديرين (٣) في قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أن تَضِلُّوا ﴾ واقعان موقعهما ، لأن البيان لا يكون طريقا إلى الضلال ، فمن حذف « لا » فحذفها للدلالة عليها ، كما حذفت للدلالة عليها من جواب القسم في نحو : والله أقوم ، أى لا أقوم ، إلا أن أبا العباس حمل الحذف على الأكثر ، لأن حذف المضاف لإقامة المضاف إليه مقامه أكثر من حذف لا .

قال ابن الشجرى : وأقول : ليس يجرى حذف « لا » في نحو : ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أن تَضِلُّوا ﴾ مجرى حذفها من جواب القسم ، لأن الدلالة عليها إذا حذفت من جواب القسم قائمة ، لأنك إذا قلت : والله أقوم ، لو لم ترد « لا » لجئت باللام والنون ، فقلت : لأقومن .

وحكى تأويله (٤) لموضع الكاف من قوله تعالى : ﴿ كدأب آل فرعون ﴾ ثم

(١) المجلس الرابع والأربعون .

(٢) المجلس التاسع والسبعون .

(٣) التقدير الأول : لئلا تضلوا ، والثاني : كراهة أن تضلوا .

(٤) المجلس الثمانون .

ذكر أن كلام الرمانى فى الآفة الكرمفة كلامٌ من نظر فى كتاب الفراء .

هذا وقد حكى ابن الشجرى رأى الرمانى فى زيادة الباء فى ﴿ كفى بالله ﴾ ولم ينسبه إليه ، ونبه على هذا البغدادى فى شرح أبيات المعنى (١) .

ابن جنى - أبو الفتح عثمان بن جنى

(٣٩٢ هـ)

وأبو الفتح من عرفت - نفاذ بصيرة ولفافة حس - فتح للعربية آفاقاً رحبة ، وكشف عن جوانب فذة منها ، أضاءت الطريق للباحثين والدارسين ، قديماً وحديثاً .

ولابن الشجرى خصوصية بابن جنى ، فقد شرح كتابيه : التصريف الملوكى ، واللمع ، وقد أفاد ابن الشجرى من ابن جنى ، ووقف منه موقفه من أعلام العربية : ناقلاً وشارحاً وناقداً . ولا سبيل إلى ذكر كل المواضع التى نقل فيها ابن الشجرى عن ابن جنى ، فقد امتلأ كتاب الأمالى بأقوال ابن جنى ، وكان أبو الفتح أوّل علم يحكى عنه ابن الشجرى فى المجلس الأول من الأمالى . ولكن الذى يعينى هو تلك المواطن التى ذكر فيها ابن الشجرى آراء ابن جنى دون أن يعزوها إليه ، أو تلك الآراء التى ساقها ابن الشجرى غير منسوبة ، ورأيت فيها مشابهة من كلام ابن جنى ، وكذلك الآراء التى نصره أو تعقبه فيها . فمن ذلك :

١ - ذكر ابن الشجرى فى قول عدى بن زيد :

لم أر مثل الأقوم فى عبن الأيام ينسون ما عواقبها .

قال (٢) : وقوله : « ما عواقبها » ما استفهامية ، و « ينسون » معلق ، كما علق

نقيضه وهو يعلمون ، فالتقدير : ينسون أى شىء عواقبها .

وقد ذكرت فى تحقيقى أن هذا من كلام ابن جنى فى كتابه المحتسب .

(١) ٣٤٧/٢ ، ٣٤٨ ، وأمالى ابن الشجرى ، المجلس الموقى الثلاثين .

(٢) المجلس الحادى عشر .

٢ - فرق ابن الشجري بين تخفيف الهمزة ، وبين إبدالها ياء ، فذكر في قول المتنبى :

جربت من نار الهوى ما تنطفى نار الغضا وتكل عما تحرق
قال (١) : أبدل من همزة « تنطفى » ياء ، لانكسار ما قبلها ، كما أبدل الفرزدق من المفتوح ما قبلها ألفا ، في قوله :

راحت بمسلمة البغال عشية فازعني فزارة لا هناك المرتع
وهذا لا يسمى تخفيفا ، وإنما هو إبدال ، لا يجوز إلا في الشعر ، والتخفيف الذى يقتضيه القياس في هذا النحو أن تجعل الهمزة بين .

وهذا من كلام ابن جنى فى المحتسب أيضا ، كما ذكرت فى حواشى التحقيق .

٣ - حكى ابن الشجرى عن أبى على الفارسى حذف « فيه » من قول امرى القيس :

* كبير أناس فى بجادٍ مزمل *

أى مزمل فيه ، ثم قال ابن الشجرى (٢) : « ولولا تقدير « فيه » ها هنا ، وجب رفع « مزمل » على الوصف لكبير ، وتقدير « فيه » أمثل من حمل الجر على المجاورة » .

وقد ذكرت فى تحقيق هذا الموضوع أن هذا هو رأى ابن جنى فى الخصائص .

٤ - ذهب ابن الشجرى (٣) إلى أن « كلاً » لا تضاف إلى واحد معرفة . وقد رأيت هذا رأى معزواً إلى ابن جنى ، فى الأشباه والنظائر للسيوطى . وذكرته فى حواشى التحقيق .

(١) المجلس الثانى عشر .

(٢) المجلس الثالث عشر .

(٣) المجلس الحادى والثلاثون .

٥ - في مبحث التكرير استشهد ابن الشجري على تكرير المفرد بقول
القائل (١) :

أبوك أبوك أربد غير شك أحلك في المخازي حيث حلا
وقد رأيت بحاشية أصل الأمالي : « هذا البيت وما معه من الشرح كله كلام
ابن جنى في كتاب مشكل أبيات الحماسة » .

٦ - أنشد ابن الشجري في عود الضمير مفردا إلى اثنين قول الشاعر (٢) :

أخو الذئب يعوى والغراب ومن يكن شريكه يطعم نفسه شر مطمع
ثم قال : « جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد ، فأعاد إليهما ضميرا مفردا ،
لأنهما كثيرا ما يصطحبان في الوقوع على الجيف ، ولولا ذلك كان حقه أن يقول :
ومن يكونا شريكه » .

وقد رأيت هذا الكلام لابن جنى في المحتسب ، مع اختلاف يسير في
العبارة ، كما ذكرت في حواشي التحقيق .

٧ - ذكر ابن الشجري (٣) أن الألف لا يفارق المد . وقد وجدت هذا لابن
جنى في اللسان (ردف) .

٨ - في حديث ابن الشجري عن الحنوف ، أنشد قول الراجز (٤) :

تروحي أجدر أن تقيلي غدا بجنبتي باردٍ ظليل
وذكر أن فيه خمسة حذف ، ثم قال : « لأنه قدر : إيتى مكانا أجدر بأن
تقيلي فيه ، فحذف الفعل ، وحذف المفعول الموصوف الذى هو « مكانا » ،
وحذف الباء التى يتعدى بها « أجدر » ، وحذف الجار من « فيه » فصار : تقيليه ،

(١) المجلس الثاني والثلاثون .

(٢) المجلس الثامن والثلاثون .

(٣) المجلس التاسع والثلاثون .

(٤) المجلس الحادى والأربعون .

فحذف العائد إلى الموصوف ، كما حذف في قوله سبحانه : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ أى لا تجزى فيه .

وقد رأيت هذا الكلام كله - عدا الاستشهاد بالآية الكريمة - في المحتسب لابن جنى .

٩ - في حديث ابن الشجرى عن حذف النون ، قال (١) : « وإنما استمر هذا الحذف والإبدال في النون ، لما بينها وبين حروف العلة من المشابهة ، لأنها إذا سكنت تضمنت غنةً ، كما تتضمن حروف اللين مدًا » .

وهذا من كلام ابن جنى في المنصف ، ولابن الشجرى فضل التمثيل والإيضاح بما ذكره بعد .

هذا ولابن الشجرى وقفات مع ابن جنى ، نصره في بعضها ، وتعقبه في بعضها الآخر : فمن ذلك :

١ - ما ذكره في إعراب « هنيئاً » ، قال (٢) : وجعل أبو الفتح بن جنى هنيئاً في قول كثير :

هنيئاً مريئاً غير داءٍ مخامرٍ لعزة من أعراضنا ما استحلت

حالا ، وقعت بدلا من اللفظ بالفعل ، وخالف أبا على في تقدير ذلك الفعل ، فزعم أن التقدير : ثبت هنيئاً لعزة ما استحلت من أعراضنا ، فحذف « ثبت » وأقام « هنيئاً » مقامه ، فرفع به الفاعل الذى هو « ما استحلت » ، وكذلك قال في قول المتنبي :

* هنيئاً لك العيد الذى أنت عيئته *

قال : العيد مرفوع بفعله ، والأصل : ثبت هنيئاً لك العيد ، فحذف الفعل وقامت الحال مقامه ، فرفعت الحال العيد ، كما كان الفعل يرفعه . وقول أبى الفتح في

(١) المجلس الخامس والأربعون . والمنصف ٢/٢٢٨ ، وأيضاً سر صناعة الإعراب ص ٤٣٨ .

(٢) المجلس الخامس والعشرون .

هذا أشبه (١) من قول أبي علي ، لأن أبا علي زعم أن « هنيئاً » وقع موقع « ليهنئك » ، وهذا لفظ أمر ، والأمر لا يقع حالا ، أو موقع « هنأك » ، وهذا لفظ خبر يراد به الدعاء ، كقولهم : رحم الله فلانا ، والدعاء أيضا لا يكون حالا .

٢ - حكى ابن الشجرى كلام الشراح فى قول المتنبي (٢) :

كفى ثعلا فخرأ بأنك منهم ودهرأ لأن أمسيت من أهله أهل
ونقل رأى ابن جنى ، قال : قال أبو الفتح : « ارتفع » أهل « لأنه وصف
لدهر ، وارتفع » دهر « بفعل مضمر ، دل عليه أول الكلام ، فكأنه قال : وليفخر
دهرأ أهل لأن أمسيت من أهله ، لا يتجه رفعه إلا على هذا ، لأنه ليس قبله مرفوع
يجوز عطفه عليه » .

وقد تعقبه ابن الشجرى ، فقال : وأما قول أبي الفتح إنه ليس قبله مرفوع
يجوز عطفه عليه ، فقول من لم يُنعم النظر ، وقنع بأول لحة ، فقد يجوز عطف
« دهر » على فاعل « كفى » وهو المصدر المقدر ، لأن « أن » مع خبرها ها هنا
بمعنى الكون ، لتعلق « منهم » باسم الفاعل المقدر الذى هو « كائن » ، فالتقدير :
كفى ثعلا فخرأ كونك منهم ، ودهر مستحق لأن أمسيت من أهله ، أى وكفاهم
فخرأ دهر أنت فيه ، فأراد أنهم فخرأ بكونه منهم ، وفخرأ بزمانه ، لنضارة أيامه ، كما
قال أبو تمام :

* كأن أيامهم من حُسْنِهَا جُمِعُ *

٣ - قال ابن جنى فى شرح قول المتنبي :

ويصطنع المعروف مبتدأ به ويمنعه من كل من ذمه حمد
« معناه : يعطى معروفه المستحقين ، ومن تركو عنده الصنعة ، ويمنعه من كل
ساقط ، إذا ذم أحداً فقد مدحه » .

(١) انظر مثالا آخر لنصر ابن الشجرى رأى ابن جنى ، فيما يأتي من حديث أبى العلاء المعرى .

(٢) المجلس الثلاثون .

وقد تعقبه ابن الشجرى فى هذا الشرح (١)

٤ - حكى ابن الشجرى عن ابن جنى اللغات الثمانية فى « أف » ، وقوله :
« ولا يقال : أفى ، بالياء ، كما تقول العامة » .

قال ابن الشجرى (٢) : وأقول : إن الذى تقوله العامة جائز فى بعض اللغات ، وذلك فى لغة من يقول فى الوقف : أفعى وأعمى وحلبى ، يقبلون الألف ياء خالصة ، فإذا وصلوا عادوا إلى الألف ، ومنهم من يحمل الوصل على الوقف ، وهم قليل (٣)

الجرجاني - القاضي على بن عبد العزيز

(٣٩٢ هـ)

١ - حكى عنه ابن الشجرى علة زيادة الضاد فى قول المتنبى (٤) :

إن شكلى وإن شكلك شتى فالزمنى الحُصّ واخفِضى تبيضضى

٢ - ونقل عنه أيضا تأويله لقول المتنبى (٥) :

أوطُ عنك تشبهي بما وكأنه فما أحدٌ فوقى ولا أحدٌ مثلى

٣ - ومع تصريح ابن الشجرى بالنقل عن القاضي الجرجاني فى الموضوعين السابقين ، إلا أنه قد أغار على كلامه الذى أورده فى الوساطة ، عن الشعراء الذين ذكروا الطير التى تتبع الجيش لتصيب من لحوم القتلى . ولم يكتفِ ابن الشجرى بهذا حتى استاق كلامَ الجرجاني ، وتأويله لبيت المتنبى :

سحابٌ من العقبان يَزْحَفُ تحته سحابٌ إذا استسقت سقنتها صوارمة (٦)

(١) المجلس الحادى والثلاثون .

(٢) المجلس الخامس والأربعون .

(٣) وانظر نقدًا آخر لابن الشجرى حول تفسير ابن جنى لشعر المتنبى فى المجلس الثالث والسبعين .

(٤) المجلس الحادى والثلاثون ، وقرن بالوساطة ص ٤٥٥ .

(٥) المجلس الثالث والثمانون ، والوساطة ص ٤٤٢ .

(٦) المجلس الثامن والسبعون ، والوساطة ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

والعجب من ابن الشجرى إذ ينقل كلام الجرجاني بحروفه ، ثم ينسبه إلى نفسه .

الهروئى - على بن محمد النحوى

(نحو ٤١٥ هـ)

وهذا عالمٌ من علماء العربية ، حجب الزمن تصانيفه ، ولم يظهر منها إلا كتاب « الأزهية » الذى طبع فى دمشق منذ ثمانية عشر عاما (١) ، وهو كتاب رائد فى علم الحروف والأدوات ، ولما كان ابن الشجرى قد عالج مبحث الأدوات فى كثير من مجالسه ، كما أشرت إلى ذلك من قبل (٢) ، فقد أفاد من جهود العلماء المتقدمين ، وعلى رأسهم الهروئى ، لكن ابن الشجرى لم يصرح بالنقل عنه ألبتة . وهذا ما ظهر لى من ذلك بالمراجعة :

١ - ذكر ابن الشجرى من معانى « ما » أن تكون اسماً بمعنى الحين ، وكلامه فى ذلك كله منتزع من كلام الهروئى ، وقد خفى هذا على ابن هشام ، فتعقب ابن الشجرى فيما أورده ، ونهت عليه فى الفقرة السابعة والخمسين من آراء ابن الشجرى .

٢ - ما أورده ابن الشجرى من مجيء « أو » بمعنى واو العطف ، وشواهد ذلك ، أخذه كله من الهروئى (٣) .

٣ - وفى حديثه عن « أو » أيضاً ، ذكر أنها تستعمل بمعنى « إن » الشرطية مع الواو ، وذلك مما سبق به الهروئى ، وقد خفى هذا أيضاً على ابن هشام والسيوطى فنسباه إلى ابن الشجرى ، وأشرت إليه فى الفقرة الستين من آراء ابن الشجرى .

٤ - سلخ ابن الشجرى كلام الهروئى جميعه فى « إما » وقد وهم (٤) ابن

(١) ثم طبع كتابه « اللامات » فى بغداد ومصر .

(٢) راجع ما كتبه عن « الأدوات عند ابن الشجرى » .

(٣) المجلس الخامس والسبعون ، وقارن بالأزهية ص ١١٧ - ١٢٣ .

(٤) راجع الفقرة الثانية والستين من آراء ابن الشجرى .

هشام ابن الشجرى فى توجيه قوله تعالى : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ على التخيير ، وابن الشجرى إنما انتزع شواهدة كلها - ومنها الآية الكريمة - فى هذا المبحث من الهروى ، فإن كان إيراد فعلى الهروى .

٥ - سطا ابن الشجرى (١) على كلام الهروى وشواهدة حول معانى « إن » الخفيفة ، مكسورة ومفتوحة ، لكنه خالفه فى تقدير « ما » من قول الشاعر :
ورج الفتى للخير ما إن رأيتَه على السنِّ خيراً لا يزال يزيُدُ
فابن الشجرى يقدرها « ما » المصدرية ، والهروى يراها « ما » التى بمعنى « حين » .

الرَّبِيعِيّ - عَلِيّ بن عيسى

(٤٢٠ هـ)

الرَّبِيعِيّ شيخ شيوخ ابن الشجرى ، وقد حكى عنه ابن الشجرى قوله فى بناء « حذام » ونظائرها ، فقال بعد أن نقل آراء النحاة (٢) : ولعلّى بن عيسى الربيعى فى بناء « حذام » ونظائرها علّة لم يسبق إليها ، وهى تضمنهن معنى علامة التانيث التى فى حاذمة وقاطمة وراقشة ، فلما عدلن عن اسم مقدّرة فيه تاء التانيث ، وجب بناؤهنّ لتضمنهنّ معنى الحرف .

ونقل عنه شرحه لقول المتنبى (٣) :

نهبت من الأعمار ما لو حويته لهنت الدنيا بأنك خالد

وقوله (٤) :

لا تكثر الأموات كثرة قلة إلا إذا شقيت بك الأحياء

(١) المجلس التاسع والسبعون ، وقارن بالأزھية ص ٣٢ - ٧٠ .

(٢) المجلس السابع والخمسون .

(٣) المجلس الثامن والسبعون .

(٤) المجلس الثانى والثمانون .

وقوله (١) :

أَمَطَ عَنْكَ تَشْبِيهِى بِمَا وَكَأَنَّهُ فَمَا أَحَدٌ فَوْقَ وَلَا أَحَدٌ مِثْلِي

ثم تعقبه في تفسيره لقول المتنبي :

رَمَانِي خِسَاسُ النَّاسِ مِنْ صَائِبِ اسْتِهِ وَأَخْرَجَ قَطْنَ مِنْ يَدِيهِ الْجِنَادِلُ

فقال (٢) : « وفسر علي بن عيسى الربيعي قوله : « من صائب استه » بأنه من ضعفه إذا رمى يصيب استه ، فحمله على معنى قوله : « وآخر قطن من يديه الجنادل » وليس هذا القول بشيء ، لأننا لم نجد في الموصوفين بالضعف من يرمى بحجر أو غير حجر مما ترمى به اليد فيصيب استه ، وإنما هو مثل ضربه ، فذكر تفصيل عائيه : فقال : عابني أراذل الناس ، فمنهم من رمانى بعيب هو فيه ، وهو الأئنة ، فانقلب قوله عليه ، فأصاب استه بالعيب الذى رمانى به ، وآخر لم يؤثر كلامه في عرضي ، لِعِيٍّ وَحِقَارَتِهِ ، فهو كمن يرمى قرنه بسائح القطن ، أى الذين رموني من هذين الصنفين بهذين الوصفين » .

وقد رأيت أحمد بن علي بن معقل المهلبى الأزدى المتوفى سنة ٦٤٤ هـ ، يردُّ على ابن الشجرى تفسيره هذا ، فيقول ، بعد أن ذكر البيت (٣) : « وقال شيخ شيخنا الشريف ابن الشجرى : إنما هذا مثل ، أى رمانى بعيب هو فيه ، لأنه ذو أئنة ، فكأنه أراد : أصابنى فأصاب استه . وأقول : إن هذه الأقوال ضعيفة ، وأضعفها قول ابن الشجرى : « رمانى بعيب هو فيه ، أى رمانى بالأئنة » . والمعنى أنه رمانى بسهم من عيب فردَّ عليه أقبح رد ، كأنه يقول : أنا ليس فى عيب ، فعابنى عائبٌ نفسه أقبح عيب » .

(١) المجلس الثالث والثمانون .

(٢) المجلس الرابع والثمانون ، وذكر شارح ديوان المتنبي ١٧٤/٣ ، كلام ابن الشجرى هذا ، في إفساد قول الربيعي ، ولم يعزه إلى ابن الشجرى .

(٣) ماخذ الأزدى على أى اليمن الكندى في تفسير شعر المتنبي . تحقيق الدكتور هلال ناجى ، نشر بمجلة المورد العراقية - المجلد السادس - العدد الثالث ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

الشريف المرتضى - على بن الحسين

(٤٣٦ هـ)

تجمع بين الشريف المرتضى وبين ابن الشجرى علاقة التشيع . وهذا الشريف من أصحاب الأملى ، وتحتل « أماليه » مكانة عالية في كتب علوم العربية ، وتسمى غرر الفوائد ودُرر القلائد . وقد كان لابن الشجرى نسخة من هذه الأملى ، استنسخها بخطه (١) .

وقد أثار ابن الشجرى على كلام المرتضى في الحنوف ، وذكر كلامه بألفاظه ، دون أن يصرح بالنقل عنه أو الإفادة منه (٢)

والموضع الوحيد الذى صرح فيه ابن الشجرى بالشريف المرتضى ، غمزه فيه ، ونسبه إلى شيء من القصور . قال : « ذكر الشريف المرتضى رضى الله عنه ، البيتين اللذين الأول منهما : » (٣) « ويلم قوم » فى كتابه الذى سماه غرر الفوائد ، وبين معنيهما ، غير أنه لم يستوعب تفسير ما فيهما من اللغة ، ولم يتعرض للإعراب فيهما ، ولم يزل قليل الإلمام بهذا الفن » .

مكى بن أبى طالب القيسى الأندلسى

(٤٣٧ هـ)

ومكّى علم من أعلام العربية فى القرنين الرابع والخامس ، وكتبه فى علم القراءات وإعراب القرآن الكريم من عمد هذين الفنين .

وقد خطأه ابنُ الشجرى فيما ذهب إليه ، من أن « إن » الشرطية لا تدخل على الأسماء ، إلا أن تضم بعد « إن » فعلاً يرتفع بعده الاسم على الفاعلية ، ليس غير ، وصحح ابن الشجرى أن النحويين كما يضمرون بعد حرف الشرط أفعالاً ترفع

(١) راجع مقدمة تحقيق أمال المرتضى ص ٢١

(٢) المجلس الثالث والأربعون ، وقارن بما فى أمال المرتضى ٧٢/٢ .

(٣) يعنى قول الشاعر :

ويلم قوم غلوا عنكم لطبتهم لا يكتنون غداة العلى والنهل
راجع المجلس التاسع والأربعين ، وأمالي المرتضى ١٥٧/٢ .

الاسم بأنه فاعل ، كذلك يضمرون بعده أفعالا تنصب الاسم بأنه مفعول . ثم قال ابن الشجري بعد أن استوفى هذا المبحث ^(١) : « ولكي في تأليفه « مشكل إعراب القرآن » زلات ، سأذكر فيما بعد طرفاً منها إن شاء الله » .

وقد أفرد ابن الشجري هذه الزلات المجلس الثامن ، وبعضاً من الحادى والثمانين ، بدأ بذكر أغلاط مكى في سورة البقرة ، وانتهى بسورة مريم ، ثم قال في آخر كلامه : « هذه جملة ما علقْتُ به من سقطات هذا الكتاب ، على أنني لم أبالغ في تتبعها ، وإنما ذكرت هذه الردود على هذه الأغاليط ، لئلا يفتَرَّ بها مقصِّرٌ في هذا العلم ، فيعملُ عليها ويعملُ بها » .

وقد رأيت ابن هشام يدفع بعض اعتراضات ابن الشجري على مكى ^(٢) . ثم كتب الدكتور أحمد حسن فرحات ، ثلاث مقالات بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ^(٣) ، بعنوان « نظرات في ما أخذه ابن الشجري على مكى في كتاب مشكل إعراب القرآن » ، ردّ في هذه المقالات بعض ما أخذ ابن الشجري بأنها راجعة إلى سيِّم النسخة التي وقعت لابن الشجري من « المشكل » ، وذكر أن بعضاً آخر من هذه المآخذ موجودٌ في كتب المفسِّرين والمعريين قبل مكى .

ولعل موقف مكى من المعتزلة - الذين يرجع إليهم ابن الشجري في عقيدته - وتهجُّمهم عليهم ^(٤) ، هو الذى أغرى ابن الشجري به ، ودفعه إلى الانتقاص منه والظعن عليه .

والعجب من ابن الشجري ، يحمل على مكى ثم يستاق كلامه ، فقد رأيت مواضع من الأمالى اتفق فيها سياق ابن الشجري مع سياق مكى في « المشكل »

(١) المجلس الثامن والسبعون .

(٢) المغنى ص ١٩٥ ، في الكلام على الكاف المفردة .

(٣) الأجزاء الثلاثة الأولى من المجلد الحادى والخمسين (يناير - يوليو ١٩٧٦) ، وانظر أيضا : ما لم ينشر من الأمالى الشجرية . تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن - مجلة المورد العراقية - المجلد الثالث - العددان الأول والثانى - ١٩٧٤ .

(٤) راجع مشكل إعراب القرآن ٤٣٢/٢ ، في تأويل قوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة • إلى ربها ناظرة ﴾ .

اتفاقا تاما ، كأن ابن الشجرى ينقل عنه ، أو كأنهما ينقلان عن مصدر واحد ، بل إن ابن الشجرى ينقل استدلال مكى بحروفه ، وقد دلت على ذلك فى حواشى التحقيق^(١) ، بما يغنى عن الإطالة بذكره هنا .

الثمانينى - عمر بن ثابت

(٤٤٢ هـ)

نقل عنه ابن الشجرى ما حكاه عن بعض النحويين ، من إجازة تقديم حال المجرور عليه ، وتضعيفه لذلك^(٢)

وحكى عنه لغة فى « التى » قال^(٣) : وذكر أبو القاسم الثمانينى لغة خامسة ، وهى التى ، بتشديد الياء ، كما قالوا فى المذكر : الذى .

ثم ضعّف رأيه فى فتح عين « يأتى » ، فقال^(٤) : وقال بعض النحويين : إنما فتحوا عين يأتى على سبيل الغلط ، وتوهّموا أن ماضيه على فعل ، وعوّل أبو القاسم الثمانينى على هذا القول ، والصواب ما ذكرته أولا .

أبو العلاء المعرى - أحمد بن عبد الله

(٤٤٩ هـ)

نقل عنه ابن الشجرى نقلاً عزيزاً ، فقال بعد أن حكى أقوال العلماء فى شرح عبارة سيبويه « ما أغفله عنك شيئا » :^(٥) ووجدت بخط أبى الفرج سعيد بن على بن السلالى الكوفى ، ما أملاه عليه أبو العلاء المعرى ، ونسبه المعرى إلى بعض

(١) راجع المجالس : التاسع ، والثالث والثلاثين ، والأربعين ، وانظر أيضا ما سبق فى الفقرة الثانية والخمسين من آراء ابن الشجرى .

(٢) المجلس الحادى والسبعون .

(٣) المجلس الرابع والسبعون .

(٤) المجلس الحادى والعشرون .

(٥) المجلس السادس والستون .

النحويين ولم يُسمَّه ، قال : إن الذى قيل له هذا الكلام كان له صديق عوَّده أن يبرِّه ويحسن إليه ، وأنه ذكر صنيعه به ، فقال له السامع : ما أغفله عنك شيئا ، قال : فالكلام يتم عند قوله : « عنك » ، وقوله : « شيئا » من كلام مستأنف ، كأنه قال : فكر شيئا ، أى تفكيراً قليلاً ، أى إنه قد انتقل عن الحال التى كنت تجده عليها ، فكأن الرجل المثنى على الصديق شكَّ فى أمره ، ولم يَدْرِ ما أغفله عنه ، فقال له من حضر : فكَّر شيئا ، أى دع الشك ، لأنه إذا فكَّر وجب أن يصحَّ له الأمر . وقال المعرى : إن المراد بقوله : « ما أغفله عنك » التعجب ، ويحتمل أن يكون استفهاماً ، كأنه قال : أى شيء أغفله عنك ؟

وقد تعقب ابن الشجرى أبا العلاء فى شرحه لقولهم : « عمرك الله » (١) .

وتعقبه أيضاً فى شرحه لشعر المتنبي ، فقال فى قوله (٢) :

وأنتك بالأمس كنتَ محتملاً شيخ معد وأنت أمرؤها

وحكى أبو زكريا فى تفسيره لشعر المتنبي ، عن أبى العلاء المعرى ، أنه قال : زعم بعض النحويين أن « كان » لا تعمل فى الحال ، قال : وإذا أخذ بهذا القول جعل العامل فى « محتملاً » من قوله : « وأنتك بالأمس كنت محتملاً » الفعل المضمر الذى عمل فى قوله : بالأمس .

قال ابن الشجرى : وأقول : إن هذا القول سهو من قائله وحاكبه ، لأنك إذا علقت قوله « بالأمس » بمحذوف ، فلا بد أن يكون « بالأمس » خبراً لأن ، أو لكان ، لأن الظرف لا يتعلق بمحذوف إلا أن يكون خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة ، ولا يجوز أن يكون خبراً لأن ولا لكان ، لأن ظروف الزمان لا توقع أخباراً للجنس ، ولا صفات لها ولا صلوات ولا أحوالاً منها ، وإذا استحال أن يتعلق قوله : « بالأمس » بمحذوف ، علقت به بكان ، وأعملت « كان » فى « محتملاً » .

(١) المجلس الثانى والأربعون .

(٢) المجلس التاسع والستون . ويُعدُّ أبو العلاء من شراح المتنبي الكبير ، واسم شرحه : معجز أحمد ، ويسمى أيضاً اللامع العزيرى . وانظر كلاماً جيداً حول هذين الكنايين فى (أبو العلاء الناقد الأديب) للأخ الدكتور السعيد السيّد عبادة ص ١١٢ - ١٢٦ .

وقد أخذ ابن الشجرى على أبى العلاء تفسيره لقول المتنبي (١) :
لم تُسَمَّ يهارونُ إلا بعد ما آفَ — سَرَعَتْ وَنَارَعَتْ أَسْمَكَ الْأَسْمَاءُ

فقال : قال فيه أبو الفتح : أراد لم تسم بهذا الاسم إلا بعد ما تقارعت عليك
الأسماء ، فكلُّ أراد أن يُسمَّى به ، فخراً بك . وقال أبو العلاء : أجد ما يتأول في
هذا أن يكون الاسم ها هنا في معنى الصيت ، كما يقال : فلان قد ظهر اسمه ، أى
قد ذهب صيته في الناس ، فذكره لا يشاركه فيه أحد ، وماله يشترك فيه الناس ،
فأما أن يكون عنى باسمه هارون ، فهذا يحتمله ادعاء الشعراء ، وهو مستحيل في
الحقيقة ، لأن العالم لا يخلو أن يكون فيهم جماعة يعرفون بهارون .

والذى ذهب إليه أبو الفتح من إرادته اسمه العلم هو الصواب ، وقول المعرى
إن الاسم هنا يريد به الصيت ، ليس بشيء يعول عليه ، لأن قول أبى الطيب : « لم
تسم » معناه لم يجعل لك اسم ، وأما دفع المعرى أن يكون المراد الاسم العلم بقوله :
إن في الناس جماعة يعرفون بهارون ، فقول من لم يتأمل لفظ صدر البيت الذى يلى
هذا البيت ، وهو قوله :

* فغَدَوْتُ واسمك فيك غيرُ مشارِكِ *

والمعنى : إن اسمك انفرد بك دون غيره من الأسماء ، فمعارضته بأن في الناس
جماعة يعرفون بهارون ، إنما يلزم أبا الطيب ، لو قال : فغدوت وأنت غير مشارك في
اسمك ، فلم يفرق المعرى بين أن يقال : اسمك مشارك فيك ، وأن يقال : أنت غير
مشارك في اسمك ، وإنما أراد أن اسمك انفرد بك دون الأسماء ، ولم يرد أنك انفردت
باسمك دون الناس ، فاللفظان متضادان كما ترى .

الواحدى - على بن أحمد

(٤٦٨ هـ)

الواحدى من شرح المتنبي المعدودين ، وقد أفاد منه ابن الشجرى في بعض

(١) المجلس الثانى والثانون .

ما عرض له من شعر المتنبي ، ولم يصرح ابن الشجري بالنقل عن الواحدى ، مع إغارته على كلامه بحروفه فى المواضع التى ظهرت لى خلال تحقيق الجزء الأول من الأمالى .
ويبدو أن ابن الشجرى كان فى نفسه شىء من الواحدى ، وآية ذلك أنه حين اضطر أن يحكى كلامه فى الرد على ابن جنى ، ولم يرض أن ينسب الرد إلى نفسه ، ذكره بأسلوب الإخفاء والإغماض .

وذلك أن ابن الشجرى حكى شرح ابن جنى لقول المتنبي (١) .

من لى بفهم أهيل عصر يدعى أن يُحسب الهندى فهم باقل

قال : قال ابن جنى : فى هذا البيت شىء يمكن أن يتعلق به عليه ، وذلك أن باقلاً لم يؤت من سوء حسابه ، وإنما أتى من سوء عبارته ، فكان ينبغي أن يذكر مع سوء العبارة الخطابة والفصاحة ، لأن سوء العبارة والفصاحة ضدان ، ولا يذكر مع عى اللسان جودة الحساب ، لأنهما ليسا ضدّين ، ولو قال : « أن يفحم الخطباء فهم باقل » ونحو ذلك ، كان أسوغ .

وقال من رد على ابن جنى : ليس الأمر كما قال ، فإن باقلاً كما أتى من سوء البيان أتى من الجهل بعقد البنان ، فإنه لو أتى من سبائه وإبهامه دائرة ، ومن خصصره عقدة ، لم تفلت منه الظبية ، فقد صحّ قوله فيما نسبه إليه من الجهل بالحساب .
انتهى ما ذكره ابن الشجرى ، وهذا الرد على ابن جنى ، من كلام الواحدى (٢) ، مع اختلاف يسير فى العبارة ، وقد صرح بنسبته إليه شارح ديوان المتنبي (٣) .

وقد رأيت ابن الشجرى يسلم كلام الواحدى فى مواضع من شرح المتنبي ، ودلت على هذه المواضع فى حواشى التحقيق (٤) .

وأصرح من كل ذلك ما ذكره ابن الشجرى فى شرح قول المتنبي :

(١) المجلس الخامس والستون .

(٢) شرح ديوان المتنبي ص ٢٧١ .

(٣) شرح ديوان المتنبي المنسوب خطأ للعكرى ٢٦٠/٣ .

(٤) راجع المجلسين التاسع والعشرين ، والحادى والثلاثين (فى ثلاثة مواضع) .

نَهَيْتَ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهَيَّتَ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدٌ
حَيْثُ أَعَارَ عَلَى كُلِّ مَا ذَكَرَهُ الْوَاحِدِيُّ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ (١) .

التَّبْرِيْزِيُّ - أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ

(٥٠٢ هـ)

من أبرز شيوخ ابن الشجري ، أخذ عنه اللغة والأدب . وقد تعقبه ابن
الشجري في مواضع من شرحه لشعر المتنبي :

فقال بعد أن حكى ثلاثة أقوال في قول المتنبي (٢) :

أَمِطْ عَنْكَ تَشْبِيهِي بِمَا وَكَأَنَّهُ فَمَا أَحَدٌ فَوْقَ وَلَا أَحَدٌ مِثْلِي

والرابع : قول أبي علي بن فُورجة ، قال : هذه « ما » التي تصحب « كأن »
إذا قلت : كأنما زيد الأسد ، وإليه ذهب أبو زكريا ، قال : أراد أَمِطْ عَنْكَ تَشْبِيهِي
بأن تقول : كأنه الأسد ، وكأنما هو الليث . وهذا القول أردأ الأقوال ، وأبعدها من
الصواب ، لأن المتنبي قد فصل « ما » من « كأن » وقدمها عليه ، وأتى في مكانها
بالهاء ، فاتصال « ما » بكأنه غير ممكن ، لفظا ولا تقديرا ، وهي مع ذلك لا تفيد
معنى إذا اتصلت بكأن ، فكيف إذا انفصلت منه وقدمت عليه ؟

وقد أخذ ابن الشجري على شيخه تفسير قول أبي الطيب :

أنت الجواد بلا منٍّ ولا كدرٍ ولا مطالٍ ولا وعدٍ ولا مدلٍّ

فقال (٣) : سألتني سائل عن المدل ، فقلت : قد قيل فيه قولان : أحدهما أن
معناه القلق ، يقال : مدلت من كلامك ، أى قلت ، ومدل فلان على فراشه : إذا
قلق فلم يستقر ، والقول الآخر : البوح بالسر ، يقال : فلان مدلٌ بسرّه ، وكذلك
هو مدلٌ بماله : إذا جاد به .

وذكر أبو زكريا في تفسير البيت الوجهين في المدل ، ثم قال : والذي أراد

(١) المجلس الثامن والسبعون ، وقارن بما في شرح الواحدي ص ٤٦٦ .

(٢) المجلس الثالث والثمانون .

(٣) المجلس الرابع والثمانون ، وقد تعقب ابن الشجري شيخه التبريزي في موضعين آخرين من هذا المجلس .

أبو الطيب بالمدل أنه لا يقلق بما يلقاه من الشدائد ، كما يقلق غيره . وليس ما قاله بشيء عليه تعويل ، بل المَدْلُ ها هنا البوحُ بالأمر ونفى ذلك عنه ، فأراد أنه إذا جاد كتم معروفه ، فلم يُبَحْ به ، وقول أبي زكريا : « أراد أنه لا يقلق بما يلقاه من الشدائد » قد زاد بذكر « الشدائد » ما ذهب إليه بُعْداً من الصواب ، وهل في البيت ما يدل على الشدائد ؟ إنما مبنى البيت على الجود ، والخلال التي مدحه بنفها عنه متعلقة بمعنى الجود ، وهي المنّ والكدر والمطال والوعد ، والمدل الذي هو البوح بالشيء .

* * *

أثر ابن الشجري في الدراسات النحوية واللغوية

يُمثّل ابنُ الشجري ومَن إليه من نُحاة القرنين الخامس والسادس (١) ، حلقة الوصل بين المتقدمين من النحاة وبين المتأخرين .

فقد كان لقرب هذا الجيل من المنابع الأولى ، بالتلقّي والمشاهدة ، وما ظفر (٢) به نحاة هذا الجيل من الكتب والمصنفات التي عمرت بها دور العلم وخزائن المكتبات ، قبل أن تعصف بها عوادي الناس والأيام ، كان لذلك كله فضل حفظ آراء المتقدمين ، مما أمّد النحاة المتأخرين بذلك الفيض الزاخر من الوجوه والآراء ، وفتح لهم آفاق النظر ، ومهّد أمامهم سبل البحث .

وقد أودع ابن الشجري كتابه « الأمل » علماً كثيراً ، أفاد منه المتأخرون ، مصرّحين بالأخذ عنه وغير مصرّحين ، على أن تأثيره في مصنفات من بعده يبدو بشكل عام فيما عالجته من مسائل الإعراب والحذوف ، ثم في هذا الحشد الهائل من شواهد القرآن الكريم والشعر .

وقد تتبعنا ابنَ الشجري في مصنفات النحاة المتأخرين ، باستقراء أرجو ألا يكون فاتني معه شيء ، ثم أفضى تخريجُ شواهدِه من كتب العربية إلى تأثر خفيٍّ من أصحاب هذه الكتب لم يصرّحوا به .

وهذا بيان الآخذين عن ابن الشجري والمستفيدين منه ، أذكرهم بحسب وفياتهم ، صبيعي في مصادر ابن الشجري :

الأنباري - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد

(٥٧٧ هـ)

وأبو البركات من أبرز تلاميذ ابن الشجري ، أخذ عنه علم العربية ، كما ذكر

(١) من مثل الرغزشي وأبي البركات الأنباري وابن يعيش ، في المشرق ، وابن السيّد البطلونيّ وابن اليادش والسّهليّ في المغرب .

(٢) قد يُمثّل لذلك بما ظفر به ابن الشجري من كتاب « الأزهية » للهروي - وإن لم يصرح - وهذا الكتاب مما لم يتح لابن هشام والسيوطي ، كما ذكرت في حديثي عن الهروي . ومن قبل « الأزهية » كتاب « الأوسط » للأخفش ، و « الواسط » لأبي بكر بن الأنباري ، كما تقدّم .

هو نفسه ، في ترجمته التي ختم بها كتابه « نزهة الألبا » .

وقد ذهب الأنباري بالشهرة كلها ، بكتابه « الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » الذي أفاد فيه من ابن الشجري إفادة واضحة ، كما أفاد منه في كتبه الأخرى ، والمعجب من الأنباري يُثنى على شيخه ويُفيد منه كل هذه الإفادة ، ثم لا يصرح باسمه في أي من كتبه المطبوعة !

وقبل أن أدل على مواضع أخذ الأنباري من ابن الشجري ، أشير إلى أن الأستاذ الدكتور محمد خير الحلواني (١) ، قد تنبه قبلي إلى تأثير ابن الشجري في الأنباري ، وذكر أن الأنباري أخذ معظم أدلة ابن الشجري في الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وأنه أغار على أسلوبه اللفظي في غير موضع (٢) .

وهذه مثل لما رأيته عند الأنباري من كلام شيخه ابن الشجري :

١ - نقل الأنباري كلام ابن الشجري عن « كلا وكلتا » ، وفي تعليل حملهما على المفرد إذا أضيفا إلى المظهر ، وعلى المثني إذا أضيفا إلى المضمر ، ذكر رأى ابن الشجري ، ثم قال : « وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين » . ولست أدري لماذا لم يصرح الأنباري بنسبة هذا الوجه إلى شيخه ابن الشجري ، وهو لم يُعرف عن غيره من المتأخرين (٣) ؟

٢ - في تعليل بناء « قبل وبعد » على الضمة دون الفتحة والكسرة ، ذكر الأنباري تعليل ابن الشجري ولم يعزه إليه (٤) .

٣ - وفي حديثه عن التثنية وأن أصلها العطف ، استاق كلام ابن الشجري (٥)

(١) رحمه الله رحمة واسعة ، فقد كان من فضلاء علماء سورية ، وقد سعدت بمعرفته أيام اشتغاله برسالة الدكتوراه التي تقدم بها إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس .

(٢) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، صفحات ١٣١ - ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ٢٦٦ .

(٣) الإنصاف ص ٤٥٠ (المسألة ٦٢) ويقارن بالأمل - المجلس الثامن والعشرين .

(٤) أسرار العربية ص ٣١ ، ويقارن بالأمل - المجلس الأربعين .

(٥) أسرار العربية ص ٤٧ ، ويقارن بالأمل - المجلس الثاني .

٤ - نقل ما ذكره ابن الشجرى من رأى الكوفيين ، فى مجيء « أو » بمعنى الواو ، وبمعنى « بل » ، وردّ البصريين عليهم (١) .

٥ - وأبين من ذلك كله فى أخذ الأنبارى من ابن الشجرى ، ما ذكره فى الخلاف فى « نعم وبئس » و « أفعال التعجب » ، فقد أغار الأنبارى فى هاتين المسألتين على كلام ابن الشجرى ، واستعان بشواهد وطريقة حجاجه وردّه ، كما لاحظ بحق الأستاذ الدكتور الحلوانى فى كتابه المذكور (٢) وهناك مواضع تأثير أخرى ، أشار إليه الدكتور الحلوانى - وأحسن كل الإحسان - فى كتابى ابن الشجرى والأنبارى (٣) .

العُكْبَرِيُّ - أبو البقاء عبد الله بن الحسين

(٦١٦ هـ)

من النُحاة البارزين فى عصره ، وقد اشتهر بكتابه « التبيان فى إعراب القرآن » ونشر له أخيراً كتاب « إعراب الحديث النبوى » (٤) . وقد اعتنى فى هذين الكتابين بغاية تعليمية تطبيقية ، فلم يهتم كثيراً بنسبة الأوجه الإعرابية إلى أصحابها ، ولا أستبعد أن يكون قد أفاد (٥) من الوجوه الإعرابية التى ملأ بها ابن الشجرى « أماليه » ، فهو قريب العهد والدار من ابن الشجرى ، ثم هو قد تلمذ لابن الخشاب الذى ردّ على ابن الشجرى فى « أماليه » .

على أن العكبرى قد أشار إلى ابن الشجرى إشارة غامضة ، حين ذكر اختلاف النحاة فى حدّ الاسم ، فقال : « وقال ابن السراج : هو كل لفظ دل على

(١) الإنصاف ص ٤٧٨ - ٤٨١ (المسألة ٦٧) ، ويقارن بالأمالي - المجلس الخامس والسبعين .

(٢) الإنصاف ص ٩٧ - ١٤٨ (المسألتان ١٤ ، ١٥) ، ويقارن بالأمالي - المجلس التاسع

والخمسون والستون .

(٣) الخلاف النحوى ص ١٤٦ .

(٤) ثم نشر له بعد ذلك : شرح لامية العرب ، والتبيين عن مذاهب النحويين .

(٥) انظر مثلاً التبيان فى إعراب القرآن ص ١١٤٢ ، وقارن بالأمالي - المجلس الحادى عشر ، فى

إعراب قوله تعالى : ﴿ وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله ﴾ .

معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل ، وزاد بعضهم في هذا دلالة الوضع » .
ويقول الأستاذ الدكتور محمد خير الحلواني ، تعليقا على ذلك ^(١) : لعله يريد به ابن
الشجري ، لأنه ينسب إلى نفسه هذه الزيادة .

شارح ديوان المتنبى

ومما يتصل بأبي البقاء العكبري شرح ديوان المتنبى ، الذى ظل يُنسب إليه
دهراً طويلاً ، حتى جاء الدكتور مصطفى جواد رحمه الله ، وأثبت أن هذا الشرح
ليس للعكبري ^(٢) ، وأنه لابن عدلان ، وهو غفيف الدين أبو الحسن على بن عدلان
ابن حماد الربعى الموصلى النحوى المتوفى بالقاهرة سنة ٦٦٦ هـ .

وقد يقوى رأى الدكتور مصطفى جواد أن أبا البقاء العكبري لم يذكر ابن
الشجري في أى من كتبه المطبوعة التى رأيتها ، على حين نرى شارح ديوان المتنبى
كثير النقل عن ابن الشجري والتصریح باسمه ، فلو كان العكبري هو شارح ديوان
المتنبى لما اختلف حاله بين شرح الديوان وسائر كتبه .

ومهما يكن من أمر فقد أفاد شارح ديوان المتنبى هذا من ابن الشجري ،
وحكى كلامه مصرحاً وغير مصرح ، ولست بسبيل ذكر كل المواضع التى صرح
فيها الشارح بابن الشجري ، فهى بالغة الكثرة ^(٣) ، ولكنى أدل على المواطن التى
أغار فيها على كلام ابن الشجري ، من غير تصریح بالنقل عنه :

١ - أورد الشارح إعراب ابن الشجري لبيت الشماخ ^(٤) :

(١) مسائل خلافية في النحو ، للعكبري ، تحقيق الدكتور الحلواني ص ٤٢ ، وراجع ما سبق في
الفقرة الثالثة والثلاثين من آراء ابن الشجري النحوية .

(٢) مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق - المجلد الثانى والعشرون ص ٣٧ ، ١١٠ - دمشق ١٣٦٦ هـ -
١٩٤٧ م . وانظر ما كتبه الأخ الدكتور عبد الرحمن العثيمين في مقدمة تحقيق التبيين ص ٤٩ .

(٣) انظر مثلاً شرح الديوان ٢٧/١ ، ٣٧٩ ، ٢٣٩/٢ ، ٣٣٩ ، ١٦٢/٣ ، ١٦٣ ، ١٩٠ ،
٣٦/٤ ، ١٢٩ ، ١٩٢ ، وفى بعض هذه المواضع يصرح هذا الشارح بأنه نقل بخطه من أمالى ابن الشجري ،
وذلك بعض ما اعتمد عليه الدكتور مصطفى جواد في رد نسبة الشرح إلى العكبري ، إذ كان هذا ضريفاً ،
أضرب في صباه بالجلدى .

(٤) شرح الديوان ١٧٤/٢ - والأمالى - المجلس الرابع .

إذا الأرتى توسد أبرديه خلود جوازىء بالرمل عين

٢ - نقل الشارح إعراب ابن الشجرى بحروفه لقول المتنبي (١) :

جريت من نار الهوى ما تنطفى نار الغضا وتكلّ عما تحرقُ

٣ - وحكى توجيهه لقول المتنبي (٢) :

كبرت حول ديارهم لما بدت منها الشمس وليس فيها المشرقُ

٤ - ونقل تأويله لقول المتنبي (٣) :

حشأى على جمر ذكئى من الهوى وعينأى فى روض من الحسن ترتعُ

٥ - وذكر إعرابه لقول المتنبي (٤) :

يعطى فلا مطلقه يكدرها بها ولا منه ينكدها

٦ - ولخص كلامه على قول المتنبي (٥) :

ما لمن ينصب الحبائل فى الأرض ومرجأه أن يصيد الهلالا

٧ - واستاق شرحه لقول المتنبي (٦) :

وما الخيل إلا كالصديق قليلة وإن كثرت فى عين من لا يجربُ

٨ - وفى قول المتنبي (٧) :

لو كان ما تعطهم من قبل أن تعطهم لم يعرفوا التأميلا

أخذ الشارح تفسير وإعراب ابن الشجرى بألفاظه ، ثم أورد ما أنشده ابن

الشجرى من شعر أبى نصر بن نباتة وأبى الفرج بن البيغاء ، على معنى بيت المتنبي .

(١) شرح الديوان ٣٣٣/٢ - والأمالى - المجلس الثانى عشر .

(٢) » » ٣٣٧/٢ ، والأمالى - المجلس نفسه .

(٣) » » ٢٣٥/٢ ، والأمالى - المجلس الثامن عشر .

(٤) » » ٣٠٤/١ ، والأمالى - المجلس التاسع والعشرون .

(٥) » » ١٤٤/٣ ، والأمالى - المجلس الحادى والثلاثون .

(٦) » » ١٨٠/١ ، والأمالى - المجلس الرابع والسبعون .

(٧) » » ٢٤٤/٣ ، والأمالى - المجلس نفسه .

٩ - وسلخ إعراب ابن الشجري لقول المتنبي (١) :

ما قوبلت عيناه إلا ظننا تحت الدجى نار الفريق حلولا
ثم أنشد شواهد على جيء الحال من المضاف إليه ، ونقل حكايته عن أبي
على الفارسي ، في « المسائل الشيرازيات » ، كل ذلك فعل ، دون أن يصرح بابن
الشجري .

١٠ - وساق كلامه كله في علة منع الابتداء بالنكرة ، والكلام على قول

المتنبي (٢) :

مُتَى كُنُّ لِي أَنْ الْبِيضَ خِضَابُ فَيَخْفَى بَتَبْيِضِ الْقُرُونِ شَبَابُ

١١ - أفسد الشارح كلام الربيعي بما أفسده به ابن الشجري ، وساق

الكلام كأنه من عند نفسه ، وقد أشرت إلى ذلك في حديثي عن الربيعي .

ومن قبل كل ذلك ومن بعده ، أخذ شارح ديوان المتنبي ما أفرده ابن

الشجري في المجلس الأخير من « أماليه » لأعجاز أبيات أبي الطيب التي يُتمثل بها ،

ثم الأبيات التي تُعدُّ من بدائع (٣) .

ابن يعيش - يعيش بن علي بن يعيش

(٦٤٣ هـ)

اشتهر عند الدارسين بشرحه على « المفصل للزمخشري » وبشرحه على « الملوكي

في التصريف » لابن جنى ، ولم يصرح بنقل عن ابن الشجري ، لكنني رأيت في

بعض مباحثه مشابهة من كلام ابن الشجري ، كأنه ينقل عنه ، أو كأن الاثنين

ينقلان عن مصدر واحد (٤) ، فمن ذلك :

(١) شرح الديوان ٢٣٨/٣ ، والأمالى - المجلس السادس والسبعون .

(٢) شرح الديوان ١٨٨/١ ، والأمالى - المجلس الحادى والثانون .

(٣) شرح ديوان المتنبي ٢٢/١ ، ١٦٢ .

(٤) وهذا المصدر الواحد - فيما أرجح - هو أبو على الفارسي ، فقد كان ابن يعيش كثير الأخذ

عنه ، وكذلك ابن الشجري ، كما أشرت لك . وانظر مقدمتى لكتاب الشعر ص ٩٢ .

ما ذكره في الكلام على « أف » فقد اتفق سياقه مع سياق ابن الشجري تماما^(١) . وما أورده في أن أصل الثنية العطف بالواو^(٢) . وغير ذلك كثير ، مما حاك في صدرى أن ابن يعيش متأثر فيه ابن الشجري ، ولكنى لا أملك الدليل القاطع عليه .

المظفر بن الفضل العلوي الحسيني

(٦٥٦ هـ)

صاحب « نُصْرَةُ الإغريض في نُصْرَةِ القريض » ، وهو كتابٌ في صناعة الشعر ، عل غرار كتاب « العُمدة » لابن رشيق .
وقد روى العلويُّ هذا من طريق ابن الشجري ، كلمةً لأبي العلاء المعري عن الشعر ، قال^(٣) : « وروى لي الغزنوي ، عن هبة الله المعروف بابن الشجري ، قال : حدثني أبو زكريا التبريزي ، قال : كنت أسأل المعري عن شعر أقرؤه عليه ، فيقول لي : هذا نظم جيد ، فإذا مرَّ به بيت جيد ، قال : يا أبا زكريا ، هذا هو الشعر » .
ثم رأيت مواضع من كتابه هذا ، أكاد أقطع بأن مصدره فيها ابن الشجري ، وإن لم يصرح بالنقل عنه ، وقد أشرت إلى ذلك في حواشئ التحقيق^(٤) .

ابن عُصفور - علي بن مؤمن

(٦٦٩ هـ)

في حديث ابن الشجري عن الثنية ، قال^(٥) : « وربما استغنوا في هذا

(١) شرح الملوكي ص ٤٣٨ ، ويقارن بالأمالى - المجلس الخامس والأربعون .

(٢) شرح المفصل ٤/١٣٨ ، ٨/٩١ ، والأمالى - المجلس الثاني .

(٣) نصرة الإغريض ص ١١ .

(٤) نصرة الإغريض ، صفحات ٢٤٦ ، ٢٦٢ - ٢٦٨ ، ٢٨٣ ، وقارن بالأمالى - المجالس :

السابع ، والسادس عشر ، والخامس والأربعين .

(٥) المجلس الثاني .

النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبئ عن المراد ، كقولك : ضربت رأس الرجلين ، وشققت بطن الحملين ، ولا يكادون يستعملون هذا إلا في الشعر .
وقد علق البغدادي على هذا ، فقال (١) : « والعجب من ابن الشجري في حمله الأفراد على ضرورة الشعر ، فإنه لم يقل أحد إنه من قبيل الضرورة ... وتبعه ابن عصفور في كتاب ضرائر الشعر ، والصحيح أنه غير مختص بالشعر » .

القرطبي - محمد بن أحمد

(٦٧١ هـ)

نقل في « تفسيره » أقوال ابن الشجري ، مصرحاً به وغير مصرح ، فمما صرح فيه :

١ - إعراب قوله تعالى (٢) : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ ﴾ .

٢ - تأويل قوله تعالى (٣) : ﴿ قُلْ مَا يَعْزُبُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ ﴾ .

ومما لم يصرح به ، واتفق سياقه مع سياق ابن الشجري ، كأنه ينقل عنه ، أو أن الاثنين ينقلان عن مصدر واحد :

١ - الكلام (٤) على معنى ﴿ اصْطَفَيْنَا ﴾ من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا

الكتاب الذين اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ .

٢ - شرح قول الشاعر (٥) :

نُعَاطِي الْمُلُوكَ السُّلَمَ مَا قَصَدُوا لَنَا وَلَيْسَ عَلَيْنَا قَتْلُهُمْ بِمَحْرَمٍ

(١) الخزانة ٥٣٨/٧ ، وانظر الفقرة الأولى من آراء ابن الشجري ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٤٩ ، ولم يذكر ابن عصفور ابن الشجري .

(٢) تفسير القرطبي ١٣١/٧ ، والأمالى - المجلس الثامن .

(٣) » » ٨٤/١٣ ، والأمالى - المجلس نفسه . وانظر أيضا ٢١٢/١ ، ٢٣٥ ، ١١٢/٣ ،

٦٨/٥ ، ٨٣ .

(٤) » » ٣٤٧/١٤ ، والأمالى - المجلس العاشر .

(٥) » » ٣٤٩/١٤ ، والأمالى - المجلس نفسه .

٣ - الحديث عن حمل الأفعال بعضها على بعض (١) ، عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ .

٤ - تأويل قوله تعالى (٢) : ﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ .

ابن مالك - محمد بن عبد الله

(٦٧٢ هـ)

أبرز نخاة القرن السابع ، وصاحب أشهر نظم في النحو .

ذكر ابن هشام أن ابن مالك قد تبع ابن الشجري في إعراب قول الشاعر (٣) :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزْنَ

وصرح ابن مالك أن مذهبه في ظهور الخبر بعد « لولا » ، هو مذهب الرماني وابن الشجري والشَّلوين . وقد أشرت إلى ذلك في الفقرة الرابعة والخمسين من آراء ابن الشجري . كما حكى عنه في مواضع من شرح الكافية الشافية (٤) .

رضي الدين الشاطبي - محمد بن علي

(٦٨٤ هـ)

من كبار اللغويين والقراء ، روى عنه القراءة أبو حيان النحوي . وقد حكى رضي الدين عن ابن الشجري تفسيره للألي ، من قول الشريف الرضي :
قد كان جدك عصمة العرب الألي فاليوم أنت لهم من الإعدام
ونقله ابن منظور (٥) من خط رضي الدين .

(١) تفسير القرطبي ٣١٦/٢ ، والأمل - المجلس الثاني والعشرون .

(٢) « » ٣٩١/١٠ ، والأمل - المجلس نفسه .

(٣) المغني ص ١٧٢ ، والأمل - المجلس الخامس .

(٤) صفحات ٤٤٠ ، ٩٦١ ، ١٦٣٢ .

(٥) لسان العرب (أ) ٣٢٢/٢٠ ، والأمل - المجلس الخامس .

أبو حيان الأندلسي - محمد بن يوسف

(٧٤٥ هـ)

من فحول النحاة في القرن الثامن . وما زال أكبر أعماله مخطوطاً ، وهو كتاب التذييل والتكميل ، شرح التسهيل لابن مالك ، وهو أمرٌ يدعو إلى العجب والأسف معاً .

وقد رأيت عنده موضعاً (١) ، حكى فيه كلام ابن الشجري ، عند تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾ .
ثم حكى عن ابن الشجري ما ذكره من جمع جمع الجمع ، ونقل ردّ ابن الخشاب عليه ، رأيت ذلك في كتاب مخطوط له اسمه « تذكرة النحاة » (٢) .

المُرَادِيّ - الحسن بن قاسم ، أو ابن أمّ قاسم

(٧٤٩ هـ)

من شراح الزمخشري وابن معطى وابن مالك ، وقد عُرف بكتابه « الجنى الداني في حروف المعاني » .

وقد حكى المرادي عن ابن الشجري أقواله (٣) في مجيء اللام بمعنى « بعد » ، وفي الجزم بلو ، وعمل « لا » عمل « ليس » في المعرفة ، وظهور الخير بعد « لولا » .
ثم كانت شواهد ابن الشجري ممدداً له في كتابه المذكور .

(١) البحر المحيط ٢٤٩/٤ ، وقارن بما في الأمالي - المجلس الثامن .

(٢) الموجود منه الجزء الثاني ، وهو مخطوط بالخزانة العامة بالرباط - المغرب ، وأشارت إلى ذلك في حواشي تحقيقي المجلس الثاني والثلاثين . وقد طبع أخيراً ، وذكرت موضع هذا النقل من المطبوع في تعليقاتي في المجلس المذكور . ثم حكى عنه في ثلاثة مواضع من ارتشاف الضرب ٢١٩/١ ، ٣١/٢ ، ٥٧٢ .

(٣) الجنى الداني - صفحات ١٠١ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٦٠٠ ، وقد أشارت إلى ذلك في الحديث عن آراء ابن الشجري .

ابن مكتوم - أحمد بن عبد القادر

(٧٤٩ هـ)

من تلاميذ أبي حيان ، وجمع من تفسيره مجلداً ، سماه الدرر^(١) اللقيط من البحر المحيط ، وله تصانيف أخر في اللغة وأخبار النحاة .

وقد حكى السيوطي^(٢) إعراب ابن الشجري لقول الشاعر :

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

ونسبه إلى ابن مكتوم هذا في « تذكرته » . وهذا الذي حكاه السيوطي موجوداً حرفاً حرفاً عند ابن الشجري . ولست أدري هل أغار ابن مكتوم على كلام ابن الشجري ، أم أن السيوطي قد سها ، ونسب ما وجده في أمالي ابن الشجري إلى تذكرة ابن مكتوم ؟ وقد ينفي هذا الاحتمال الثاني أن السيوطي حين أورد هذا الكلام كان بصدد حكاية نقول كثيرة عن تذكرة ابن مكتوم ، ثم إنه صدر ما حكاه في شرح البيت بقوله : وقال ابن مكتوم في موضع آخر من تذكرته .

ابن هشام - عبد الله بن يوسف

(٧٦١ هـ)

أبرز نحاة القرن الثامن ، شرقت كتيبه وغربت ، وذهب كتابه « المغني » بالشهرة والصيت . وقد نقل في « المغني » آراء ابن الشجري ، وتعقبه في بعضها ، وظهر في كلامه شيء من التحامل عليه ، على أن ابن هشام قد أفاد من ابن الشجري إفادة واضحة ، وبخاصة في مباحثه عن الأدوات ، معانيها وشواهداها ، بل إنه ساق عباراته بألفاظها ، دون أن يصرح بنسبة الكلام إليه . وقد ثبت أن ابن هشام كانت لديه نسخة من أمالي ابن الشجري ، صححها وأملأ عليها بعض تعليقات ، كتبها أحد تلاميذه^(٣) .

(١) طبع بهامش البحر المحيط .

(٢) الأشباه والنظائر ١٢٦/٣ ، ويقارن بالأمالى - المجلس الخامس .

(٣) انظر ما يأتي عن نسخ الأمالي .

وليس يعينى هنا ذكرُ المواضع التي حكى فيها ابنُ هشام آراءَ ابنِ الشجري ،
فهذا قد ذكرته في حواشي التحقيق ، وإنما أشير إلى المواضع التي أفاد فيها ابن هشام
من ابن الشجري وتأثره ، دون أن يصرح به ، ثم أعرض لِمآخذ ابن هشام على ابن
الشجري . فمن ذلك :

١ - نقل ابن هشام بعض ما ذكره ابن الشجري في إعراب قوله تعالى :
﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ (١) .

٢ - نفى ابنُ هشام أن تكون « أى » شرطية ، في قول المتنبي :

أَيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوَصَالٍ لَمْ تَرَعْنِي ثَلَاثَةَ بَصُلُودٍ

قال : لأن المعنى حيثئذ : « إن سررتني يوما بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من
صدودك ، وهذا عكس المعنى المراد ، وإنما هي للاستفهام الذي يراد به النفي ،
كقولك لمن ادعى أنه أكرمك : أئى يوم أكرمتني ؟ » . هذا تأويل ابن هشام ، وهو
مسلوخ من كلام ابن الشجري (٢) ، وقد نبه البغدادي على أن ابن هشام قد أخذ
كلام ابن الشجري هنا برُمَّته (٣) .

٣ - قال ابن هشام : من مشكل باب « ليت » قول يزيد بن الحكم :

فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مُرْتَوِي

ثم أورد أوجه الإشكال في إعراب هذا البيت ، وساق الأجوبة عليها . وقد
أغار ابن هشام فيما أورد وساق ، على كلام ابن الشجري ، الذي أطال النَّقْسَ في
هذا البيت ، وقد نبه البغدادي إلى أن ابن هشام قد تبع ابن الشجري في كلامه على
ذلك البيت ، وقال : وقد لخص ابن هشام في « المغنى » كلام ابن الشجري في غير
وجهه ، فإنه لم يبين ما يبين على كل قول من الأقوال (٤) .

(١) المغنى ص ٤٨٥ ، والأمال - المجلس الحادى عشر .

(٢) المغنى ص ٨٣ ، والأمال - المجلس الثانى عشر .

(٣) شرح أبيات المغنى ١٥٥/٢ .

(٤) المغنى ص ٣٢٠ ، والأمال - المجلس الثامن والعشرون ، والخزانة ٤٨٣/١٠ .

٤ - أورد ابن هشام في شواهد « إذ » بيت الأخطل :

كانت منازل آلاف عهدتهم إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا
ثم تكلم على إعراب البيت بكلام يرجع إلى ما ذكره ابن الشجري فيه (١) .
وقد رجح عندي أن ابن هشام ناقل عن ابن الشجري في هذا الموضع ، أن
ذلك البيت لم يرد في ديوان الأخطل المطبوع ، وأنى لم أجد أحداً أنشده ، أو نسبه
هذه النسبة قبل ابن هشام سوى ابن الشجري ، ويبدو أنه وحده صاحب (٢) هذه
النسبة ، فقد قال السيوطي : « قال ابن الشجري في أماليه : هو للأخطل » (٣) .
٥ - في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾
حكى كثيراً من ألفاظ ابن الشجري في تأويل الآية الكريمة (٤) .

٦ - نقل ابن هشام كلام ابن الشجري على بيت المتنبي (٥) :

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا
٧ - تكلم ابن هشام على الفاء التي في جواب « أمّا » ، وأورد فيها احتمالات
ثلاثة ؛ أن تكون عاطفة أو زائدة أو جزاء . ثم صحح أنها للجزاء . وهذا الذي أورده
ابن هشام كأنه خارج من كيس ابن الشجري (٦) .

٨ - في حديث ابن هشام عن حذف المبتدأ ، تشابه سياقه مع سياق ابن
الشجري ، كأنه ينقل عنه ، أو كأن الاثنين يتقلان عن مصدر واحد (٧) .

٩ - ساق ابن هشام شواهد كثيرة على « القلب » ، وبعض هذه الشواهد
منتزع من ابن الشجري انتزاعاً ، وهو مما لا يخفى على المتأمل لكلا السّياقين (٨) .

(١) المغنى ص ٩٠ ، والأمالي - المجلس الثلاثون .

(٢) هذا ما قلته عند إعداد هذه الرسالة منذ إحدى عشرة سنة ، ثم ظهر لي أن صاحب هذه النسبة
هو أبو علي الفارسي . وهو في كتابه : الشعر ص ٢٨٤ .

(٣) شرح شواهد المغنى ص ٨٨ .

(٤) المغنى ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، والأمالي - المجلس الحادي والثلاثون .

(٥) المغنى ص ٢٤٥ ، والأمالي - المجلس نفسه .

(٦) المغنى ص ٥٧ ، والأمالي - المجلس السادس والثلاثون .

(٧) المغنى ص ٦٩٩ ، والأمالي - المجلس التاسع والثلاثون .

(٨) المغنى ص ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، والأمالي - المجلس الثالث والأربعون .

١٠ - هذا وقد أشرت في الفقرة الثامنة والخمسين من آراء ابن الشجري ، إلى أن سياق ابن هشام في الكلام على مجيء اللام بمعنى « بعد » يؤذن بأنه ينقل عن ابن الشجري .

وقد أخذ ابن هشام على ابن الشجري أشياء ، نسبة فيها إلى الوهم . فمن ذلك :

١ - نسب إليه أنه أجاز الجزم بلو ، ثم نسب إليه أيضا أنه أنشد شاهداً على الجزم بلو قول الشاعر (١) :

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا
وهذا الشاهد لا وجود له في أمالي ابن الشجري ، كما أن ابن الشجري لم يجزِ الجزم بلو ، وإنما قصره على الضرورة الشعرية . وقد ذكرت ذلك في الفقرة الثالثة عشرة من آراء ابن الشجري .

٢ - أخذ ابن هشام على ابن الشجري إعرابه لقول الشماخ :
وهنّ وقوفٌ ينتظرن قضاءه بضاحى عذاة أمره وهو ضامرٌ

وذلك أن ابن الشجري قال (٢) : وفي البيت فصلٌ بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله : « بضاحى عذاة » متعلق بوقوف أو ينتظرن ، فهو أجنبي من المصدر الذي هو « قضاء » فوجب لذلك حمل المفعول على فعل الآخر ، كأنه لما قال : ينتظرن قضاءه بضاحى عذاة ، أضمر « يقضى » فنصب به « أمره » .

وقد ذكر ابن هشام عن النحويين أن الباء في قوله : « بضاحى » متعلقة بقضائه ، لا بوقوف ولا ينتظرن ، لئلا يفصل بين « قضاءه وأمره » بالأجنبي ، ثم قال (٣) : « ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره « أمره » معمولاً لقضى محذوفاً ، لوجود ما يعمل » .

(١) شرح قصيدة بانث سعاد ص ١١ ، والمعنى ص ٣٠٠ ، ٧٧٩ .

(٢) المجلس التاسع والعشرون .

(٣) المعنى ص ٥٩٥ .

هذا كلام ابن هشام في « المغنى » ، ولكنه نقضه في كتابه « شرح بانت سعاد » (١) حيث قال بعد أن أنشد البيت : « وأمره منتصب بقضائه محذوفا ، مبذلا من « قضائه » المذكور ، ولا ينتصب بالمذكور ، لأن الباء ومجرورها متعلقان ينتظران ، ولا يفصل المصدر من معموله » .

انتهى كلامه ، ووضح أنه يرجع إلى كلام ابن الشجرى ، والفرق الوحيد بينهما أن ابن الشجرى يقدر المحذوف أو المضممر « يقضى » وابن هشام يقدره « قضاء » .

٣ - استشهد ابن الشجرى على مجيء الاستفهام بمعنى الخبر بعد التسوية ، بقول زهير (٢) :

وما أدرى وسوف إخال أدرى أقوم آل حصن أم نساء
وقد ردَّ ابنُ هشام على ابن الشجرى هذا الاستشهاد ، فقال (٣) : والذي غلظ ابن الشجرى حتى جعله من النوع الأول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة ، لمنافاته لفعل الدَّراية ، وجوابه أن معنى قولك : علمت أزيد قائم ؟ : علمت جواب أزيد قائم ، وكذلك ما علمت .

٤ - تشكك ابنُ هشام في نقل ابن الشجرى عن سيبويه أن « أو » في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ للتخيير ، وقد ذكرت ذلك في حديثى عن سيبويه ، وذكرت أيضا أن الحق مع ابن هشام ، في تشككه في هذا النقل ، إذ لم أجده في كتاب سيبويه المطبوع .

٥ - نسب ابن هشام ابن الشجرى إلى التعسف ، فيما قدره من حذف ، في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ ، وقد أشرت إلى ذلك في مبحث الحذف .

(١) شرح بانت سعاد ص ٩٤ .

(٢) الأمالى - المجلس الرابع والثلاثون .

(٣) المغنى ص ٤١ .

٦ - وهم ابن هشام ابن الشجرى فى جعله قوله تعالى : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ من باب التخيير ، وقد ذكرت ذلك فى الفقرة الثانية والستين من آراء ابن الشجرى ، وأشرت إلى أن ابن الشجرى إنما انتزع كلامه من كلام الهروى ، فى « الأزهية » ، فإن كان إيراد فعلى الهروى ، ومثل ذلك ذكرت فى الفقرتين السابعة والخمسين ، والستين .

٧ - ردّ ابن هشام ما أخذه ابن الشجرى على مكى بن أبى طالب ، فى إعراب قوله تعالى من سورة البقرة : ﴿ كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم ﴾ و ﴿ كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم ﴾ وذلك أن مكياً قال فيما حكى ابن الشجرى ^(١) : « الكاف فى الموضعين فى موضع نصب ، نعت لمصدر محذوف ، أى قولاً مثل ذلك قال الذين لا يعلمون ، وقولاً مثل ذلك قال الذين من قبلهم ، ثم قال : ويجوز أن تكونا فى موضع رفع على الابتداء ، وما بعد ذلك الخبر » .

ويُعقّب ابن الشجرى فيقول : لا يجوز أن يكون موضع الكاف فى الموضعين رفعاً ، كما زعم ، لأنك إذا قدرتها مبتدأ ، احتاجت إلى عائذ من الجملة ، وليس فى الجملة عائذ ، فإن قلت : أقدر العائد محذوفاً ، كتقديره فى قراءة من قرأ : ﴿ وكلّ وعد الله الحسنى ﴾ أى وعده الله ، فأقدر : كذلك قاله الذين لا يعلمون ، وكذلك قاله الذين من قبلهم ، لم يجوز هذا ، لأن « قال » قد تعدى إلى ما يقتضيه من منصوبه ، وذلك قوله : ﴿ مثل قولهم ﴾ ولا يتعدى إلى منصوب آخر .

ويعلّق ابن هشام على كلام ابن الشجرى ، فيقول ^(٢) : وردّ ابن الشجرى ذلك على مكى ، بأن « قال » قد استوفى معموله ، وهو ﴿ مثل ﴾ ، وليس بشيء ، لأن ﴿ مثل ﴾ حينئذ مفعول مطلق ، أو مفعول به ليعلمون ، والضمير المقدر مفعول به لقال .

٨ - وقد ردّ ابن هشام على ابن الشجرى ما انتقده على أبى على الفارسى ،

(١) المجلس الثمانون ، وقارن بمشكل إعراب القرآن لمكى ٦٩/١ .

(٢) المغنى ص ١٩٥ .

في توجيه قوله تعالى : ﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ . وأشارت إلى ذلك من قبل (١) .

هذا وقد أورد ابن هشام اعتراضا لابن الشجري على أبي علي الفارسي ، ولم أجد هذا الاعتراض في « أمالي ابن الشجري » ، قال ابن هشام (٢) : وقول الفارسي في ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ إنه من باب « زيدا ضربته » ، واعترضه ابن الشجري بأن المنصوب في هذا الباب ، شرطه أن يكون مختصا ، ليصح رفعه بالابتداء ، والمشهور أنه عطف على ما قبله ، و ﴿ ابْتَدَعُوهَا ﴾ صفة ، ولا بد من تقدير مضاف ، أي : وَحُبَّ رَهْبَانِيَّةٍ ، وإنما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك ، لاعتزاله ، فقال : لأن ما يتدعون لا يخلقه الله عز وجل .

بهاء الدين السُّبُكِيُّ - أحمد بن علي

(٧٦٣ هـ)

من علماء البلاغة ، وكتابه « عروس الأفراح » من الكتب المُعْتَبَرَة في الفن ، وقد نقل عن ابن الشجري في كتابه المذكور (٣) ، في أثناء « شرح نفي النفي إثبات » ، قال : يعني أن الإنكار إذا دخل على النفي كان لنفي النفي ، وهو إثبات ، ولذلك قيل : إن أمدح بيت قالته العرب :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَتَى الْعَالَمِينَ بِطُونَ رَاحٍ

نقله ابن الشجري في « أماليه » ولولا صراحته في تقدير المدح لما قيل ذلك .

ابن عَقِيلٍ - عبد الله بن عبد الرحمن

(٧٦٩ هـ)

نقل عن ابن الشجري نقلا غريبا ، فقد ذكر في باب المبتدأ والخبر ، قال (٤) :

(١) راجع الفقرة الحادية عشرة من الكلام على أبي علي الفارسي .

(٢) المغنى ص ٦٣٩ ، وانظر كلام أبي علي في الإيضاح ص ٣١ .

(٣) عروس الأفراح المنشور ضمن شروح التلخيص ٢/٢٩٧ ، وقارن بالأمالى - المجلس الرابع

والثلاثين .

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٢٠٠ .

الأولى : ما ذكره في حديثه عن الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ، قال (١) :
« وجعل منه ابن الشجري : ﴿ ما ودَّعك ربُّك وما قَلَى ﴾ ، وقد سبق أنه على حذف
المفعول ، فلا التفات » .

وهذا الذى حكاه الزركشى عن ابن الشجرى ، مذكور فى المجلس الثامن عشر
من « الأملى » ، لكن ابن الشجرى أعاد هذه الآية الكريمة فى المجلسين التاسع
والثلاثين والأربعين ، شاهداً على حذف المفعول ، كما يرى الزركشى ، الذى نحفَى
عليه هذا الموضوع الثانى من « الأملى » ، فقال ما قال ، وقد أشرت إلى ذلك فى
حديثى عن شواهد القرآن الكريم عند ابن الشجرى .

والملاحظة الثانية : حكى الزركشى كلام ابن الشجرى ، فى معنى « أن » من
قوله تعالى : ﴿ ونادىناه أن يا إبراهيم ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أن طهراً بيّتى ﴾ ، وكلام ابن
الشجرى فى الآيتين مسلوخ من كلام الهروى ، صاحب كتاب « الأزهية » ، وقد
نُبّهت عليه من قبل (٢) .

العينية - محمود بن أحمد

(٨٥٥ هـ)

صاحب كتاب « المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية » وقد
أنشد العينية فى هذا الكتاب (٣) عن ابن الشجرى قول الراجز :
ياعنزُ هذا شجرٌ وماءٌ وحجرة فى جوفها صلاءُ
ثم رأيتَه قد لخصّ كلام ابن الشجرى فى معانى « القول » ، ولم يصرِّح بالنقل
عنه (٤) .

(١) البرهان ٣/٣١٩ .

(٢) البرهان ٤/٢٢٥ ، والأملى - المجلس التاسع والسبعون ، والأزهية ص ٥٦ ، ٦٤ .

(٣) المقاصد النحوية ٤/٣١٤ ، وقارن بالأملى - المجلس الخامس والثلاثين .

(٤) « » ١/٣٦٢ ، وقارن بالأملى - المجلس الثامن والثلاثين .

الأشْمُونِيُّ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ
(نحو ٩٠٠ هـ)

شارح ألفية ابن مالك ، وقد نقل في شرحه هذا عن ابن الشجري ، فحكى عنه رواية نصب « فارس » من قول الشاعرة (١) :

فارساً ما غادره ملحماً غير زُمَيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكَلِّ
وحكى عنه الفرق بين « عِنْدَ وِلْدَانٍ » (٢) .

ونقل عنه ما حكاه عن أبي علي الفارسي ، من جواز مجيء الحال من المضاف إليه (٣) .

ثم ذكره في مواضع أخرى من شرحه المذكور (٤) .

الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى

(نحو ٩٠٥ هـ)

حكى في كتابه « التصريح على التوضيح » عن ابن الشجري ، فذكر تأويله لقول القطامي (٥) :

صريعُ غوانٍ راقهنَّ ورُقْنَه لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الذَّوَائِبِ
ونقل رأيه في أن الجملتين الأمرية والنهيية يضعف الإخبار بهما ، لأن الخبر حقه أن يكون محتملاً للتصديق والتكذيب . حكى هذا الكلام ثم قال (٦) : « قاله ابن الشجري وثوقش فيه » . ولم يبين الشيخ خالد وجه المناقشة ، وتكفل بها الشيخ

(١) شرح الأشموى ٨٢/٢ ، وانظر ما تقدم قريبا عن ابن عقيل .

(٢) » » ٢٦٤/٢ ، والأمالى - المجلس الحادى والثلاثين .

(٣) » » ١٧٩/٢ ، وانظر ما تقدم قريبا عن ابن عقيل .

(٤) » » ٢١٦/١ (باب المبتدأ والخبر) ، و ٢٥٣/١ (فصل لا العاملة عمل ليس) و ١٤/٤

(باب الجواز) .

(٥) التصريح على التوضيح ٤٦/٢ ، ويقارن بالأمالى - المجلس الحادى والثلاثين .

(٦) » » » ٢٩٨/١ ، ويقارن بالأمالى - المجلس الأربعين .

يس ، فقال (١) : « وجه المناقشة أن الخبر المحتمل لما ذكر يقابل الإنشاء ، أى الكلام الخبرى ، لا خبر المبتدأ » .
ثم حكى الشيخ خالد أقوال ابن الشجرى فى مواضع آخر من كتابه المذكور ، ولم يتعرض له فيها بشيء (٢) .

السيوطى - عبد الرحمن بن أبى بكر

(٩١١ هـ)

أشهر النحاة المتأخرين على الإطلاق ، وقد حكى فى كتبه : همع الهوامع ، والأشباه والنظائر ، وشرح شواهد المعنى ، حكى أقوال ابن الشجرى ، ولم يتعقبه فى شيء .

وترجع أهمية نقول السيوطى عن ابن الشجرى ، إلى أنه لم يحك رأياً أو اختياراً لابن الشجرى فقط ، بل إنه تجاوز ذلك إلى نقل فصول بأكملها ، مما يُعدُّ توثيقاً للأمالى (٣) .

وقد رأيت السيوطى ينسب كلاماً إلى ابن مکتوم ، هو من صميم كلام ابن الشجرى ، وقد ذكرتُ هذا ، فى حديثى عن ابن مکتوم .

البغدادى - عبد القادر بن عمر

(١٠٩٣ هـ)

صاحب « خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب » ، وهو شرح شواهد الرضى على كافية ابن الحاجب .

ويُعدُّ هذا الكتاب أعلى موسوعة فى علوم العربية وآدابها ، شحنه بالنصوص

(١) حاشية يس على التصريح ، المنشورة بحاشية التصريح .

(٢) التصريح على التوضيح ٣٠٣/١ ، ٣٠٤ ، ٣٧٤ ، ١٤٤/٢ .

(٣) راجع الأشباه والنظائر ١/٨٤ ، ٢/٧٦ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ٢٨٦ ، ٣/٧٢ ، ٤/١٣١ ، ١٦٠ .

وشرح شواهد المعنى ص ٨٨ ، ٢٤٦ ، والهمع ١/١٠٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ١٣٤/٢ .

النادرة ، وحفظ لنا به بقايا من كتب قد فُقدت أو اندثرت ، مع عناية فائقة بالهد والتحقق لكل ما يورده من ذلك (١) .

وقد أورد البغدادي « أمالي ابن الشجري » ضمن المواد التي اعتمد عليها في تأليف كتابه (٢) .

ثم رأيت قد ذكر ابن الشجري في نحو تسعين ومائة موضع من الخزانة (٣) ، ناقلا آراءه وأقواله في مسائل النحو والصرف واللغة والأدب ، ومنشدا شواهدة في كل ذلك .

ومع تصريح البغدادي بابن الشجري فيما حكاه من أقواله ، فإنني رأيت موضعا من الخزانة ، نقل فيه كلام ابن الشجري ، ولم يصرح ، وذلك ما ذكره في شرح قول امرئ القيس (٤) :

على لاحق لا يهتدى بمناره إذا سافه العودُ الدِّياْفِيُّ جَرَجْرًا
وقريبٌ من هذا أن البغدادي ينقل كلام سيبويه من طريق ابن الشجري ، دون أن يصرح ، فمن ذلك ما حكاه عن سيبويه ، في مسألة : « ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله » ، وقول الشاعر :

في ليلةٍ لا نرى بها أحدا يحكي علينا إلا كواكبها
فقد رأيت سياقه يتفق مع سياق ابن الشجري تماما ، مع تصرف ابن الشجري فيما نقل عن سيبويه ، وقد نبه إلى هذا شيخنا عبد السلام هارون (٥) ، رحمه الله ورضي عنه .

ومن ذلك أيضا ما حكاه البغدادي عن سيبويه حول إلقاء « لا » وزيادتها في قول الشاعر :

تركنتني حين لا مالٍ أعيشُ به وحين جُنَّ زمانُ الناسِ أو كَلِّبا

(١) من كلام شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله رحمة واسعة في مقدمة تحقيق الخزانة ص ١٩ .

(٢) الخزانة ١٨/١ .

(٣) راجع فهرس الخزانة ١٩/١٣ ، ٢٨٤ .

(٤) الخزانة ١٠/١٩٣ ، ويقارن بالأمالى - المجلس التاسع والعشرين .

(٥) الخزانة ٣/٣٤٩ ، والأمالى - المجلس الحادى عشر ، والكتاب ٢/٣١٢ .

فقد سطا على ما حكاه ابن الشجرى عن سيويه (١) .

وقد استصوب البغداديُّ تأويل ابن الشجرى لقول الشاعر :

وقد جعلتُ نفسى تطيب لضَعْمَةٍ لضَعْمِها ما يقرعُ العظمَ نأبها

فقال : وقد اختلف الناس في معنى هذا البيت ، وأصوب من تكلم عليه ابن الشجرى في أماليه ، في موضعين منها (٢) .

ثم دفع ما ذكره النحاة المتأخرون من أن ابن الشجرى . قد أجاز الجزم بلو ، وقد ذكرت ذلك في الفقرة الثالثة عشرة من آراء ابن الشجرى .

وقد تعقب البغداديُّ ابن الشجرى فيما ذكره من أن قول أبى طالب (٣) :

ضروبٌ بَنَصِلُ السيفِ سَوْقَ سِمَانِها إذا عَدِموا زادًا فإنك عاقرٌ

في مدح النبي ﷺ .

قال البغدادي (٤) : وهذا البيت من قصيدة لأبى طالب عم النبي ﷺ ، رثى

بها أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ... وغلِطَ بعضهم فزعم أنها مدحٌ في مسافر بن أبى عمرو . وأفحشُ من هذا القول قولُ ابن الشجرى في « أماليه » إنها في النبي ﷺ .

هذا وقد حكى البغداديُّ أيضا عن ابن الشجرى ، في مواضع من كتابه

« شرح شواهد الشافية » وقد دلت على تلك المواضع في حواشى التحقيق .

وفي كتابه شرح أبيات مغنى اللبيب ، ذكره نحو أربعين ومائة مرة (٥) .

وفي كتابه شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ذكره مرتين (٦) .

(١) الخزانة ٣٩/٤ ، ٤٠ ، والأمالي - المجلس الحادى والثلاثين ، والكتاب ٣٠٢/٢ .

(٢) الخزانة ٣٠٢/٥ ، والأمالي - المجلسين الثالث عشر ، والخامس والستين .

(٣) الأمالي - المجلس السابع والخمسون .

(٤) الخزانة ٢٤٤/٤ ، والأمر على ما قال البغدادي في ديوان أبى طالب ص ٧٧ .

(٥) شرح أبيات المغنى ٣٥٢/٨ .

(٦) ص ٨٨ ، ١٢٣ .

المرتضى الزبيدي - محمد بن محمد

(١٢٠٥ هـ)

صاحب أضخم المعجمات العربية : تاج العروس في شرح القاموس . وقد وقع لي موضع من هذا المعجم ، ذكر فيه الزبيدي ابن الشجري ، ولم أستقص جميع أجزاء ذلك المعجم الضخم ، فإن ذلك محوَج إلى زمن طويل :

ذكر الزبيدي أقوال العلماء في اشتقاق « القيل » وهو الملك من ملوك حمير ، ثم قال (١) : « وفيه كلام طويل لابن الشجري وغيره » .

ثم رأيت موضعاً آخر ، رجحت فيه أن الزبيدي ناقل عن ابن الشجري ، وذلك ما أنشده من قول الشاعر :

رُحيتِ وفي رجلك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزرِ

ثم قال الزبيدي (٢) : « قلت : هو للأقيشير ، وقد جاء في شعر الفرزدق أيضاً ، وصدده :

وأنت لو باكرت مشمولة صهباء مثل الفرس الأشقرِ

وقد ذكرت في حواشي التحقيق ترجيحاً أن الزبيدي نقل ذلك من أمالي ابن الشجري ، استناداً إلى أن ابن الشجري انفرد بهذه الرواية ، وينسب الشعر إلى الفرزدق .

* * *

(١) تاج العروس . مادة (قول) ، ويقارن بالأمالي - المجلس الخامس والأربعين .

(٢) تاج العروس . مادة (هنو) ويقارن بالأمالي - المجلس التاسع والأربعين .

مذهب ابن الشجرى النحوى

وإذ فرغت من بيان آراء ابن الشجرى ، والكشف عن مصادره وموارده ، وأثره
فيمن جاء بعده من النحاة ، يأتي السؤال التقليدى : أين يقف ابن الشجرى من
المدارس النحوية : بصرية وكوفية وبغدادية ؟

وقد كفانا ابن الشجرى مؤونة البحث والاستنتاج ، حين نسب نفسه صراحة
إلى البصريين ، وذلك قوله فى سرد حجج البصريين فى فعلية « أفعل التعجب » :
« لأصحابنا » وقوله : « ومن أدلة مذهبنا » (١) .

ثم إن ابن الشجرى موصول النسب النحوى بالبصرية ، فإن سلسلة شيوخه
كلها من نحاة البصرة ، وقد ذكرتها نقلاً عن تلميذه أبى البركات الأنبارى ، فى أثناء
حديثه عن سيبويه . وتبدو بصرية ابن الشجرى على امتداد كتابه « الأمالى »
ودلائلها كثيرة ، لعل من أبرزها موقفه من الخلاف بين سيبويه والكسائى ، فى المسألة
الزنبورية ، وانتصاره لسيبويه ، ثم من الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فى « نعم
وبس » و « أفعل التعجب » ، واختياره جانب البصريين - وقد أشرت إلى ذلك من
قبل - ثم ما وراء ذلك من استعمال المصطلحات البصرية .

وقد أعمل ابن الشجرى القياس ، وأجرى العلة ، واعتبر العامل ، لفظياً
ومعنوياً ، كل ذلك فعل ، فى مسائل النحو والصرف واللغة ، وفق المنهج
البصرى (٢) .

وقد صحح ابن الشجرى آراء البصريين فى مواضع من الأمالى ، منها رأيهم فى

(١) المجلس التاسع والخمسون .

(٢) أكثر الدارسون ، قديماً وحديثاً ، من الكلام على القياس والعلة والعامل ، مما يجعل التعرض لذلك
ضرباً من اللغو والمذر ، وتسويد الصفحات بما لا طائل تحته ولا غناء فيه . وبحسبى أن أشير إلى بعض المواضع
التي عالج فيها ابن الشجرى القياس والعلة والعامل ، وترأها فى المجالس : الأول والسابع والثامن ، والثالث
والعشرين والخامس والعشرين ، والحادى والثلاثين والثانى والثلاثين ، والثانى والأربعين والرابع والأربعين ،
والثامن والخمسين ، والثالث والستين ، والسبعين .

علم الجمع بين حرف النداء والميم في « اللهم » (١) ، ومنها قولهم في أن الفتحة في نحو « لا رجل في الدار » بناء يُشبهه الإعراب (٢) .

هذا وقد جرت قواعد البصريين على لسان ابن الشجري ، من غير أن يصرح بنسبتها إليهم ، وهو مما ظهر لي في أثناء تحقيق الجزء الأول من الأمالي ، فمن ذلك :

١ - تعليل استعمال الجمع مكان المثني ، في نحو « ما أحسن وجه الرجلين » ذكره ابن الشجري ، وحكاه عنه البغدادي ، ثم قال (٣) : « وهذا علة البصريين » .

٢ - ذكر ابن الشجري أن الضَّعْف والضَّعْف ، بفتح الضاد وضمها ، لغتان ، كالزَّعْم والزَّعْم ، والفَقْر والفَقْر ، قال : وزعم قوم أن الضَّعْف بالضم ، في الجسم ، والضَّعْف في العقل ، وليس هذا بقول يعتمد عليه ، لأن القراء قد ضَمُّوا الضاد وفتحوها في قوله تعالى : ﴿ اللهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ﴾ .

هذا كلام ابن الشجري (٤) ، وهو راجع إلى رأى أهل البصرة ، كما جاء في اللسان ، مادة (ضعف) .

٣ - قال ابنُ الشجري في قول الأعشى :

* يقولون أصبح ليلاً والليل عاتم *

أراد : ياليل ، فحذف حرف النداء ، وحذفه إذا صح أن يكون المنادى صفة لأى ، قليل ، لشذوذه عن القياس (٥) .

وقد أفاد الشيخ خالد الأزهرى أن هذا رأى البصريين (٦) .

(١) المجلس السادس والخمسون .

(٢) المجلس السابع والستون .

(٣) الخزانة ٣/٣٧٠ ، والأمالي - المجلس الثاني .

(٤) المجلس الحادى والثلاثون .

(٥) المجلس الخامس والثلاثون .

(٦) التصريح على التوضيح ١٦٥/٢ .

٤ - ذكر ابنُ الشجرى أن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له -
خبيراً أو وصفاً - لزمك إبرازُ ضمير المتكلم والمخاطب والغائب (١) . وهذا هو رأى
البصريين ، وقد عقد له أبو البركات الأنبارى مسألة في الإنصاف (٢) .

٥ - حكى ابنُ الشجرى عن المبرد - وهو من أئمة البصريين - أن المراد في
قوله تعالى : ﴿ وَلِدَارُ الْأَخْرَةِ خَيْرٌ ﴾ : ولدان الساعة الآخرة ، على تقدير حذف
الموصوف وإقامة الصفة مقامه (٣) .

وقد ذكرت في حواشى التحقيق أن الكوفيين يجعلون هذا ونحوه من باب إضافة
الشيء إلى نفسه ، كمسجد الجامع ، وصلاة الأولى .

٦ - ذكر ابنُ الشجرى أن الاسم الظاهر لا يسوغُ عطفه على الضمير
المجروح إلا بإعادة الجاز (٤) . وهذا مذهب البصريين ، وأشهر شواهدة قوله تعالى :
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ .

٧ - ذكر ابنُ الشجرى (٥) من حروف المعانى التى حُذفت وقُدِّرت « قد »
في قوله تعالى : ﴿ أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكُمُ الْأَرْضُونَ ﴾ ، أى : وقد اتبعك الأرضون ، أى :
أنؤمن لك في هذه الحال . قال : وإنما وجب تقدير « قد » ها هنا ، لأن الماضى
لا يقع في موضع الحال إلا ومعه « قد » ظاهرة أو مقدرة .
وهذا قولُ البصريين ، كما ذكر الأنبارى (٦) .

ومع ولاء ابن الشجرى للمدرسة البصرية ، ونزوعه إلى آرائها ، فإنه قد خالف
عن أقوالها ، فيما تعقب به المبرد ومن إليه من أعلام هذه المدرسة ، وقد عرضت
لذلك في حديثى عن مصادره .

(١) المجلس التاسع والثلاثون .

(٢) الإنصاف (المسألة الثامنة) ص ٥٧ .

(٣) المجلس التاسع والثلاثون .

(٤) المجلس الحادى والأربعون .

(٥) المجلس الرابع والأربعون .

(٦) الإنصاف (المسألة الثانية والثلاثون) ص ٢٥٢ .

ثم رأيتَه قد خالف البصريَّة في توجيه الباء في قوله تعالى : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ فهو يرى أن الباء هنا بمعنى « عن » ، وأن المراد : فاسأل عنه خبيراً (١) .
وأهل البصرة على غير هذا . قال ابن هشام (٢) : وتأول البصريون ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ على أن الباء للسببية ، وزعموا أنها لا تكون بمعنى « عن » أصلاً ، وفيه بُعْدٌ ، لأنه لا يقتضى قولك : سألت بسببه ، أن المجرور هو المسؤول عنه .

* * *

(١) المجلس السبعون .

(٢) المغنى ص ١١٠ ، وراجع دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٧/٢ .

ابن الشجرى ومدرسة الكوفة

لابن الشجرى كلمة عن أهل الكوفة ، تعكسُ موقفه منهم وحكمه عليهم ، وذلك قوله تعقياً على رأى الكسائى ، فى إعراب قول الشاعر :

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به رثمان أنف إذا ماضن باللبن

قال ابن الشجرى بعد مناقشة إعراب الكسائى (١) : ولتُحاة الكوفة فى أكثر كلامهم تهاويلُ فارغةٌ من حقيقة .

ثم يمضى ابن الشجرى - على امتداد الأمالى - يردُّ على الكوفيين ويستبعد أقوالهم ، وقد مرَّ بك موقفه من الكسائى - رأس مدرسة الكوفة - فى المسألة الزنبرية ، ونصره لمذهب سيبويه ، ثم موقفه من الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فى فعلية « نعم وبئس » و « أفعال التعجب » ، ومن ذلك أيضاً تضعيفه لرأيهم فى اشتقاق الاسم (٢) . وردّه عليهم فى إعراب فعل الأمر للمخاطب ، قال (٣) : « وزعم الكوفيون أن فعل الأمر للمواجه مجزوم بتقدير اللام الأمرية ، وهو قول منافٍ للقياس ، وذلك أن الجزم فى الفعل نظير الجر فى الاسم ، فحرف الجر أقوى من حرف الجزم ، كما أن الاسم أقوى من الفعل ، وحرف الجر لا يسوغُ إعماله مقدراً إلا على سبيل الشذوذ ، وإذا امتنع هذا فى القوى ، فامتناعه فى الضعيف أجدر » . ثم استبعد أقوال الكوفيين فى مواضع أخرى من الأمالى (٤) .

على أن موقف ابن الشجرى هذا من الكوفيين ، لم يمنعه من الأخذ عنهم ، والميل إلى آرائهم ، وقد تقدمت حكايته أقوال الكسائى والفراء ، بل إنه قوى رأى الكسائى فى بعض الأحيان ، وتأثر أبا زكريا الفراء فى أشياء كثيرة ، وقد تحدثت عن ذلك من قبل . ثم حكى رأى ثعلب فى الفرق بين قام زيد وعمرو معا ، وقام زيد

(١) المجلس السادس .

(٢) المجلس الثالث والخمسون .

(٣) المجلس السابع والخمسون .

(٤) تراها فى المجالس : الثامن والستين ، والرابع والسبعين ، والتاسع والسبعين .

وعمره جميعاً (١) . وقد ثبت أن ابن الشجرى كان يقرئ . « أملى ثعلب » ، وقد أقرأ جزءاً منها للحافظ أبى سعد السمعاني (٢) .

وقد استجاد ابن الشجرى رأى الكوفيين فى تعليق ﴿ عليكم ﴾ من قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ قال (٣) : فإن علقت ﴿ عليكم ﴾ بحرّم ، فهو الوجه ، لأنه الأقرب ، وهو اختيار البصريين ، وإن علقت بأتل ، فجيد ، لأنه الأسبق ، وهو اختيار الكوفيين .

ولم يمنع ابن الشجرى من تقدير الكوفيين فى إعراب « أجرّه » من قول المتنبي :

أَتَأذُنُ لِي وَلِكِ السَّابِقَاتِ أَجْرُهُ لَكَ فِي ذَا الْفَتَى
قال (٤) : وفى قوله : « أجرّه » حذفان ، لأن الأصل : فى أن أجرّه ، فحذف الجار ، وحذف « أن » فارتفع الفعل ، ولو نصبته بتقدير « أن » لجاز ، على المذهب الكوفى .

ثم رأيت يتابع الكوفية غير مصرح ، فمن ذلك :

توجيه إعراب « فاه » من قولهم : « كلمته فاه إلى فى » ، قال (٥) : « فالجواب أن « فاه » عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر ، وذلك المحذوف كان هو الحال فى الحقيقة ، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه ، وتقديره : « جاعلاً فاه » إلى فى . وقد ذكرت فى حواشى التحقيق ، نقلاً عن ابن يعيش وأبى حيان ، أن هذا من تقدير الكوفيين .

وقال (٦) فى إعراب ﴿ لِمَنْ كَانَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فى

(١) المجلس الثانى والثلاثون .

(٢) مرآة الجنان ٢٧٥/٣ .

(٣) المجلس الثامن .

(٤) المجلس الحادى والثلاثون .

(٥) المجلس الثالث والعشرون .

(٦) المجلس الحادى والأربعون .

رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله ﴿ : فقلوه : ﴿ لمن كان يرجو الله ﴾ بدل من قوله : ﴿ لكم ﴾ وأعيدت اللام في البدل ، كما أعيدت في قوله تعالى : ﴿ قال الملائكة الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾ ، وقد أشرت في حواشي التحقيق إلى أن هذا رأى الكوفيين والأخفش ، وعليه الرنخشي ، ولا يُجيزه البصريون ، لأن الغائب لا يبدل من المخاطب ، وعندهم أن اللام في ﴿ لمن ﴾ متعلقة بحسنة .

ويبقى بعد ذلك أن أشير إلى ما ذكره أستاذنا الدكتور شوقي ضيف (١) ، فقد جعل ابن الشجري في عداد المدرسة البغدادية ، التي خلطت المذهبين ، مع نزوع إلى آراء البصريين ، ويدفع ذلك تصريح ابن الشجري نفسه ببصريته في غير موضع من الأمالي ، كما قدمت ، وابن الشجري يذكر البغداديين (٢) ولا يعد نفسه فيهم .

* * *

(١) المدارس النحوية ص ٢٧٧ .

(٢) المجلس الثاني والثلاثون .

الباب الثالث

أمالى ابن الشجرى

قال الحاج خليفة (١) : « الأمالى : هو جمع الإملاء (٢) ، وهو أن يَقَعِدَ عالمٌ وحوَلَهُ تلامذتُهُ بالمخاير والقراطيس ، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ، ويكتبه التلامذة ، فيصير كتابا ويسمونه الإملاء والأمالى ، وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم ، فاندرست لذهاب العلم والعلماء ، وإلى الله المصير ، وعلماء الشافعية يُسمون مثله التعليق » .

وقد كثرت الأمالى فى مختلف العلوم والفنون ، ولعل علماء الحديث هم أكثر الناس اهتماماً بهذا اللون من التأليف .

والذى يعيننا هنا الأمالى المصنفة فى علوم العربية ، فمن أشهرها :

- ١ - أمالى ثعلب (٢٩١ هـ) وقد نشرت باسم : مجالس ثعلب ، بتحقيق شيخنا الجليل عبد السلام هارون رحمه الله ، وقد طبعت أكثر من طبعة بدار المعارف بمصر ، وهى الكتاب الأول من سلسلة ذخائر العرب .
- ٢ - أمالى البيزى (٣١٠ هـ) ، نشرت فى حيدرآباد بالهند ، سنة ١٣٦٧ هـ .
- ٣ - أمالى الزجاجى (٣) (٣٤٠ هـ) حققها شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله . مطبعة المؤسسة العربية الحديثة القاهرة ١٣٨٢ هـ .
- ٤ - أمالى القالى (٣٥٦ هـ) وهى أكثر كتب الأمالى شهرةً وذيوياً . طبعت بدار الكتب المصرية سنة ١٣٤٤ هـ .

(١) كشف الظنون ص ١٦١ .

(٢) على غير قياس ، وقيل : جمع أملية ، كأغنية وأحجية وألفية وأمسية . راجع مقالة الدكتور عمر الدقاق (أبو على القالى وكتابه الأمالى) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مجلد ٤٤ جزء ٣ ص ٥٢٧ .

(٣) ويلتحق بأمالى الزجاجى : مجالسه ، التى نشرها شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله بالكويت سنة ١٩٦٢ م ، للصلة الوثيقة بين الأمالى والمجالس ، وإن كان شيخنا يرى بينهما فرقا دقيقا ، ذكره فى =

٥ - أمالي المرتضى (٤٣٦ هـ) وتسمى غرر الفوائد ودرر القلائد ، نشرها الأستاذ الكبير محمد أبو الفضل إبراهيم ، رحمه الله ، بمطبعة عيسى الباني الحلبي ، بالقاهرة سنة ١٣٧٣ هـ .

٦ - أمالي ابن الشجري (٥٤٢ هـ) موضوع هذه الدراسة .

٧ - أمالي ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) أقام عليها درسا للدكتوراه الأستاذ الدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، رحمه الله . ونشرها الدكتور هادي حسن حمودي ، سنة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م - عالم الكتب - بيروت .

٨ - أمالي الشهاب الخفاجي (١٠٦٩ هـ) ، وتسمى طراز المجالس (١) ، طبعت بالمطبعة الوهبية بمصر سنة ١٢٨٤ هـ وقد أشار الخفاجي في مقدمة « أماليه » هذه إلى ابن الشجري ، وذلك قوله : « فهذه بنات فكر زفتها إليك ، وأمالي مجالس أملتيتها عليك ، مما تقرُّ به عينُ الأدب ، ويتحلَّى بذوقه لسان العرب ، لو رآها ابن الشجري لقال : هذه ثمرات الألباب ، أو ابن الحاجب لقام بين يديها من جملة الحجاج ، أو ثعلب لراغ عمّا أملاه ، أو القالي لهجر ما أملاه وقلاه » .

* * *

وقد اختلفت هذه الأمالي فيما بينها شريعةً ومنهاجا ، من حديث غلبة فن من الفنون على سواه من الفنون الأخرى ، كما ترى من غلبة اللغة والأدب على أمالي القالي .

= مقدمة « مجالس ثعلب » ، من حيث إن الأمالي كان يُملئها الشيخ أو من يُنبئه عنه بحضرته ، فيتلقفها الطلاب بالتقيد في دفاترهم ، وفي هذا يكون الشيخ قد أعد ما يملئ ، أو يلقي إلى الطلبة ما يشاء من تلقاء نفسه ، وأما المجالس فتختلف عن تلك بأنها تسجيل كامل ، لما كان يحدث في مجالس العلماء ، ففيها يلقي الشيخ ما يشاء من تلقاء نفسه ، وفيها كذلك يسأل الشيخ فيجيب ، فيُدون كل ذلك فيما يسمى بمجلسا . وقد يرد ما ذهب إليه أستاذنا شيعان : الأول أن كتب الأمالي تسمى مجالس ، كما في أمالي ثعلب وأمالي الخفاجي الآتية . والثاني أن بعض كتب الأمالي تأتي مسائلها تحت اسم « مجالس » كما هو الحال في أمالي المرتضى وأمالي ابن الشجري ، فلا فرق إذن .

(١) راجع مقدمة تحقيق ربحانة الألبا ص ١٢ ، ٢١ .

وتفوق أمالي ابن الشجري كل هذه الأمالي : حجماً ومادّة ، فقد بلغت مجالسها أربعة وثمانين مجلساً ، استغرقت من الصفحات قدراً كبيراً ، وعرض فيها لمسائل من النحو والصرف واللغة والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والأخبار : ولئن طوّف ابنُ الشجري بكل هذه الفنون ، إلا أنه ظلّ مشدوداً إلى مسائل النحو والصرف ، مما جعل العلامة البغدادي يضع « أمالي ابن الشجري » ضمن مراجعه في علم النحو (١) .

وتنفرد أمالي ابن الشجري بظاهرة لم تُعرف في الأمالي الأخرى ، وهي ظاهرة التأريخ للمجالس ، غير أن هذه الظاهرة لم تطرّد في كل المجالس ، فقد بدأت بالمجلس الثامن الذي أُرخ يوم السبت مستهلّ جمادى الأولى ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة ، وفي يوم السبت التالي له كان المجلس التاسع ، وأرخ المجلس العاشر يوم السبت الثاني والعشرين من الشهر نفسه ، وعقد المجلس الحادي عشر يوم السبت سلخ الشهر المذكور ، ولم يُورخ للمجلس الثاني عشر ، وأرخ المجلس الثالث عشر يوم السبت رابع جمادى الآخرة ، ولم يُورخ للربيع عشر ، لاتصاله بما قبله ، ثم أُرخ الخامس عشر يوم السبت ثامن وعشرين من جمادى الآخرة ، ثم تتابعت المجالس بعد ذلك كل يوم سبت ، حتى المجلس الثاني والعشرين الذي أُرخ يوم الثلاثاء من جمادى الأولى ، سنة ست وعشرين وخمسمائة . ومعنى ذلك أن بين المجلس الحادي والعشرين والثاني والعشرين نحو سنتين توقف فيهما الإملاء .

ثم تتابعت المجالس بعد ذلك التاريخ ، كل يوم ثلاثاء ، وقد تتوقف أسبوعين أو ثلاثة . ثم توقف الإملاء بين المجلس الحادي والثلاثين (٢) ، المؤرخ يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من شوال ، سنة ست وعشرين وخمسمائة ، وبين المجلس الثاني والثلاثين المؤرخ يوم السبت ثامن شهر ربيع الأول ، سنة ست وثلاثين وخمسمائة . ومعنى هذا أن الإملاء قد انقطع عشر سنوات ، وهذه فجوة كبيرة ، فهل توقّف ابنُ الشجري طيلة هذه المدّة عن الإملاء ، أم أن هذه التواريخ من صنع بعض التلامذة المستملين الذين قد يتطرّق الوهم إلى ذاكرتهم في تسجيل التاريخ ؟

(١) خزنة الأدب ١٨/١ .

(٢) ثبت من استقرار نسخ الأمالي أن هذا المجلس هو ختام الجزء الأول من الأمالي . ويأتى حديث ذلك .

وقد يدل على أن هذه التواريخ من صنع أحد التلامذة المستملين ، ما جاء
بآخر المجلس الحادى والثلاثين ، من زيادة قال جامعها : « هذه زيادة ألحقت بهذا
الجزء فى شهر ربيع الآخر من سنة تسع وثلاثين وخمسمائة ، ولم تُعدَّ فى مجالسه ، وهى
مضمَّنة فوائده جمة » .

ومهما يكن من أمر فقد وقف التأريخ للمجالس عند المجلس الثالث
والثلاثين ، المؤرخ فى يوم السبت الخامس عشر من شهر ربيع الأول من سنة ست
وثلاثين وخمسمائة ، ولم يؤرخ لباقى المجالس بعد ذلك .

* * *

منهج ابن الشجري في الأمالي

لا ريب أن ابن الشجري قد نظر في الأمالي التي سبق بها الأوائل ، وقد ثبت أنه كان يقرء أمالي ثعلب ، كما ثبت أنه استنسخ بخطه نسخة من أمالي المرتضى (١) .

والناظر في أمالي ابن الشجري يرى مشابهة واضحة بينها وبين أمالي المرتضى ، في الشكل العام ، من حيث تقسيم الأمالي إلى مجالس ، وتفريع المجالس إلى مسائل وفصول ، ثم تعدى تأثر ابن الشجري الشريف المرتضى في الشكل العام للأمالي ، إلى أن نقل شيئا من كلامه وشواهد ، مصرحا وغير مصرح ، وقد أشرت إلى ذلك في حديثي عن الشريف المرتضى .

وقد جرى ابن الشجري في « أماليه » على أن يستفتح مجلسه بذكر مسألة من مسائل النحو أو الصرف ، أو آية قرآنية ، أو بيت من الشعر ، ثم يدلّف من ذلك إلى مباحث أخرى يدعو إليها الاستطراد والتداعي (٢) .

ومسائل الأمالي ذات ثلاث شعب : مسائل يلقيها ابن الشجري من ذات نفسه ، ومسائل أخرى يجيب بها تلامذته ، والثالثة ما يردّ به على المسائل التي تردّ عليه من البلدان كالموصل وغيرها (٣) .

ومع طول الأمالي وتشعب الأقوال فيها ، يبدو ابن الشجري متنبهاً لبعض الموضوعات التي عاجلها من قبل ، وهذا يدلّ على أنه احتشد للأمالي احتشادا ، فليست آراء يملئها على الطلبة ثم يفرغ منها ، فمن ذلك أنه حينما تكلم على « أما » في المجلس الثامن والسبعين ، قال : « وقد ذكرتها في موضعين » . ومن ذلك أيضا قوله في المجلس الثامن والخمسين : « قد تكرر قولنا إن الكسر هو الأصل في التقاء الساكنين » ، وقال في المجلس التاسع والستين : « وقد بسطت الكلام على « مع » في الجزء الثاني من هذه الأمالي » .

(١) أشرت إلى ذلك في حديثي عن الشريف المرتضى ، وعن موقف ابن الشجري من الكوفيين .

(٢) من أمثلة الاستطراد ما تراه في المجالس : الرابع عشر والسابع عشر والثامن عشر .

(٣) انظر أمثلة لذلك في المجلسين : الرابع ، والحادي والثلاثين .

وظاهرة التكرير واضحة في « الأمالي » فقد تكلم ابن الشجري على بعض المسائل في أكثر من مجلس ، فمن ذلك : مجيء الحال من المضاف إليه ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وحذف الضمير العائد من الصلة ومن الصفة ، وإعادة الضمير إلى مصدر مقدر ، دل السياق عليه (١) .

وهذا التكرار قد أوقع ابن الشجري في شيء من الاختلاف لم يتنبه له ، فمن ذلك أنه وجه قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ على أنه من باب الالتفات من الخطاب إلى العيبة ، ثم عاد في موضع آخر ووجهه على حذف المفعول ، وقد أشرت إلى ذلك في حديثي عن شواهد القرآن الكريم عند ابن الشجري ، ثم في الحديث عن الزركشي .

* * *

(١) اقتضاني ذلك أن أفهرس لمسائل الكتاب وشواهده قبل تحقيقه ، فسهل عليّ بذلك ربط الكتاب بعضه ببعض الآخر . وهذا حتمٌ واجب على كل من يتصدى لتحقيق النصوص .

أسلوب ابن الشجري في الأمالي

عمد ابن الشجري في سرد القواعد والأحكام إلى أخف الألفاظ وأيسرها ، ثم غلب عليه أسلوب المعلمين في البسط والشرح ، وتقليب العبارة ، وكثرة التنظير (١) ، فإذا جاء إلى موضع أدب ، رأيت الفحولة والجزالة ، فمن ذلك قوله في بيت المتنبي :

أى يوم سررتنى بوصال لم ترعنى ثلاثة بصدود

قال (٢) : « وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسروره ، فأنتبه على معنئى أو إعراب أغفلوه ، وهذا البيت لبعده من التكلف وخلوه من التعسف ، وسرعة انصبابه إلى السمع وتولجه في القلب ، أهملوا تأمله فحفى عنهم ما فيه » .

ويقول في الرد على معاصره أبى نزار الملقب ملك النحاة (٣) : « ومن خطأ الأعشى في لغته التى جُبل عليها - وشعره يُستشهد به فى كتاب الله تعالى - فقد شهد على نفسه بأنه مدخول العقل ، ضاربٌ فى غمرة الجهل ، وليس لهذا المتطاول إلى ما يقصر عنه ذرعه شئٌ يتعلّق به فى تخطئة العرب إلا قول الشاعر :

حراجيجُ ما تنفكُ إلا مناخةً على الحسّف أو نرمى بها بلداً قفراً

فكلّ فاقرة يُنزها بالعربية يُزفُ أمامها هذا البيت ، معارضاً به أشعار الفحول من العرب العاربة » .

وقد وصف أبو البركات الأنبارى شيخه ابن الشجري ، بأنه كان فصيحاً حلواً الكلام ، حسن البيان والإفهام (٤) .

(١) لا سبيل إلى التمثيل لما ذكرت ، فهو شائع شيوعاً على امتداد الأمالى ، وبخاصة فى إجراء الإعراب وتقدير الحلو .

(٢) المجلس الثانى عشر .

(٣) المجلس الثامن والخمسون .

(٤) نزهة الألبا ص ٤٠٤ .

وقال ابن خلكان عنه ^(١) : وكان حسنَ الكلام ، حلوَ الألفاظ ، فصيحاً ،
جيدَ البيان والتفهيم .

اعتدادُ ابنِ الشجريِّ بأرائه :

يرى بعضُ العلماء أن الله قد فتح عليه بما لم يفتح به على سواه ، فيجري على
لسانه شيءٌ من الرُّهو ، يُحمل على الرضا والحمد أكثرَ مما يُردُّ إلى العُجب
والتفاخر ، وقد ختم ابن الشجري بعضَ مباحثه بشيء من هذا ، فقال عقبَ شرح
قولهم : « افعل ذا إما لا » ، قال ^(٢) : « فتأمل هذا الفصل ، فما علمتُ أن أحداً
كشفه هذا الكشف » .

وقال بعد أن علَّل ضعف الابتداء بالنكرة ^(٣) : « فاحتفظ بهذا الفصل ، فإنه
أصلٌ كبير » .

وقال بعد كلام عن « قبل وبعد » : ^(٤) « فهذا قول جليٌّ كما تراه ، والمتسِمون
بالنحو قبيل وقتنا هذا ، ممن شاهدته وسمعت كلامه على خلاف ما قلته
وأوضحته ، فاستمسك بما ذكرته لك ، فقد أقمْتُ له برهانه » .

ثناء العلماء على الأملِي :

حظي كتاب الأملِي بالشهرة وُبُعد الصَّيِّت ، وقد أحسن العلماء الثناء عليه ،
فيقول أبو البركات الأنباري تلميذ ابن الشجري ، في الموضوع المذكور قريباً من نزهة
الألبا : « وأملِي كتاب الأملِي ، وهو كتابٌ نفيس ، كثير الفائدة ، يشتمل على فنون
من علوم الأدب » .

ويقول ياقوت ^(٥) : « وصنَّف الأملِي ، وهو أكبر تصانيفه وأمتعها » .

(١) وفيات الأعيان ٩٦/٥ .

(٢) المجلس الثاني والأربعون .

(٣) « » والتجانون .

(٤) « نفسه » .

(٥) معجم الأدباء ٢٨٣/١٩ .

ونحو هذا قال المترجمون المتأخرون ، ويرى الأستاذ مصطفى صادق الرافعي (١) أن خاتمة أهل الإملاء على طريقة المتقدمين هو إمام العربية في عصره أبو السعادات ابن الشجري .

الانتقادات على الأمالي :

قال القفطي في ترجمة ابن الشجري (٢) : « ولما أُملي « أماليه » في النحو ، أراد ابن الخشاب النحوي أن يسمّعها عليه ، فامتنع من ذلك ، فعاداه وردّ عليه في مواضع منها ، ووقف الشريف أبو السعادات على شيء من الردّ ، فردّ عليه فيه ، وبيّن موضع غلطه في كتاب سماه « الانتصار » ، وهو كتاب على صغر جرمه في غاية الإفادة ، وملكته والحمد لله بخطه رحمه الله ، وقد قرأه عليه الناس » .

وابن الخشاب من تلاميذ ابن الشجري ، ولم تُعرف لردّه هذا نسخة خطية ، لكنني ظفرت بشيء من هذا الردّ ، وذلك منعه لجمع جمع الجمع الذي ذكره ابن الشجري ، وقد وقفت عليه في كتاب مخطوط يُنسب إلى أبي حيان ، يسمى التذكرة ، وذكرته في تحقيق المجلس الثاني والثلاثين ، ثم ظفرت أيضا بشيء من ردّ ابن الشجري على ابن الخشاب ، وذلك قوله بعد إعراب بيت ابن ميادة :

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

قال ابن الشجري (٣) : « واعترض بيت ابن ميادة - وقد كنت ذكرته فيما تقدّم من الأمالي - جُوَيْهَلْ ، فزعم أن قافيته مرفوعة ، وإنما صغرته بقولي : جُوَيْهَلْ ، لأنه سُويِبٌ استولى الجهل عليه ، فعدا طوره ، وجاوز حدّه ، مع حقارة علمه ورداءة فهمه ، وهذا البيت من مقطوعة منصوبة القوافي » .

وقد جاء بحاشية أصل الأمالي أن هذا الجُوَيْهَلْ هو الحَشَاب .

(١) تاريخ آداب العربية ٣٢٧/١ .

(٢) إنباه الرواة ٣٥٦/٣ .

(٣) المجلس الثامن والسبعون .

هذا وقد رأيت في كلام ابن الخشاب في كتابه « المرتجل » مشابه من كلام ابن الشجري ، وذلك فيما ذكره في نقض كلام الجرمي ، في وزن « كلتا » (١) .

رواية الأملی :

احتفظت النسخة الهندية من الأملی بذكر السند في أولها ، ويبدأ السند بأبي حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادي ، الذي أقرأ الأملی بدمشق سنة ثلاث وستائة ، رواية عن ابن الشجري ببغداد ، ولم يصرح المسند الأول الذي روى عن ابن طبرزد ، باسمه .

وقد خلت « الأملی » من مقدمة ، حيث بدأ الكلام بالمجلس الأول مباشرة ، وهذه الظاهرة ملحوظة أيضا في كتابي ابن الشجري : الحماسة ، ومختارات شعراء العرب ، فقد خلا هذان الكتابان أيضا من مقدمة ، حيث بدأت الحماسة بشعر محرز بن المكبر الضبي ، وبدأت المختارات بقصيدة لقيط بن يعمر . وقد أشرت إلى ذلك في حديثي عن « مصنفات ابن الشجري » في الباب الأول .

علوم العربية في الأملی :

ذكر ابن خلكان أن كتاب الأملی قد اشتمل على فوائد جمّة من فنون الأدب ، وذكر الياقوت أن الأملی تضمنت خمسة فنون من الأدب (٢) .

فما هي فنون الأدب عند الأقدمين ؟ يقول أبو جعفر أحمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٧٩ هـ : علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو ، والمعاني والبيان والبدیع (٣) .

وقد أفسح ابن الشجري « أماليه » لهذه الفنون المذكورة ، وأيضا عالج مسائل من العروض والقوافي ، والتاريخ والأخبار ، والجغرافيا والبلدان ، ثم الأدب بمعناه الحديث ، من نقد وموازنة .

(١) المرتجل شرح الجمل ص ٦٧ ، ويقارن بالأملی - المجلس الثالث والخمسين .

(٢) وفيات الأعيان ومرآة الجنان ، الموضوع المذكور في صدر ترجمة ابن الشجري .

(٣) خزنة الأدب ٥/١ .

وهذا بيان تلك الفنون من « الأمالي » ، وقد سبق الكلام على النحو والصرف ، إذ كان مَبْنَى الدراسة عليهما .

اللغة في الأمالي :

لعل هذا الفن أهمُّ الفنون التي عالجها ابن الشجري بعد النحو والصرف ، فقد احتفل احتفالا زائدا باللغة : دلالةً واشتقاقا ، فلم يدع لفظا غريبا أو دون الغريب ، في شاهد من الشواهد إلا عرض له بالشرح والبيان ، ناقلا عن أئمة اللغة ، كأبي زيد والأصمعي وابن السكيت ^(١) وابن قتيبة وابن دريد وابن فارس ، ومن إليهم . ولم يقف ابن الشجري عند حدود الحكاية والنقل ، بل صحح بعض اللغات وقوَّأها ، ووفق بين آراء اللغويين فيما يبدو متعارضاً ^(٢) ، وفرَّق بين ما يبدو مترادفاً ^(٣) ، وتعقب بعض علماء اللغة ^(٤) .

وقد عرض ابن الشجري لقضايا وظواهر لغوية كثيرة ، كالمشترك اللفظي ^(٥) ، وتركُّب اللغات وتداخلها ^(٦) ، ولغة العامة ^(٧) ، ولهجات القبائل ^(٨) ، والأصوات ومخارج الحروف ^(٩) ، وتطور دلالات الألفاظ ^(١٠) .

(١) رأيت ابن الشجري يعول كثيرا على ابن السكيت ، ثم رأيت ينقل كلامه دون أن يصرح ، وقد أشرت إلى ذلك في الحديث عن مصادر ابن الشجري ، وانظر أيضا المجلس الثامن والثلاثين ، في التفرقة بين زريت عليه وأزريت به .

(٢) فمن ذلك التوفيق بين ابن دريد وابن فارس في شرح التقويض ، في المجلس الرابع والستين .

(٣) كتفرقته بين السماع والاستماع ، في المجلس التاسع والأربعين .

(٤) كعقبه ابن فارس في اشتقاق « نياط المفازة » في المجلس الثاني والعشرين .

(٥) راجع المجلس التاسع والعشرين ، في شرح « العرارة » ، والمجلس الثامن والثلاثين ، في تفسير

« الشمال » .

(٦) المجلس الحادي والعشرون .

(٧) « الثاني والأربعون ، والخامس والأربعون ، والتاسع والأربعون .

(٨) « السابع عشر ، والسادس والعشرون ، والخامس والثلاثون ، والحادي والخمسون .

(٩) « الرابع عشر ، والخامس والثلاثون ، والثالث والستون ، والسادس والستون .

(١٠) المجلس الثامن .

وقد غلبت على ابن الشجرى طبيعة المعلم ، فى ذلك الحشد الضخم من الشروح والتفسيرات اللغوية للمفردات والتراكيب ، ثم فى محاولة النظم التعليمى ، فيقول (١) : الفلوكس : الشديد ، فى قول ثعلب ، وقال أبو زيد : هو الغليظ الجافى ، وقد نظمت فيه بيتاً لثلاثاً يشدُّ عن الحفظ ، وهو :

فَلَوْكَسُّ عَنْ ثَعْلَبٍ شَدِيدٌ وَعَنْ أَبِي زَيْدٍ غَلِيظٌ جَافِيٌّ

ولم يسلم ابن الشجرى من بعض الهنات اللغوية ، فمن ذلك أنه روى « مغيون » بالعين المعجمة ، من قول العباس بن مرداس :

قَدْ كَانَ قَوْمَكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالَ أَنْكَ سَيِّدٌ مَغْيُونٌ

وقال (٢) : « مغيون : مفعول من قوهم : غين على قلبه : أى غطى عليه ، وفى الحديث : « إنه ليغان على قلبى » ، ولكن الناس ينشدونه بالياء ، وهو تصحيف ، وقد روى « مغيون » بالعين غير المعجمة ، أى مصاب بالعين ، ومغيون هو الوجه » .

وقد انفرد ابن الشجرى برواية العين المعجمة ، ثم وجدت بهامش أصل الأمالى فى المجلس الحادى والثلاثين حاشية ، نصها : « هذا البيت يروى بالعين المهملة بإجماع الرواة إلا الشريف ، ألفيته رحمه الله قد رواه بالعين المعجمة أيضا ، وكنت أسمع قديما ببغداد أنه أنكر عليه تصحيفه » .

ومن أوهامه اللغوية ما أورده فى تفسير « العَلَّ والتَّهَّل » ، قال (٣) : « والعل : الشرب الأول ، والنهل : الشرب الثانى » . هذا كلامه ، والذى فى كتب اللغة عكس هذا ، ومن أقوالهم : سقاه عَلَّلاً بعد نَهَلٍ .

ومن ذلك أيضا - وسبقه إليه الشريف المرتضى فى أماليه - شرحه لقول الشاعر (٤) :

(١) المجلس السادس والخمسون .

(٢) المجلسان : السابع عشر ، والحادى والثلاثون .

(٣) المجلس التاسع والأربعون .

(٤) المجلس نفسه .

* لا يكتنون غداة العَلِّ والتَّهْلِ *

قال : « وقال بعض أهل العلم باللغة في قوله : « يكتنون » إنه من قوهم : كتنت يده تكتن : إذا خشنت من العمل » .
وقد جاء بهامش أصل الأمل حاشية تعليقا على هذا التأويل : « كأن هذا سهو ، لأن خشونة اليد وصلابتها من العمل ، يقال له : « الكنب » بالنون والباء ، كنبت يده وأكربت ، فأما « كتنت » بالتاء والنون ، فمعناه الوسخ والدرن ، يتلطف به الشيء ، وهو أثر الدخان » .

هذا وقد غمز ابن الشجري في معرفته باللغة ، حكي الذهبي في ترجمته (١) ، قال : « قال أبو الفضل بن شافع » (٢) في « تاريخه » : « وكان نحويا حسن الشرح والإيراد والمحفوظ ، وقد صنف أمالي قرئت عليه ، فيها أغاليط ، لأن اللغة لم يكن مضطلعا بها » .

البلاغة في الأمالي :

عرض ابن الشجري لكثير من قضايا علم البلاغة ، بأقسامها الثلاثة : المعاني والبيان والبديع ، فتكلم على الخبر والإنشاء ، والتشبيه والاستعارة ، والترصيع والتضمن والتكرير والطباق (٣) .

الأدب في الأمالي :

كان ابن الشجري متضلعا من الأدب ، كما يقول ياقوت في ترجمته ، كما كان بصيرا بأشعار العرب ، وله في ذلك كتابان مختلفان مكانة سامقة في المكتبة العربية : الحماسة ومختارات أشعار العرب .

وقد استفاد كتابه « الأمالي » بأشعار القدامى والمحدثين ، وإذا تركنا الشواهد

(١) من تاريخ الإسلام ، الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٢) هو أحمد بن صالح بن شافع الجيلي ، من مؤرخي بغداد ، توفي سنة ٥٦٥ هـ ، شذرات الذهب

٢١٥/٤ .

(٣) راجع هذه المباحث في المجالس : الثاني عشر والسابع والعشرين ، ومن الحادى والثلاثين إلى

الخامس والثلاثين ، والسادس والأربعين ، والثاني والخمسين ، والحادى والستين .

النحوية التي بلغت قدراً ضخماً أشرت إليه في حديثي عن الشواهد ، وجدنا ابن الشجري يروى قصائد جيداً ، لعدى بن زيد ، والنابعة الجعدى ، وأعشى تغلب ، وأبى الصلت الثقفى ، ويزيد بن الحكم ، وابن أحمـر ، والخنساء ، والعباس بن عبد المطلب . ومن شعر المحدثين روى للمتنبى (١) والشريف الرضى ، وابن نباتة السعدى . ثم عرض لهذه القصائد بالشرح والبيان ، ويعد شرحه لبعض هذه القصائد ، من الشروح النادرة العزيرة ، التي لا تكاد توجد في كتاب ، كشرحه لقصيدة يزيد بن الحكم (٢) .

وتعدُّ « الأملى » بهذه المثابة مرجعاً هاماً في جمع الشعر وتوثيقه ، وبخاصة أن ابن الشجري ينفرد برواية قصائد لبعض الشعراء ، يقل وجودها عند غيره من رواة الشعر ، كما فعل في رواية قصيدة ابن أحمـر ، فقد روى منها خمسة عشر بيتاً ، وأبيات هذه القصيدة لا تكاد توجد مجتمعة بهذا العدد في أى من الكتب المطبوعة (٣) . وقد عنى ابن الشجري بذكر ما أخذ الشعراء والموازنة بينهم ، فقد ذكر (٤) أن الشريف الرضى أخذ قوله :

مِن الركب ما بين النقا والأنعم : نشاوى من الإدلاج ميل العمائم

من قول العمّس :

فأصبحن بالمومة يحملن فتية : نشاوى من الإدلاج ميل العمائم

وقال في بيت ابن نباتة السعدى (٥) :

لأية حال يختلسن نفوسهم وهنّ عليها بالحنين نوادب

(١) راجع حديث المتنبى ، في الكلام على الشواهد الشعرية .

(٢) هذه القصيدة تمد من بئح نعبان في الشعر . وقد ذكرها ابن الشجري في المجلس السابع والعشرين ، ثم عرض لها بالشرح الجامع البديع ، وقد أثنى على هذا الشرح الشيخ الجليل أحمد محمد شاکر ، رحمه الله ، في حواشى لباب الآداب ص ٣٩٦ .

(٣) راجع المجلس الحادى والعشرين ، وديوان ابن أحمـر ص ١٢٤ ، ٢١٣ .

(٤) المجلس العشرون .

(٥) المجلس الثالث والستون .

وقد نظر في هذا إلى قول ابن الرومي :

كالقوس تُصمى الرمايا وهي مِرْنانُ

وفي شرحه لقصيدة بشر بن عوانة ، قال في (١) بيته :

إذن لرأيت ليثاً أمَّ ليثا هزبراً أغلباً لاقى هزبراً
أخذ البحترى هذا البيت لفظاً ومعنى ، في قوله :

هزبرٌ مشى يبغي هزبراً وأغلبٌ من القوم يعشَى بأسلِ الوجه أغلباً
وذكر في شرح بيت المتنبي :

لو كان ما تعظمهم من قبل أن تعظمهم لم يعرفوا التأميلاً

قال (٢) : التقدير : لو كان لهم الذي تعظمهم من قبل أن تعظمهم إياه ، لم يعرفوا التأميل ، لأن ذلك كان يغيهم عن التأميل ، وقد كشف أبو نصر بن نباتة هذا المعنى ، وجاء به في أحسن لفظ ، في قوله :

لم يُبقِ جودك لي شيئاً أوْملُهُ تركنتي أصحابُ الدنيا بلا أملٍ

ومثله لأبي الفرج البيهقي :

لم يُبقِ جودك لي شيئاً أوْملُهُ دهرى لأنك قد أفنيت آمالي

وكان أبو الفرج وابن نباتة متعاصرين ، فلست أعلم أيهما أخذ من صاحبه .
ومن الموازنات ما أورده ابن الشجري في المجلس الثامن والسبعين ، عن الشعراء الذين ذكروا الطير التي تتبع الجيش ، لتصيب من لحوم القتلى ، وقد أغار في هذا الفصل على كلام القاضي الجرجاني في « الوساطة » ، وقد أشرتُ إليه في حديثي عن مصادر ابن الشجري .

(١) المجلس الرابع والستون . وراجع الكلام على قصيدة بشر في حديث الشواهد الشعرية ، وإذا صح أن « بشراً » هذا شخصية وهمية اخترعها بديع الزمان الهمذاني ، وأجرى على لسانها هذه الأبيات ، إذا صح هذا فيكون بديع الزمان هو الذي أخذ البيت لفظاً ومعنى من البحترى ، إذ كان بديع الزمان توفي سنة ٣٩٨ ، والبحترى سنة ٢٨٤ .

(٢) المجلس الرابع والسبعون .

وقد روى ابن الشجري أشعاراً في الهجاء لبعض الشعراء المغومرين في
عصره (١) .

وَتُعَدُّ شُرُوحُ ابن الشجري لما عرض له من شعر المتنبي (٢) إضافةً جيِّدةً لفهم
هذا الشاعر العظيم ، وإلقاء الضوء على المفاهيم الأدبية في ذلك العصر ، ثم تكشف
هذه الشروح أيضاً عن مشاركة النحاة في توجيه الدراسات الأدبية ، فلم يكن
النحويون الأوائل بمعزلٍ عن هذه الدراسات ، كما يفهم بعضُ الدارسين وهذا
حديث طويل .

العروض والقوافي في الأمالي :

عالج ابن الشجري في « أماليه » مسائل من العروض والقوافي (٣) ، ولعله قد
درس هذا الفن على شيخه التبريزي ، الذي عُرِفَ بالاشتغال به ، وله فيه مصنَّفٌ
شهير ، هو « الكافي في العروض والقوافي » ، ولم يُسند ابن الشجري شيئاً ممَّا عالج
في العروض والقوافي إلى التبريزي ، ولكنني رأيت له كلاماً في الزحاف ، كأنه سلخه
من كلام أستاذه ، وذلك قوله (٤) : « وقد قيل : رَبُّ زحافٍ أَطيب في الذوق من
الأصل » ، فهذا من قول التبريزي في كتابه الكافي (٥) : « وربما كان الزحاف في
الذوق أَطيب من الأصل » ، إلا إن كانت هذه العبارة أقدم من التبريزي .
وتمثَّل بعضُ شواهد ابن الشجري التي ساقها فيما عالج به مسائل القافية ،
إضافةً لشواهد هذا الفن ، ومن ذلك أنه ذكر شواهد كثيرة على الإكفاء (٦) ، ومن
هذه الشواهد واحدٌ لم أجده فيما بين يدي من كتب القوافي المطبوعة ، وهو :

ياربِّها اليومَ على مُبين على مُبين جَرَدِ القَصيم

(١) المجلس الثاني والخمسون .

(٢) راجع ما كتبه عن المتنبي في الحديث عن الشواهد الشعرية .

(٣) ترى هذه المسائل في المجالس : الخامس عشر ، والثامن عشر ، والحادي والثلاثين ، والثالث
والثلاثين .

(٤) المجلس الحادي والثلاثون .

(٥) الكافي ص ١٩ .

(٦) المجلس الخامس والثلاثون .

وقد وَهَمَ ابن الشجرى فى مسألة من مسائل العروض ، فقد قال فى بيت امرىء القيس :

وعين لها حَذْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مآقيهما من أُخْرُ

قال (١) : « والبيت من ثالث البحر المسمّى المتقارب ، عروضه سالمة ، وضربه محذوف ، ووزنه فَعْلٌ ، وقد استعمل فيه الحزم الذى يسمى التلم ، فى أول النصف الثانى ، وقَلَّ ما يُوجد الحزمُ إلا فى أول البيت » .

وموضع الوهم فى قوله : « عروضه سالمة » ، وجاء بهامش أصل الأملى حاشيتان تعقيباً على هذا القول ، الحاشية الأولى : « هذا البيت عروضه وضربه جميعاً محذوفان » والثانية : « وقوله : سالمة ، ينبغى أن يكون غلطاً من الكاتب إن شاء الله » .

وقد حكى البغدادى (٢) كلام ابن الشجرى هذا ، كما ورد فى الأملى ، ولم يتعقبه بشيء ، لكن قال مصحح الطبعة الأولى من الخزانة معلقاً : « قوله : عروضه سالمة . فيه أن العروض محذوفة مثل الضرب » .

التاريخ والأخبار فى الأملى :

نثر ابن الشجرى فى « أماليه » كثيراً من الأخبار والحوادث التاريخية وأيام العرب وأنسابها . فذكر (٣) حديث فاطمة بنت الخرشب الأثمارية وبينها الكملة بنى زياد العبسيين ، وما كان بينهم وبين قيس بن زهير العبسى .

وَألمَّ بشيء من تاريخ سائبور ذى الأكتاف ، وكسرى أنوشروان (٤) .
وتحدث عن حرب بكر وتغلب (٥) .

(١) المجلس الثامن عشر .

(٢) الخزانة ٣/٣٧٩ .

(٣) المجلسان : الثالث ، والثالث عشر .

(٤) المجلسان : الرابع عشر ، والخامس عشر .

(٥) المجلس السابع عشر .

وتكلم على أدواء اليمن : تاريخهم واشتقاق أسمائهم (١) .

وعرض لحديث المغيرة بن شعبة مع هند بنت النعمان ، وخير جذيمة الأبرش ،
والغساسنة ملوك الشام (٢) .

وقد حرص ابن الشجري في كثير مما أورد من أسماء قديمة على أن يتكلم على
اشتقاقها وضبطها (٣) .

الجغرافيا والبلدان في الأمالي :

تكلم ابن الشجري على البلدان والمواضع التي وردت في ثنايا الشعر الذي
رواه ، ومن هذه البلدان ما هو موغّل في القدم ، كمدينة الحُضْر ، بين دجلة
والفرات ، وقد ذكر أنه دخلها وشاهد بقاياها (٤) . ثم تحدث عن بنايات
الشهيرة ، كالحورنق والسدير ، وقصر عُمدان بصنعاء (٥) .

* * *

(١) المجلس السادس والعشرون .

(٢) المجلس الثاني والستون .

(٣) انظر مثلا المجلس السابع عشر .

(٤) المجلس الرابع عشر .

(٥) المجلسان : الخامس عشر ، والسادس والعشرون .

نسخ الأمالى :

رُزِقَ كتابُ الأمالى الحُظُوةَ والقبولَ ، فكثرت نُسخُه ، وقد ذكر بروكلمان (١) منه هذه النسخ :

- ١ - نسخة عاشر افندى برقم (٧٥١) .
- ٢ - نسخة سليم أغا برقم (٣/١٠٧٧) .
- ٣ - نسخة راغب باشا برقم (١٠٧١ - ١٠٧٢) (٢) .
- ٤ - نسخة بايزيد برقم (٢٩٠٢) .
- ٥ - نسخة فيض الله برقم (١٥٧٤ - ١٥٧٦) .
- وهذه المكتبات الخمس باستانبول .
- ٦ - نسخة المكتبة الآصفية بمجدرآباد - الهند ١٤٢/١ ، برقم (٧٠) .

وبما لم يذكره بروكلمان :

- ٧ - نسخة بدار الكتب المصرية (٣) ، كتبها على بن محمد بن مصطفى شمس الدين ، فرغ من كتابتها سنة ١٣٠٠ هـ ، والنسخة محفوظة بالدار برقم (٥٩ ش) .
- ٨ - نسخة أخرى بالدار المذكورة ، منقولة من النسخة السابقة ، كتبها محمد بن إبراهيم الحفير ، فرغ منها في شهر صفر سنة ١٣٣٩ هـ ، برقم (٣٦٣٣) .
- ٩ - نسخة محفوظة بالخزانة التيمورية الملحقة بدار الكتب المصرية ، برقم (٦٧٢ أدب) ، وتاريخ هذه النسخة سنة ١٩٢٠ م .

(١) تاريخ الأدب العربى ١٦٥/٥ .

(٢) جاء في كتاب بروكلمان المذكور (١١٧١ ، ١١٧٢) والذى أثبتته من واقع صورة النسخة المحفوظة بمعهد المخطوطات .

(٣) فهرس دار الكتب المصرية ٢٢/٣ ، وقد أشار بروكلمان إلى هذا الفهرس فقط .

١٠ - نسخة محفوظة بمكتبة الأوقاف ببغداد ، برقم (٥٦٦٧) في مجلد أوله المجلس الثاني والثلاثون . وهذه النسخة منقولة عن نسخة كتبت سنة ٥٤٠ هـ ، وبآخرها إجازة في التاريخ المذكور ، من ابن الشجري لأبي القاسم نصر بن سعيد بن سميع الموصلی ، أن يروى عنه مقرآته ومسموعاته (١) .

١١ - نسخة في مكتبة المتحف العراقي ببغداد ، برقم (١٣٣١) تبدأ بالمجلس الثاني والثلاثين ، وتنتهي بالمجلس الخامس والخمسين (٢) . وهذه القطعة تمثل الجزء الثاني .

١٢ - الجزء الثالث من نسخة ، بمكتبة الدراسات العليا ببغداد ، برقم (٣٦٩) ، وهذا الجزء بخط نسخي جيد ، كتب سنة ٦٢٤ هـ ، ويبدأ بالمجلس السادس والخمسين ، وينتهي بنهاية الكتاب وعدد أوراق هذا الجزء ١٩٣ ورقة ، ومسطرته ١٩ سطراً ، ومن هذا الجزء صورة بمعهد المخطوطات لم تفهرس بعد . وقد رمزت له في تعليقاتي بالحرف (د) .

١٣ - الجزء الثالث أيضا من نسخة ، بالخزانة العامة بالرياض ، برقم (٣٤٢ ك) ويبدأ وينتهي مثل سابقه ، وفي أثنائه سقط كبير ، يبدأ في أثناء المجلس السادس والخمسين ، وينتهي في أثناء المجلس التاسع والستين . ويقع في الطبعة الهندية من ص ٩٨ إلى ٢٦٢ ، وهذا الجزء بخط نسخي نفيس ، وجاء بأوله أنه بخط ابن الشجري ، وبآخره سماع لأبي الغنائم حبشي بن محمد الواسطي ، على ابن الشجري ، وهذا السماع مؤرخ سنة ٥٣٩ هـ ، وكتب ابن الشجري صحة السماع بما صورته : « هذا صحيح . وكتب هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنی » . ثم قراءات أخرى على ابن الشجري ، سنة ٥٤٠ ، ٥٤١ ، وأبو الغنائم الواسطي هذا من تلاميذ ابن الشجري ، وقد تكلمت عليه من قبل .

وفي هذا الجزء زيادة مسألتين على ما في نسخة « راغب باشا » وهي النسخة التي اتخذتها أصلاً . وترى هاتين المسألتين ، في المجلسين : السادس والسبعين ، والسابع والسبعين .

(١) ابن الشجري ومنهجه في النحو ص ٦٠ .

(٢) المرجع نفسه .

ويقع هذا الجزء - قبل السُّقْط - في ١٧٧ صفحة ، ومسطرته ٢٠ سطرا .
ومن هذا الجزء صورة بمعهد المخطوطات لم تفهرس بعد ، وقد رمزت له في
تعليقاتي بالحرف (ط) .

ويتضح من هذا العرض أن نسخ القاهرة الثلاث ليست بذات طائل ، لحدائثة
نسخها ، وأن نسخ استانبول مجهولة الصفة ، إلا نسخة راغب باشا ، وهي النسخة
التي اتخذتها أصلا ، وسأفرد لها كلمة ، وكذلك سأفرد كلمة لنسخة الأصفية ، وأن
بقية النسخ أَخَلَّتْ بالجزء الأول ، وقد ظهر أن الأملى تقع في ثلاثة أجزاء ، تجزئة
قديمة ، ينتهي الجزء الأول بالمجلس الحادى والثلاثين ، وينتهى الجزء الثانى بالمجلس الخامس
والخمسين ، ويمضى الثالث إلى نهاية الكتاب . وقد ألحقت بآخر الجزء الأول زيادة في شهر
ربيع الآخر ، من سنة تسع وثلاثين وخمسمائة . وقد أشرت إلى ذلك من قبل .
نسخة راغب باشا باستانبول :

اتخذت هذه النسخة أصلا ، وهي محفوظة بمكتبة راغب باشا ، برقم
(١٠٧١ ، ١٠٧٢) ومنها صورة بمعهد المخطوطات ^(١) برقم (٥٩ أدب) .

وتقع هذه النسخة في جزئين ، الأول في ٣٤٤ ورقة ، وينتهى بالمجلس التاسع
والأربعين ، والثانى في ٣٣٥ ورقة ، وفي كل ورقة ١٥ سطرا ، ومقاسها ١٢,٥ × ٢٠
سم ، وبأثناء الجزء الأول أوراق قليلة بخط حديث .

والنسخة مكتوبة بخط نسخى نفيس جدا ، وقد ضُبِطت بالشكل الكامل ،
ضبطاً صحيحاً متقناً ، وناسخها - أثابه الله خيرا - هو أسعد بن معالى بن إبراهيم
ابن عبد الله ، فرغ من نسخها سنة إحدى وثمانين وخمسمائة . ويبدو أن هذا
الناسخ المتقن كان محترفاً نَسَخَ الكتب ، فقد وقع لى مخطوط آخر ، قام على نسخه ،
وهو شرح ديوان هذيل ^(٢) ، لابن جنى ، وهذا المخطوط محفوظ بمكتبة الأوقاف العامة
ببغداد ، برقم (٥٦٥٧) ، وقد فرغ أسعد هذا من نسخه سنة ثمانين وخمسمائة .
ومن هذه النسخة صورة بمعهد المخطوطات .

(١) فهرس المخطوطات المصورة ١/٢٧٤ ، والمُدْرَج في هذا الفهرس الجزء الثانى فقط من النسخة ،
وقد استبعد الجزء الأول لعيب في تصويره ، ولكنه أصلح ، وعاد سليما مقروءا ، والحمد لله .
(٢) نشر في بغداد باسم « العمام في تفسير أشعار هذيل » سنة ١٩٦٢ م ، بتحقيق أحمد ناجى القيسى
وخديجة الحديشى وأحمد مطلوب ، وقد نشر الكتاب عن النسخة المذكورة .

ونعود إلى نسختنا من الأمالي فنقول : إنها مقابلة بأصلها المنقول منه ، وجاء
بآخرها سماع هذا صورته : « سمع جميع هذه المجلدة على الشيخ الأمين أبي
القاسم ^(١) الحسين بن هبة الله بن صصري ، أبقاه الله ، بإجازته من مملها الشريف
أبي السعادات بن الشجري صاحبها : المولى الإمام العالم القاضي الأشرف بهاء الدين
شرف المحدثين أبو العباس ^(٢) أحمد بن القاضي الفاضل أبي علي عبد الرحيم بن علي
البيساني ، أدام الله أيامه ، والشيخ الإمام المقرئ علم القراء علم الدين
أبو الحسن علي بن محمد السخاوي ^(٣) ، والحاجب الأخص عز الدين أبو الفتح عمر
ابن محمد بن منصور الأميني ، وصح وثبت بقراءة عبيد الله ... » .

وقد ضاع في آخر النسخة اسم القارئ ، ومكان السماع وتاريخه ، ولكن
تراجم رجال السماع تدل على أنه كان بدمشق ، في القرن السادس أو السابع ، من
حيث إن هؤلاء الرجال كلهم من أهل دمشق ، وإن أبا القاسم بن صصري توفي
سنة ست وعشرين وستائة .

وبجواشي النسخة تعليقات جيدة ، بعضها بخط قديم ، وبعضها بخط فارسي
حديث ، وهذه التعليقات الحديثة منقولة من نسخة مصححة ، بتصحيح ابن هشام
صاحب « المغني » وكتب التعليقات أحد تلاميذه .

وقد تضمنت هذه التعليقات فوائد كثيرة ، منها النص على أوهام ابن
الشجري ، ونسبة بعض الأقوال المهملة إلى أصحابها ، وتصحيح نسبة بعض
الشواهد ^(٤) ، وقد نسبت بعض هذه التعليقات لأبي اليمن الكندي ، تلميذ ابن الشجري .

(١) ترجمته في العبر ١٠٥/٥ ، وقارن بما في طبقات الشافعية ٤٨٣/٧ .

(٢) ترجمته في العبر ١٧٥/٥ .

(٣) ترجمته في طبقات الشافعية ٢٩٧/٨ ، وكان السخاوي إماما في النحو والقراءات والتفسير ، توفي
سنة ٦٤٣ هـ ، وبعض أهل زماننا يخلطون بينه وبين شمس الدين السخاوي المؤرخ ، صاحب « الضوء
اللامع » والمتوفى سنة ٩٠٢ .

(٤) راجع ما سبق عن اللغة والعروض والقوافي في الأمالي ، وانظر الأمالي : المجلس الخامس في قول
عبيد : « ونحن ألى ضربنا رأس حجر » ، والمجلس السادس والعشرين في الحديث عن « الأذعاز » ، والخامس
والأربعين في الحديث عن اشتقاق « القليل » ، وانظر أيضا ما كتبه عن « مذهب ابن الشجري واعتزاله » في
الباب الأول .

هذا وقد رأيت بعض أخطاء النسخة ثابتة عند البغدادي (١) ، فيما ينقل عن ابن الشجري ، مما يدل على أن نسخة البغدادي من « الأمالي » هي هذه النسخة ، أو أن الاثنتين ترجعان إلى أصل واحد .

نسخة الأصفية بجيدرآباد - الهند

الموجود من هذه النسخة الجزء الأول فقط ، وهو مكتوب بقلم نسخي جيد ، كتبه محمد بن حسين بن علي الشهرير بالعاملي ، فرغ منه يوم الجمعة خامس المحرم ، من سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة ، وينتهي هذا الجزء بالمجلس الخامس والأربعين ، وقد ألحق به بخط حديث المجالس : من السادس والأربعين إلى التاسع والأربعين . وبهذا الجزء بعض الأسقاط أشرت إليها في حواشي التحقيق (٢) . ويقع في مائتي ورقة ، ومسطرته ٢٢ سطرا ، مقاس ١١,٥ × ١٩,٥ سم ، ورقمه في المكتبة الأصفية (٧٠ بلاغة) ومنه صورة بمعهد المخطوطات لم تفهرس بعد . وقد اعتبرت هذا الجزء في تحقيقي للكتاب ، ورمزت له بالحرف (هـ) .

وبهذه النسخة زيادة ليست في نسخة راغب باشا ، التي اتخذتها أصلاً ، وهي المسألة التي تراها في آخر الزيادة التي ألحقت بالمجلس الحادي والثلاثين (مسألة إذا قال رجل لامرأته : إن أكلت إن شربت فأنت طالق) .

(١) راجع المجلس الحادي عشر ، في الاستشهاد بقوله تعالى : ﴿ مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ والمجلس الحادي والثلاثين ، في الكلام على قول الشاعر : « حَتَّتْ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحْنٌ » .
(٢) ترى نماذج من هذه الأسقاط في المجالس : ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ .

وهذه الأسقاط تراها في طبعة الهند من الأمالي التي سأذكرها قريبا ، في الجزء الأول ، صفحات : ٥١ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣٢٠ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٤١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ .
وفي الجزء الثاني ، صفحات ٩ ، ١١ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٣٢ . وإنما كان ذلك كذلك لأن طبعة الهند قد عوّلت على نسخة الأصفية التي تنتهي بنهاية المجلس التاسع والأربعين ، كما ذكرت .

طبعتان للأمالى :

طُبعت الأمالى أوّل ما طُبعت في دائرة المعارف العثمانية ، بمحيدرآباد - الهند - سنة ١٣٤٩ هـ ، في جزئين : الأوّل ينتهى بالمجلس الخامس والأربعين ، والثانى وقف في أثناء المجلس الثامن والسبعين . وجاء بخاتمة الطبع : « إلى هنا انتهى ما تيسّر لنا الحصول عليه من الجزء الثانى ، وقد بقيت بقية (١) كما يعلم من الخاتمة » .

وهذه الطبعة ملفقة من نسختين : نسخة الآصفية المشار إليها ، ونسخة راغب باشا (٢) التى اتخذتها أصلاً . وإن كان التعويل على نسخة الآصفية إلى نهاية المجلس التاسع والأربعين ، وهو نهاية هذه النسخة كما ذكرت .

وقد قام على هذه الطبعة علماء كرام أفاضل ، في دائرة المعارف العثمانية ، هم : حبيب عبد الله بن حمد العلوى ، وعبد الرحمن الجبانى ، والسيد زين العابدين الموسوى . وبرغم ما بذله هؤلاء الأفاضل من إتقان - أحسن الله إليهم ، وأثابهم خيراً - فقد اشتملت هذه الطبعة على عدّة أسقاط ، وبعض هنات . وبخاصة في الجزء الأوّل الذى كان الاعتماد فيه على نسخة الآصفية ، وبها من الأسقاط ما وصفت .

(١) نشر هذه البقية - وهى بقية المجلس الثامن والسبعين إلى المجلس الرابع والثمانين ، وبه تمام الأمالى . وهذه البقية تقع في سبعين ورقة من نسخة راغب باشا - نشرها الأخ الصديق الدكتور حاتم صالح الضامن ، في مجلة المورد العراقية - المجلد الثالث - العددان الأوّل والثانى ١٩٧٤ م .

(٢) لم يصرح ناشرو الطبعة الهندية بهذه النسخة ، وإنما ذكروها على الإطلاق « نسخة في بعض المكاتب الإسلامية » ولكن إشاراتهم إلى قراءتها وفروقتها في الحواشى متفقة تماماً مع نسخة راغب باشا التى بيديّ ، مما رجّح عندى أنها هى . إلا أنهم لم يُحصّلوها كاملة . يقول السيد زين العابدين الموسوى أحد مصحّحي الطبعة الهندية : « ومجمل أحوال نشره وإشاعته أن أرباب مجلس الدائرة لمّا وجّلوا المجلد الأوّل من هذا الكتاب في المكتبة الآصفية ، ورأوا المصلحة في نشره أمروا بطبعه ، فاشتغلنا بتصحيحه والنظر فيه ، وبينما نحن فيه إذ سمعنا بوجود نسخة كاملة منه في بعض المكاتب الإسلامية ، فسمعنا في تحصيل تلك النسخة من هناك بواسطة العالم الجليل (مستر سالم الكرنكوى الألماني) مصحح الدائرة ، فحصل الجنب المومى إليه عكس تلك النسخة ، وجعل يرسل إلينا شيئاً فشيئاً منها ، فمن سوء الاتفاق ما أمكنه تحصيل عكس النسخة كاملاً ، بل شطراً قليلاً من أول الجزء الأوّل ، وشيئاً وافرأ من الجزء الثانى ، فوصل كلا الجزعين إلينا ناقصاً » .

ولما كانت هذه الطبعة الهندية من الأمالى قد استقرت في المكتبات ودور العلم
زماناً طويلاً ، وكثر الاقتباسُ منها والإحالةُ عليها ، فقد أثبتُّ أرقام صفحاتها على
جوانب نشرتى هذه .

ثم طبع الجزء الأول بمصر ، بمطبعة الأمانة سنة ١٩٣٠ م ، وقد تضمّن هذا
الجزء تسعة وأربعين مجلساً . وقام على طبعه الشيخ مصطفى عبد الخالق محمد . ولم أر
هذا الجزء ، ولكنى نقلت وصفه من بعض الفهارس .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير الألف

سنة قال الله تعالى أو جب يا داود

أما لك على ولا يؤمن ولا يؤمن ولا يؤمن ولا يؤمن
والصبر أو الصبر يعني قتل الأعداء والسخ سخي قلنا الله
فإن قيل قد تعلموا ذلك في جوارحهم إلا ما قلنا فقلوا ذلك
في النكاح لأنه لا ينفك ويخفف ككثرة استغناء
وتجاء في النكاح كإيمان وأكسب لا يظن في قلنا فقد روي
الحرف المطول منه الآية ونصه كسيرة روي في حكاية الألف
عمن حتى في كتاب الألف ككاتب الفاسد في
الكثرة في علمه في جوارحنا لا يخرج منه إيمان ولا يخرج
تأثير الحكم في الألف التي أضلت به الآية كسيرة الألف
ولا تفسر معناه ولا تفسر الألف ككثرة الألف
في جوارحهم العوز لا يخرجنا كالألف في قولنا وإن كانت
في كلمة معنوية في قولنا ككثرة الألف ككثرة الألف

كثرة تأليف الألف في قولنا ككثرة الألف
كتاب الألف من ككثرة الألف ككثرة الألف
وذلك في قولنا ككثرة الألف ككثرة الألف
منه النبي ككثرة الألف ككثرة الألف
الألف في الألف ككثرة الألف ككثرة الألف
منه النبي ككثرة الألف ككثرة الألف
الإعجاب ككثرة الألف ككثرة الألف
ككثرة الألف ككثرة الألف ككثرة الألف
فإنما هي ككثرة الألف ككثرة الألف
بالعلمة التي ككثرة الألف ككثرة الألف
الآلة ككثرة الألف ككثرة الألف ككثرة الألف
فإنما هي ككثرة الألف ككثرة الألف
ألف ككثرة الألف ككثرة الألف ككثرة الألف
المؤمنين ككثرة الألف ككثرة الألف ككثرة الألف
بجوارحهم ككثرة الألف ككثرة الألف ككثرة الألف

الصفحة الأولى من النسخة الأصل (راعب باشا)

بلغة النكتة من سائر الكتب
 التي في السناد من كتب
 يعرف بابن الشيخ الخليلي رحمه الله
 دار في دار الخليلي رحمه الله
 من حمزة العلوي الحسيني له الأثر في شرح
 باحار من السناد الذي هو شرح لمحمد بن
 من المعتمد بن حمزة رحمه الله وذلك في
 مائة وعشرون جزءا
 مائة وعشرون جزءا
 عاملة الله عليهم الحلي والحسيني
 في نسخة ذكرها في سنة تسع وأربعين
 وثمانمائة مائة التوركي

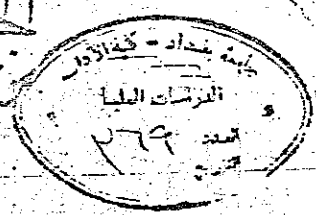
الجزء الثالث عشر

الصيد في علم النحو

لم تأت إلا بمراتب
 في شرحها

شرح علم النحو
 في شرحها
 في شرحها
 في شرحها

الجزء الثالث
 في النحو



قَوْلُ مُصِيبٍ وَصَاحِبِ قَوْلِ صَاحِبِ نَفْسِهِ تَكُنْ بِشَرِّهِ ابْنِ حَازِمٍ
 لِإِسْمَاعِيلَ تَسَالُفٌ عَنْ قَوْلِ كَلْبِ بْنِ الْقَيْسِ وَكَانَ ابْنُ الْقَيْسِ حَاضِرًا
 وَقَوْلُهُ وَتَجَمَّلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي جَابَلَةَ عَلِيٌّ مَقْضُوكَ بِجَمَلِ تَا
 قَوْلُهُ إِنَّ لِي جَابِلَةَ فَهُوَ الصَّاحِبُ أَيْ جَابِلَةَ جَابِلَةَ لِي عَلِيُّ بْنُ قُتَيْبَةَ
 بِلِيِّ بْنِ عَيْبِ الرَّبِيعِ قَوْلُهُ مَنْ صَابَ اسْمُهُ بَابُ مِنْ صَغْفَةٍ إِذَا
 رَجَعِيَ يُصِيبُ اسْمُهُ فَحَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ وَالْأَخْرَافُ نَسَبٌ
 يَرِيدُ لِيَزِيدَكَ وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ بِشَيْءٍ لِأَنَّ تَأْتِي الْجِدَّةُ فِي الْمَوْضُوعِ
 بِالضَّعْفِ مِنْ رَمَى تَجَبَّرَ أَوْ عَجِبَ جَبْرًا مِمَّا تَرَى فِي الْبَدَايِ يُصِيبُ اسْمُهُ
 وَأَمَّا هُوَ مَثَلُ صَرِيحَةٍ تَذَكَّرْتُ تَقْصِيدَ عَلِيٍّ فِي ذَلِكَ فَخَانِي
 إِذَا ذَكَرْتُ أَتَى مِنْ قِبَلِهِمْ مَنْ رَمَى بِجَيْبِ هُوَ فِيهِ وَهُوَ الْإِسْمُ
 وَالْقَائِلُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ فَأَمَّا ابْنُ اسْمُهُ بِالْقَيْبِ الَّذِي يَأْتِي
 بِهِ وَالْأَخْرَافُ يُؤَثَّرُ كَلَامُهُ فِي عَرَفِي لِحَيْتِهِ وَحِثَارَتُهُ تَهْتِكُ مَرْجُوعِي
 وَرَقَّتْهُ سَبَاحُ الشُّنْطِ أَيْ الشُّنْطِ الْبُرْقُوعِ مِنْ هَذَا لِي الْقَيْبِ فِي الْبَدَايِ

تم الكتاب

وَبِحُجْرَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَبِحُجْرَةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَبِحُجْرَةِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ وَبِحُجْرَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
 صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أجمعين
 سَمِعْتُ مِنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ
 أَنَّ عَمْرًا بْنَ عَبْسَةَ قَالَ لِي هَذَا الْقَوْلُ

بحر الله الزهر الأحمر على الله بيبنا وتم وألوه
 شرح غصنوت
 من أجل أنهما لا تشتملهما الضربة
 وكذا
 الملائكة الخصار من على الأرضهم فقل موت
 سائر الأسماء من أجل ما قاله على من كان أو سخر
 المبركون إلى الجمع بين ما كتب في كتابه من جبر
 يلف بديار كذبة وبيان ذلك اسمها
 الأسماء ودرجته على اللغة الخصار في
 من كان على الخصار طبع الأسماء
 لا ولا حركته من أولها في الثاني على ما
 في أولها في الثاني على ما في الثاني
 الأسماء ودرجته على اللغة الخصار في
 من كان على الخصار طبع الأسماء
 لا ولا حركته من أولها في الثاني على ما
 في أولها في الثاني على ما في الثاني

الصفحة الأولى من النسخة المغربية (ط)

الحركة اسمها في النسخة المغربية
 من أجل أنهما لا تشتملهما الضربة
 وكذا
 الملائكة الخصار من على الأرضهم فقل موت
 سائر الأسماء من أجل ما قاله على من كان أو سخر
 المبركون إلى الجمع بين ما كتب في كتابه من جبر
 يلف بديار كذبة وبيان ذلك اسمها
 الأسماء ودرجته على اللغة الخصار في
 من كان على الخصار طبع الأسماء
 لا ولا حركته من أولها في الثاني على ما
 في أولها في الثاني على ما في الثاني

